# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

# والآفاق المحتملة

فلسطين
فلسطين
فلسطين
فلسطين
فلسطين
فلسطين


تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

د. إبراهيم شرقية
د. حسين أبو النمل
د. ماهر الطاهر
أحمد خليفة
رفعت شناعة
أ. د. مجدي حمّاد
وائل أحمد سعد
أسامة حمدان
د. عبد الحميد الكيالي
د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة


تحرير

د. محسن محمد صالح

إعداد

د. إبراهيم شرقية
د. حسين أبو النمل
د. ماهر الطاهر
أحمد خليفة
رفعت شناعة
أ. د. مجدي حمّاد
وائل أحمد سعد
أسامة حمدان
د. عبد الحميد الكيالي
د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

**The Crisis of the Palestinian National Project and its Prospects**

Editor:

**Dr. Mohsen Moh'd Saleh**



**الطبعة الأولى**

**2013م – 1434هـ**

**بيروت – لبنان**

**ISBN 978-9953-572-16-1**



**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**

**تلفون:** 44 36 80 1 961 +

**تلفاكس:** 43 36 80 1 961 +

**ص.ب.:** 14-5034، بيروت - لبنان

**بريد إلكتروني:** info@alzaytouna.net

**الموقع:** www.alzaytouna.net

**إخراج**

مروة غلاييني

**طباعة**

CA s.a.r.l. |Beirut, Lebanon|

# فهرس المحتويات

# المقدمة

ليست أزمة المشروع الوطني الفلسطيني أزمة جديدة. إذ إن هذا المشروع الذي هدف أساساً إلى تحرير فلسطين من نهرها إلى بحرها، عانى من عواصف عاتية داخلية وخارجية. وفي أحيان عديدة كانت القيادات الفلسطينية لا ترتقي إلى مستوى عطاء الجماهير وتضحياتها وتطلعاتها. وانتقلت إلى الأجواء الفصائلية والحزبية الأمراضُ الاجتماعية والسياسية والسلوكية المختلفة؛ وإشكاليات ضعف الرؤية وفقدان الاتجاه وتراجع القدرة على التعبئة والتنظيم واستثمار الطاقات وتقديم النموذج، والارتقاء إلى مستوى تحدي المشروع الصهيوني العالمي. وزاد من تعقيد الأزمة العملُ في بيئة عربية وإسلامية ضعيفة ومفككة ومتخلفة؛ وفي بيئة دولية تهيمن عليها قوى كبرى، وخصوصاً أمريكا، تدعم الاحتلال الإسرائيلي وتوفر له عناصر القوة والاستمرار؛ في الوقت الذي تعرقل فيه المشاريع النهضوية والوحدوية والتحررية في المنطقة.

يناقش هذا الكتاب أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، ويسعى إلى وضع اليد على جوانب الخلل المختلفة، وعلى المخارج المحتملة. والكتاب في أصله حلقة نقاش نظمها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في 2012/6/27؛ وفصول هذا الكتاب في معظمها هي أوراق عمل قدمها المشاركون في هذه الحلقة. غير أن هناك فصلين (ورقتي عمل) تمّ إضافتهما لاحقاً (حول السلطة الفلسطينية وحول الجانب الإسرائيلي) لتعذر استلام ورقتي عمل مكتملتين من أصحاب المداخلات الأصلية.

والله نسال أن يسهم هذا الكتاب في إلقاء الضوء على هذا الموضوع المهم، وأن يُعزّز من المناقشات النقدية الجادة، التي تستهدف الخروج من المأزق الذي يشهده العمل الوطني الفلسطيني؛ إن العديد من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية تفتح المجال للكثير من الفرص، التي لو تمّ التعامل معها بالإيجابية والجدية اللازمتين، لأمكن تحقيق إنجازات فعلية على الأرض.

**المحرر**

**د. محسن محمد صالح**





# التمهيد

# التمهيد

د. محسن محمد صالح*

يعاني المشروع الوطني الفلسطيني حالة من الانسداد وفقدان الاتجاه، انعكست بشكل سلبي واسع على قدرته على العمل، وعلى قدرته على الاستفادة من الفرص المتاحة، وعلى قدرته على الاستفادة من الامكانات الهائلة المذخورة في الشعب الفلسطيني وفي الأمة العربية والإسلامية.

في الوقت الراهن، هناك انسداد في مسار التسوية السلمية الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة في رام الله وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وهناك تعطّل في مسار المقاومة المسلحة الذي تبنته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي. وهناك تعثّر في مسار المصالحة الفلسطينية الذي وقعت عليه القوى والفصائل الفلسطينية. وتعاني منظمة التحرير من غياب مؤسساتها وتراجع دورها؛ كما تعاني السلطة الفلسطينية من انقسامها إلى سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الهيمنة الإسرائيلية في الضفة والحصار الإسرائيلي في غزة، ومن أزماتها المالية؛ بالإضافة إلى وجود حالة إحباط واسعة في الشارع الفلسطيني من أداء القيادات السياسية الفلسطينية، ومن ضعف التفاعل مع التغيرات في العالم العربي، وعدم الاستفادة منها على النحو المطلوب.

يجادل البعض بمرارة ساخرة: وهل لدينا مشروع وطني أصلاً؟! وعلى أي أساس يمكن أن يصبح المشروع الوطني "وطنياً"؟! وهل يمكن أن يكون التنازل عن معظم فلسطين للصهاينة عملاً وطنياً، أو جزءاً من برنامج وطني؟ وما هي الخطوط الحمراء والثوابت الوطنية التي لا يمكن تجاوزها في المشروع الوطني، والتي يُعدُّ اختراقها ضرباً من الخيانة أو سلوكاً لا وطنياً ومعادياً لمصالح الشعب الفلسطيني؟ وكيف يمكن التفريق بين ما هو "خيانة" وبين ما هو مجرد "وجهة نظر"، إذا كانت الثوابت نفسها محلّ نقاش واجتهاد؟!

---

* أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.





أزمة المشروع الوطني ليست أزمة جديدة، فمنذ أيام الاحتلال البريطاني كان هناك صراع الحسينية والنشاشيبية، وهو وإن أخذ شكلاً عائلياً، إلا أنه حمل مضامين مرتبطة بطرق العمل الوطني وبشكل العلاقة بالاحتلال البريطاني، وبالبيئة الإقليمية، وأولويات اللجوء لأساليب المقاومة والعمل السياسي السلمي. كما ظهرت الأزمة عندما نشأت منظمة التحرير بقيادة أحمد الشقيري وسط مقاطعة الفصائل الفدائية الفلسطينية وخصوصاً فتح... التي رأت في إنشاء المنظمة محاولة للهيمنة الرسمية العربية على العمل الوطني الفلسطيني.

أين تكمن الأزمة الحالية للمشروع الوطني الفلسطيني؟ لا يظهر أن هناك عاملاً واحداً لهذه الأزمة.

هل هي أزمة الهوية والأيديولوجيا؟ حيث تتنازع التيارات الإسلامية والقومية واليسارية والليبرالية.... لعل هذا هو سبب مهم، خصوصاً عندما يتعلق الخلاف بقضية مرتبطة بثوابت دينية حيث ترفض التيارات الإسلامية الاعتراف بـ"إسرائيل" أو بالتنازل عن أي جزء من فلسطين، بينما تربط تيارات أخرى الأمر بالاعتبارات الواقعية وبالمصلحة والتكتيك والعمل المرحلي.

وينطبق على ذلك مثلاً التعامل مع شروط الرباعية الدولية Quartet التي وُضعت بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006 ، والتي كان على رأسها شرط الاعتراف بـ"إسرائيل"، وقد أدى رفض حماس لهذا الشرط وغيره، (وهو شرط لم يكن لدى حركة فتح مشكلة في الموافقة عليه)، إلى فرض حصار قاسٍ على حماس وحكومتها والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع قادته أمريكا والدول الغربية؛ كما أدى وما زال يؤدي إلى نزاع بين فتح وحماس، أو بين معسكري التسوية والمقاومة، فيما يتعلق بطريقة التعامل مع شروط الرباعية، والتطبيقات المرتبطة بذلك في إدارة السلطة الفلسطينية.

هل هي أزمة تحديد الأولويات والمسارات؟ لعل هذا سبب آخر لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، إذ يبرز الخلاف عادة حول ما إذا ما كانت الأولوية لمسار المقاومة المسلحة أم لمسار التسوية السلمية أم للمقاومة المدنية؛ وإذا ما كانت الأولوية يجب أن تُعطى لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات، أم لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، أم لإصلاح الأجهزة الأمنية، أم للبرامج الاقتصادية، أم

لرفع الحصار وإعادة الإعمار، أم لتحقيق الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، أم لقضية اللاجئين، أم لمواجهة برامج التهويد، خصوصاً في القدس. وكيف يمكن التعامل مع القضايا السابقة بما تستحقه من اهتمام، وكيف يمكن تحديد الوزن النوعي لكل قضية، وعلى أي أساس يتم تقديم أو تأخير أي من هذه القضايا، وما هي القضايا التي يمكن الانشغال بها في وقت واحد؟!

ومن جهة ثالثة، هل هي أزمة العمل المؤسسي، وأزمة انعدام وجود مظلة مؤسسية واحدة للعمل الوطني الفلسطيني؟ هذا جزء أساسي من الأزمة، إذ إن هناك فصيلاً فلسطينياً واحداً هو فتح، يتولى إدارة منظمة التحرير الفلسطينية منذ نحو 44 عاماً. بينما لم تدخل حماس والجهاد الإسلامي، اللتان تمثلان قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في عضوية المنظمة، مع غيابٍ لتمثيل الكثير من الفعاليات الشعبية والرموز والمستقلين. وبالتالي، لم تعد المنظمة تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب الفلسطيني. وليس هناك الآن بيت فلسطيني واحد يجمع كلّ الفلسطينيين، يتدارسون فيه أوضاعهم، ويضعون فيه برنامجهم الوطني والسياسي، ويحددون من خلاله أولوياتهم وبرامجهم.

تعطلت دوائر منظمة التحرير ومؤسساتها وفقدت فعاليتها، وتضاءلت أو اندثرت مع "تغوّل" السلطة الفلسطينية عليها. ولم يعقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسة حقيقية منذ سنة 1991، ولم يتم تجديد انتخاب أعضائه بشكل سليم منذ سنوات طويلة. إن حركة فتح تتحمل مسؤولية تاريخية تجاه ما حدث لمنظمة التحرير، كما تتحمل مسؤولية تاريخية في وجوب المسارعة إلى فتح أبواب المنظمة ليتم إعادة بنائها وتفعيلها على أسس جديدة.

ومن جهة رابعة فإن التأثير الخارجي الإقليمي والإسرائيلي والدولي ما زال لاعباً مؤثراً في صناعة القرار الفلسطيني، وما زالت مواقفه تنعكس بدرجات متفاوتة على أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. إذ لا يخفى دور مصر وسورية والأردن والسعودية على صانع القرار الفلسطيني. وتلعب مصر عادة دوراً أساسياً في إعطاء الغطاء للقيادة الفلسطينية، وفي ترتيبات البيت الفلسطيني. وهي كانت سابقاً وراء إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتعيين الشقيري رئيساً لها، كما أعطت الغطاء لإزاحته وحلول فتح في قيادة المنظمة، واستمرار هيمنتها عليها، فضلاً عن الغطاء الذي وفرته لمسار




التسوية السلمية لقيادة المنظمة؛ كما كانت مسؤولة (قبل ثورة 25 يناير 2011) إلى حدّ كبيرعن شكل التعامل مع حماس، ومحاولة عزلها وإضعافها وإفشالها. وفي المقابل فإن سورية (قبل الثورة التي تشهدها حالياً)، شكلت حاضنة لحماس وقوى المقاومة، وكان لذلك تأثيره في مواجهة ما يسمى بمحور الاعتدال.

وتتحمل الدول العربية، وخصوصاً دول الطوق، مسؤولية تاريخية في تعميق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بسبب تضييقها أومنعها للعمل المقاوم، وللنشاط السياسي والشعبي الفلسطيني، وعدم قدرة الشعب الفلسطيني على تنظيم نفسه بحرية في تلك الدول، وتعطيل عقد الانتخابات أو المجالس الوطنية الفلسطينية، وعدم السماح بذلك أو بعضه إلا بأثمان سياسية باهظة.

أما من الناحية الإسرائيلية، فإن دخول منظمة التحرير (ومن ثمّ السلطة الفلسطينية) في "عصر أوسلو" وما نتج عنه من ترتيبات على الأرض منذ 1993، جعل الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في كثير من الأحيان في صناعة القرار لدى قيادة المنظمة وقيادة السلطة. إذ إن اتفاقية أوسلو Oslo Accord أدت إلى انتقال قيادات "المقاومة" للإقامة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وألزمت المنظمة بعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وبإقامة سلطة وطنية يتحكم الإسرائيليون بمدخلاتها ومخرجاتها، وبوارداتها وصادراتها وتحويل أموالها وانتقال أفرادها وقياداتها. وهذا أعطى الإسرائيليين فرصاً واسعة لاستخدام أدوات ضغط هائلة على القيادة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني من خلال تعطيل مؤسساته واعتقال قياداته وخنقه اقتصادياً وتدمير البنى التحتية...، بحيث أصبح السلوك الإسرائيلي المحتمل محدداً أساسياً في نقاشات ومفاوضات المصالحة الفلسطينية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

وبالتأكيد، فإن الموقف الغربي وخصوصاً الأمريكي له تأثيره الذي لا يستهان به على المسار الفلسطيني، إذ إن الدعم الأمريكي المطلق لـ"إسرائيل" وتوفير الغطاء الدائم لاحتلالها وانتهاكاتها وممارساتها ضدّ الشعب الفلسطيني، وكذلك التدخل لفرض شروط الرباعية على حماس والقوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك الاعتراف بـ"إسرائيل" ووقف المقاومة المسلحة والاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها المنظمة بما فيها اتفاقيات أوسلو، شكل تدخلاً سافراً في محاولة تحديد تصورات الشعب الفلسطيني ومواقفه. كما سعت أمريكا وحلفاؤها لإسقاط حماس وعزلها، واعتبارها

حركة "إرهابية"، ونزع الشرعية عنها، بالإضافة إلى معاقبة الشعب الفلسطيني على اختياره الديموقراطي الحر لحماس... .

أسهم السلوك الأمريكي المتحيّز في إفشال مسار التسوية السلمية، وفي انسداد أية آفاق لتحصيل الحقوق الفلسطينية أو بعضها من خلال مجلس الأمن أو الأمم المتحدة، وأسهم في إدخال المشروع السلمي الذي تحمله القيادة الفلسطينية الحالية في أزمة حقيقية.

وكان جزء أساسي من نقاشات المصالحة الفلسطينية منصباً على طريقة تكييف تشكيل الحكومة الفلسطينية بما يتواءم مع شروط الرباعية ومع "الفيتوات" الأمريكية والإسرائيلية المحتملة، وهو ما ينطبق أيضاً على إجراء الانتخابات وعلى إصلاح الأجهزة الأمنية وغيرها...

ولعل هناك سبباً خامساً ذا أبعاد ثقافية حضارية مرتبط بحالة التخلف وبأمراض المجتمع الفلسطيني، خصوصاً تلك المتعلقة بفن إدارة الاختلاف وبالتداول السلمي للسلطة، وبفن التعايش والالتقاء على القواسم المشتركة، والبعد عن الأنانية الفردية والحزبية، ونزعات السيطرة والاستئثار، وتغليب الشك وسوء الظن والمكايدة السياسية على برامج بناء الثقة والعمل المشترك.

ومن ناحية سادسة فإن هناك بُعداً تاريخياً للأزمة، إذ تكرست من خلال العلاقات الفصائلية وخصوصاً بين فتح وحماس، وطوال ربع قرن، أزمة كبيرة في الثقة. فمن لغة الاتهام القاسية بين الطرفين بالفشل والعمالة، إلى حملات المطاردة الأمنية والاعتقالات والإقصاء التي قامت بها السلطة بقيادة فتح خلال الفترة 1994-2000، في مقابل عمليات المقاومة التي كانت تقوم بها حماس وفصائل المقاومة، والتي كانت ترى فيها فتح تعطيلاً وإفشالاً لمسار التسوية المؤدي لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية؛ إلى محاولات الإفشال والإسقاط والتعطيل ونزع الصلاحيات التي قامت بها قيادة السلطة (فتح) في مواجهة المجلس التشريعي الذي فازت حماس بأغلبيته الساحقة، وفي مواجهة الحكومة التي شكلتها حماس، إلى حالة الانقسام التي نتجت عن سيطرة حماس على قطاع غزة وسيطرة فتح على الضفة الغربية، إلى الإجراءات الأمنية المتبادلة التي قام بها الطرفان لضمان سيطرتهما، مع بلوغ التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله وبين الطرف الإسرائيلي والأمريكي حدوداً قصوى، في السعي لاجتثاث العمل المقاوم، وتفكيك البنية




التنظيمية لتيار الإسلام السياسي في الضفة. كما كان للفلتان الأمني وسيل الدماء بين الطرفين أثره في تعزيز انعدام الثقة بين الطرفين.

ولا يخلو الأمر، من ناحية سابعة، من أزمةٍ في القيادة الفلسطينية، التي لم ترقَ إلى مستوى تطلعات شعبها إليها، والتي وقعت بدرجات متفاوتة في مسالك الإدارة الدكتاتورية الفردية، والحسابات الشخصية، وإضعاف العمل المؤسسي التنفيذي، وعدم احترام السلطات التشريعية، والسلوك الزبائني الأبوي، والمكايدات الحزبية الرخيصة، والانتهازية السياسية، والفساد المالي، وعدم القدرة على توظيف الطاقات الهائلة والأدمغة المذخورة في الشعب الفلسطيني، والفشل في إدارة الاختلاف السياسي... وغيرها.

وثامناً وأخيراً، فلعل حالة التشتت والتشرذم الجغرافي التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، أسهمت في تعقيد القدرة على الاجتماع والتفاهم وصناعة القرار. إذ لا يجمع الفلسطينيين مكان واحد، ولا يحكمهم نظام سياسي واحد. وتختلف ظروفهم من وجود نحو 2.6 مليون في الضفة الغربية تحت الاحتلال وتحت السلطة الفلسطينية، ووجود نحو 1.6 مليون في قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي وتحت قيادة حماس، ووجود نحو 1.3 مليون في فلسطين المحتلة سنة 1948 أو ما يسمى بـ"إسرائيل"، ووجود نحو 3.4 مليون في الأردن، ونصف مليون في سورية، و430 ألفاً في لبنان، ونصف مليون في السعودية، وربع مليون في أوروبا، وربع مليون في أمريكا...إلخ. وبالرغم من تطلع الشعب الفلسطيني كله إلى تحرير فلسطين وتحقيق حلمه في العودة والاستقلال، إلا أن بيئات الحياة وظروف الحكم المختلفة أثرت في ثقافة الفلسطينيين وطريقة تناولهم وفهمهم للأمور.

وهكذا فإن المشروع الوطني الفلسطيني يواجه أزمة حقيقية. ولعل حالة الانتفاضات والتغيير التي يشهدها العالم العربي تعطي أملاً بإمكان حدوث تغيير إيجابي حقيقي في الوسط الفلسطيني. غير أن المدخل الحقيقي لمشروع وطني جاد هو إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، تحت مظلة فلسطينية واحدة (م.ت.ف) تسع الجميع، وتستفيد من طاقات الجميع، وبناء على ميثاق وطني جامع، وعلى برنامج سياسي متوافقٍ مع الثوابت، تنفذه قيادة وطنية منتخبة، تلتزم بأولويات العمل الوطني، بعيداً عن الضغوط والحسابات الخارجية.

# الفصل الأول

## رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

# رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

أ. رفعت شناعة*

الدكتور محسن صالح مدير مركز الزيتونة

السيدات والسادة المشاركون، التحية لكم جميعاً مع حفظ الألقاب

إن حركة فتح آمنت منذ البداية بأنَّ مهمة تحرير الأرض، وتحقيق الأهداف الوطنية تقع على عاتق مختلف قوى وشرائح ومكوِّنات الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، ومهما تباينت الأيديولوجيات والمعتقدات فإنّ العدو الإسرائيلي الذي اغتصب أرضنا، وشرّد شعبنا هو الجهة المستهدفة الأساسية في كفاحنا الوطني.

الشهيد الرمز ياسر عرفات كان له الفضل الأول في وضع الأسس والقواعد للمشروع الوطني الفلسطيني، بعد مخاضٍ فكري معمَّق استمر سنوات شارك فيه القادة الأوائل المؤسسون لهذه الحركة.

من الأسس التي كرّسها أبو عمار الوحدة الوطنية القائمة على برنامج سياسي واضح يجمع حوله مختلف الفصائل، وفي غياب هذه الوحدة بالتأكيد تسود عملية الاقتتال الداخلي. كما رسَّخ أبو عمار مبدأ العلاقات الديموقراطية في الأُطر الوحدوية، وفي المجالس الوطنية، وفي الوقت ذاته أكد على مبدأ تداول السلطة، واستطاع أن يحتضن الجميع، وأن يكون المظلة الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان القاسم المشترك للفصائل على اختلاف مشاربها الفكرية.

نجح المشروع الوطني في استعادة الهوية الوطنية، وفي تجسيد الكيانية الفلسطينية، وفي خوض الصراع ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، كما نجح في الحصول على الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ونجحت منظمة التحرير الفلسطينية في قيادة مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني حتى

* أمين سر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وعضو قيادة الساحة اللبنانية.

الآن، على الرغم مما تعرضت له من هزّات أمنية وسياسية وعسكرية خلال الفترة السابقة، ولم تفلح أيّ قوة في تفكيك المنظمة أو ضربها لصالح هذا الطرف أو ذاك.

بعد اتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير تمكنت المنظمة من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، وشكل ذلك مفصلاً تاريخياً حيث عاد إلى الأراضي الفلسطينية حوالي 250 ألفاً من الفلسطينيين.

وهكذا أصبح المشروع الوطني وجهاً لوجه مع الاحتلال الإسرائيلي، وأصبحت المسؤوليات معقدة، أما تنفيذ الاتفاقيات الموقعة فكان معركة يومية، فبعد أن كان الاتفاق ينص على أن المرحلة الانتقالية تنتهي في سنة 1999 استمر الضغط الإسرائيلي في التعطيل ثمّ في التصعيد، واستخدام العنف والتدمير لنسف الانجازات التي تمت على صعيد البنية التحتية، لنجد أنفسنا اليوم في سنة 2012 والأراضي الفلسطينية بكاملها محتلة، والعدو الإسرائيلي يتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ويمارس العدوان اليومي، ويرتكب المجازر والجرائم بحق أهلنا وشعبنا.

ظلّت منظمة التحرير وسلطتها الوطنية متمسكة بدورها الوطني والتصدي لمشاريع الاحتلال، على الرغم من كلّ الصعوبات وعلى كافة الأصعدة. وفي السنوات الأخيرة أصبح المشروع الوطني في خطر، بسبب التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، وهذا يعني أنّ مجمل الأهداف والحقوق الوطنية أصبحت أيضاً في خطر حقيقي، وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

**أولاً:** إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد إسحق رابين Yitzhak Rabin دمرت أية إمكانية للوصول إلى حلول سياسية، وأثبتت عملياً أن الجانب الإسرائيلي لا يريد حلاً سياسياً، وإنما يخطط لفرض الشروط الإسرائيلية، وهكذا تمّ تجميد كافة المبادرات السابقة سواء من قبل أريل شارون Ariel Sharon أو من قبل إيهود أولمرت Ehud Olmert، وتراجع الأخير عن تسويق صفقة الأسرى، وإزالة البؤر الاستيطانية، وجاء بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لينسف آخر ما تبقى من حلّ الدولتين.

**ثانياً:** اعتمدت الحكومات الإسرائيلية سياسات استيطانية تقوم على مبدأ فرض وقائع على الأرض خلافاً لما نصّ عليه اتفاق المبادئ في أوسلو، وقد تمّ ذلك من خلال توسيع المستعمرات، وبناء مستعمرات جديدة، وبناء جدار الفصل لتقطيع أوصال

الأراضي الفلسطينية، والعمل المتواصل لفصل القدس عن باقي مدن الضفة الغربية، وتقطيع الضفة إلى كانتونات، إضافة إلى الاغتيالات والاعتقالات والقصف، وتدمير البنية الاقتصادية، ودفع الأهالي للهجرة بعد انتشار البطالة.

**ثالثاً:** بعد أن خاضت حركة حماس الانتخابات في سنة 2006 وحصلت على أغلبية الأصوات في المجلس التشريعي، وقامت بتشكيل الحكومة أصبح هناك رأسان في السلطة. وهنا بدأت مرحلة جديدة من الخلاف الداخلي بين المشروع الوطني الذي يقوده الرئيس محمود عباس، ومشروع حركة حماس الرامي إلى إقامة كيان منفصل في قطاع غزة. بعد الانقلاب على رئيس السلطة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، تأزم الوضع الداخلي الفلسطيني على مختلف الصُعد السياسية والأمنية والاجتماعية، وانفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وهكذا تعددت السلطات، كما تعددت مصادر القرار، وأيضاً اختلفت الأدوات والأساليب والآليات.

**رابعاً:** لم تعد المعالجة للواقع الفلسطيني الجديد سهلة بعد الذي حصل، وكانت له تداعيات على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني. ومن موقع الحرص على استمرار المشروع الوطني الفلسطيني تعاطت قيادة حركة فتح بإيجابية مطلقة مع كلّ المساعي المبذولة للمصالحة، وشاركت باهتمام في جولات الحوار التي حصلت في مصر وسورية واليمن، وأسهمت فتح في تذليل الصعوبات إيماناً منها بضرورة توحيد الشعب والأرض والقضية، ووقعت على الاتفاقات بدون تردد وكان آخرها في أيار/ مايو 2011، ثمّ في كانون الأول/ ديسمبر 2011 في القاهرة، ثمّ في قطر في سنة 2012، ومن ثمّ التفاهم على كافة القضايا التي كانت والموقوفين، واللجنة الاجتماعية، وكنا بانتظار الموافقة الميدانية من قبل حركة حماس، لكننا فوجئنا بأن هذا الاتفاق الأخير والواضح بآلياته قد تمّ تجميده بانتظار نتائج الانتخابات المصرية.

ونحن في حركة فتح نحترم خيارات الشعب المصري لكن لا يجوز أن نعطّل برنامج عملنا الفلسطيني بانتظار الرئاسة المصرية، فالشعب المصري قرّر وانتخب، فلماذا لا نسمح للشعب الفلسطيني أن ينتخب قيادته فنحن نعدّ تعطيل المصالحة، وتعطيل الانتخابات أموراً لا تخدم الموضوع الفلسطيني وإنما تطيل عمر الانقسام.

**خامساً:** إن الكيان الإسرائيلي يعزِّز مشروعه السياسي والاستيطاني مستفيداً من حالة التردي والعجز السائدة في الساحة الفلسطينية، ويخطط لتصفية القضية





الفلسطينية بحيث يكون الحل المطروح على حوالي 40% من أراضي الضفة، والتخلص من المدن ذات الكثافة السكانية العالية لتصبح كانتونات متصارعة، وربما تذهب الحكومة الإسرائيلية باتجاه الحل على حساب الأردن. يجري هذا كله، والواقع الفلسطيني لا يملك القدرة على النهوض.

أمام هذا المأزق الذي يعيشه المشروع الوطني الفلسطيني فإننا نرى التالي:

1. لا بدّ من العودة إلى وثيقة الأسرى الموقَّعة من كافة الفصائل والتي تتضمن الخطوط العريضة لكافة القضايا الجوهرية، وقد سبق للفصائل أن ناقشتها واتفقت عليها، ووقعتها، وهذه الوثيقة كفيلة برأب الصدع إلى جانب الوثائق الأخرى إذا حسنت النيات.
2. لا بدّ من الإسراع إلى صياغة استراتيجية جديدة تشمل كافة القضايا الجوهرية كالمقاومة الشعبية، وشروط المفاوضات، ووضع الخطة الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية، وإعادة اللحمة، وتفعيل أطر م.ت.ف، والبحث عن الآليات السليمة التي تعزز جبهتنا الداخلية.

   ونحن نقول إنه وبعد المواقف السياسية الأخيرة لحماس والتي لا تختلف عن مواقف م.ت.ف أصبح بالإمكان الاتفاق على البرنامج السياسي، والانتقال إلى مرحلة المواجهة الحقيقية والميدانية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته التدميرية.
3. إنّ الرد على الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته ومخططاته لا يكون بإطالة عمر الانقسام، ولا باتخاذ قرارات عشوائية، وإنما يتم ذلك بدراسة الخيارات المطروحة لاعتماد الخيار الأنسب، من قِبَل قيادة موحَّدة، تحمل رؤية موحَّدة، وبرنامجاً واحداً، على أرضية البحث عن المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. إن المطلوب هو عدم المغامرة، وإنما العقلانية، والحرص على شعبنا وأمنه ومستقبله، وأن لا نسمح بجعله هدفاً للإجرام الصهيوني.

على كافة الفصائل والقوى والشرائح الفلسطينية في الداخل الانخراط في أوسع مشاركة شعبية لمقاومة الاحتلال والجدار والاستيطان؛ والاستفادة من تجربة الانتفاضة الأولى، وما فيها من إبداع في عملية المواجهة والصمود وفضح الممارسات الإسرائيلية؛ وإبراز الدور الجماهيري في النضال من أجل حقوقه المشروعة. وفي مثل هذه المواجهات، وما تحمله من حرارة التحدي، ومن صراع الإرادات تتوحد القلوب، وتذوب




الخلافات، وتنصهر الأحقاد والضغائن، ويتم الفرز الحقيقي ميدانياً؛ وهذا مما يساعد على تجاوز الأزمة التي يعيشها المشروع الجامع لكلّ مكونات المجتمع الفلسطيني.

إننا نواجه تحديات كبيرة تتمثل في التنكر الإسرائيلي الكامل لأية حقوق فلسطينية، وتجاهل قرارات الشرعية الدولية، وتحدي المجتمع الدولي ومنظماته، واستمرار تلقي الدعم الأمريكي، وغياب دور الرباعية الدولية بعد أن أثبتت عجزها وانحيازها، إضافة إلى الموقف العربي المنقسم، والمتردد في دعم القضية الفلسطينية، والتخلي الفعلي عن دعم القدس التي غرقت في بحر من المستعمرات والكنس، والبيوت المهدمة، والحفريات المخطط لها لتدمير المسجد الأقصى. إن هذا الواقع واستمراره على هذا المنوال، دون عوائق فعلية، سيضعنا جميعاً أمام السؤال الصعب وهو: ماذا تبقى من القضية الفلسطينية؟ وهل ستبقى في موقف المتفرج على حالة الانهيار؟

ولا خيار أمامنا سوى مواجهة التحديات بأمانة وطنية وأن نضع فلسطين وقضيتها وشعبها فوق كافة الاعتبارات والمصالح الحزبية والفصائلية، لأن الأحزاب والفصائل هي وسيلة، أما الهدف فهو تحرير الأرض وكنس الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والعودة إلى الأرض التي شُرِّدنا منها. وإن البقاء في مستنقع الانقسام، بعيداً عن دائرة الفعل والتأثير، سيجعلنا جميعاً ملحقين هنا وهناك، ويجعل شعبنا تحت كابوس اليأس والإحباط.

إن الانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية، والذي تشجعه "إسرائيل" وتعمل على استمراره، بل تهديد كلّ من يحاول قلب صفحته أو استبداله بالمصالحة الفلسطينية؛ هو السدّ المنيع الذي يعيق ويعرقل تنفيذ كافة البرامج والخطط والمشاريع التي يتمّ اعتمادها فلسطينياً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ومع وجود الانقسام لن تقوم قائمة للوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن الوحدة الوطنية تتغذى من المصالحة الفلسطينية. وطالما أن المصالحة موضوعة في ثلاجة الانقسام، وغير مسموح لها بالانطلاق، فإن القضية الفلسطينية محكوم عليها بالانهيار أمام جموح المشروع الصهيوني. وليكن واضحاً أنه في غياب الوحدة الوطنية لن تكون هناك مقاومة فعلية، ولن تكون هناك مفاوضات، ولن يستطيع طرف فلسطيني مهما ارتفع صوته الإعلامي أن يوقف عملية التهويد، أو يمنع الاستيطان، أو يحمي المقدسات، أو يمنع استيراد بضائع المستعمرات، أو يخفف معاناة الأسرى، أو يحول دون هدم مئات البيوت شهرياً في القدس والخليل ونابلس.

إن الوفاء لفلسطين لا يكون إلا بإتمام المصالحة الفلسطينية، وهذا عنوان المصداقية الوطنية، وأيضاً هذا هو الاختبار الحقيقي لجديتنا في مواجهة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي المستفيد الأول من الانقسام.

إن الشعب الفلسطيني ليس عاقراً؛ إنه شعب مبدع وخلّاق ويمتلك القدرة على الفعل والتغيير؛ فهو الذي صنع من التشرد كياناً وهوية وطنية. والمهم أن ندرك أهمية الأمانة الوطنية التي حملناها لتحقيق أمنيات شهدائنا، وأحلام أطفالنا، وتطلعات أجيالنا. نحن بحاجة إلى مراجعة نقدية موضوعية لأخذ زمام المبادرة، والانتقال من دائرة التنظير إلى دائرة الفعل وصناعة المستقبل.

# الفصل الثاني

# رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
# لأزمة المشروع الوطني
# الفلسطيني

# رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

أ. أسامة حمدان*

## مقدمة:

منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تحرك الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب في المنطقة إلى مواجهة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني الذي كان هذا الشعب على وعي بخطورته. وبالرغم من حداثة عهد الفلسطينيين بالتنظيم السياسي أو الحزبي، إلا أن القضية التي شغلت الرأي العام والسلوك الشعبي الفلسطيني تركزت على إنهاء الاحتلال البريطاني ومواجهة الهجرة اليهودية، ومنع اليهود الصهاينة من الاستيلاء على الأرض وبناء المستعمرات وغيرها.

وعلى الرغم من تبلور حالة وطنية منذ بداية الاحتلال البريطاني من خلال المؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد أولى اجتماعاته في 1919/1/27، إلا أن هذه الحالة لم تكن قادرة على تفعيل إمكانات الشعب الفلسطيني بشكل عام، لا سيّما أنها اعتمدت المقاومة السلمية في الفترة 1919-1929 حتى اندلاع ثورة البراق سنة 1929، ثمّ تحولت إلى المقاومة المسلحة المنظمة من خلال ثورة الشيخ عزّ الدين القسام، والثورة الكبرى في الفترة 1936-1939، حيث تمّ في بداياتها (1936/4/25) تشكيل اللجنة العربية العليا التي تولت قيادة الشعب الفلسطيني، والتي تحولت سنة 1946 إلى الهيئة العربية العليا التي خاضت وجناحها العسكري (جيش الجهاد المقدس) حرب سنة 1948 دون امتلاك الحدّ الأدنى من القدرة العسكرية التي من شأنها مواجهة قوات المنظمات الصهيونية التي تحولت لاحقاً إلى جيش الكيان الصهيوني.

وفي أعقاب سنة 1948 عاش الشعب الفلسطيني مرحلة من الفراغ السياسي، بالرغم من وجود الهيئة العربية العليا، وتشكيل حكومة عموم فلسطين في أيلول/ سبتمبر 1948، ثم إعلان استقلال فلسطين في المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة في

* مسؤول العلاقات الدولية في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وممثل حماس سابقاً في لبنان وإيران.

1948/10/1 وهي الخطوة التي عارضها الأردن، الأمر الذي أفقد الشعب الفلسطيني فرصة إقامة دولته على ما لم يُحتل من أرض فلسطين، والعمل من أجل استعادة ما تمّ احتلاله، فتمّ ضمّ الضفة إلى الأردن، وخضعت غزة لحكم عسكري مصري مباشر.

لم تطل هذه المرحلة، فقد بدأت تتبلور في منتصف الخمسينيات حركات ثورية ونضالية لغاية محددة تتمثل في "التحرير والعودة". ثمّ تمّ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) سنة 1964 في إطار النظام الرسمي العربي، والتي وُوجهت برفض من فصائل المقاومة الفلسطينية الصاعدة، والتي ما لبثت أن دخلت في إطارها في أعقاب هزيمة حزيران 1967.

## أولاً: المشروع الوطني الفلسطيني:

لعل الإجابة على تعريف المشروع الوطني الفلسطيني قبل سنة 1974 كانت سهلة، بل كان من العار ألاّ يعرف فلسطيني أن المشروع الوطني هو "التحرير والعودة". غير أنها بعد سنة 1974 أصبحت إجابة تحتاج إلى كثير من الفذلكة في ظلّ إدخال مصطلحات (إقامة الدولة على أي جزء محرر من الأرض)، وخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة (فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي)، وبذلك صارت الإجابة أكثر صعوبة.

وضع اتفاق أوسلو الموقَّع سنة 1993 المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق حقيقي، من حيث الاعتراف بـ"إسرائيل"، واعتبار ما تمّ احتلاله سنة 1948 أرضاً إسرائيلية، وأن سقف ما يطالب به الفلسطينيون هو ما تمّ احتلاله سنة 1967، مع استعداد لتبادل في الأراضي.

وبدل أن تظل حالة العداء قائمة باعتبار أن التحرير لم يتم، تحول الأمر إلى تنسيق أمني ضدّ المقاومة من السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، لدرجة تنفيذ تعليمات إسرائيلية محددة في إطار نظرية (الفلسطيني الجديد).

منذ سنة 1993 بدا واضحاً وجود تيارين سياسيين لجهة التعاطي مع القضية والاحتلال، تيار رأى أنه لا بدّ من حلّ سياسي ينشئ في نهاية المطاف دولة فلسطينية في سياق موقف دولي ووفق القرارات الدولية، والتيار الثاني رأى أن الحل يكمن بالمقاومة




بكل أشكالها حتى إنهاء الاحتلال، وأن العدو لا يتراجع ولا ينكفئ دون ضغط المقاومة، وأن القرارات لا يمكن أن تجد طريقها للواقع ما لم تتابع بشكل صحيح جامع.

وشهدت سنة 1996 تصاعد بطش أجهزة أمن السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقاومة، معززة بموقف دولي تمثل في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في آذار/ مارس 1996، لدعم مشروع التسوية، ودعم السلطة و"إسرائيل" في قمع المقاومة. وتواصل قمع السلطة للمقاومة حتى اندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000، والتي شكَّلت فرصة لاستعادة وحدة الصف الفلسطيني، خاصة بعد اجتياح جيش الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية في الضفة ومحاصرة المقاطعة (مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات). إلا أن فريقاً من ضباط الأجهزة الأمنية ومن الشخصيات المحيطة بعرفات حافظ على التزاماته الأمنية في ملاحقة المقاومة. ولم تؤثر ممارسات الكيان الصهيوني من مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري العازل، وحتى عدم تنفيذ اتفاق أوسلو، كل ذلك لم يؤثر في موقف هذا الفريق تجاه المقاومة، كما لم تنجح في ذلك كل محاولات المعالجة بما في ذلك اتفاق القاهرة سنة 2005. ومع المضي قدماً في مسار التسوية كان هذا التباين يزداد وتتسع معه الفجوة. وزادت من عمقه نتائج انتخابات سنة 2006 التي أحدثت تغييراً فعلياً في النظام السياسي الفلسطيني، الذي كان قائماً على نظام الحزب الواحد؛ فإذا به يجد نفسه أمام تعدد قادر على إنجاز تداول للسلطة باختيار شعبي. وبغض النظر عن التداعيات الكثيرة لهذا الأمر، إلا أن ما يهمّنا هو أن هذا الحدث أدى إلى انقسام فلسطيني حاد، كانت له تداعياته على كلا التيارين.

فمشروع التسوية الذي كان معطلاً ويناور الإسرائيلي به قبل سنة 2006 أصابه الجمود ثمّ حالة انسداد كبير، ولا يلوح أفق في تجاوزه، خاصة أن تيار التسوية يفاوضُ كل أسباب الضغط والقوة منزوعة منه في مواجهة الكيان الصهيوني.

أما مشروع المقاومة، الذي بدا قادراً على الضغط الجاد على الكيان الصهيوني، فقدْ فَقَدَ جزءاً كبيراً من هذه القدرة في الضفة بسبب الملاحقة الأمنية التي تتكامل مع أجهزة العدو الإسرائيلي وجيشه، وفي غزة لاعتبارات مرتبطة بإدارة شؤون القطاع لا سيّما بعد العدوان الإسرائيلي 2008-2009.

إن ما سبق يمثل توصيفاً للحالة؛ وبالتالي يمكن تلخيص أسباب أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بالنقاط التالية:





### 1. غياب المرجعية الوطنية الموحدة:

والمرجعية الوطنية المقصودة هنا مرجعية الاختيار الشعبي، والتي لا بدّ أن تشمل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبذلك تصبح القيادة الوطنية تحت طائلة المساءلة أمام الشعب الفلسطيني.

ولا شكّ أن الوصول إلى هذا الواقع (المرجعية الوطنية) يحتاج ابتداء إلى تسليم كل القوى بالشراكة في إدارة الصراع، وقيادة المشروع الوطني، والاحتكام إلى الشعب الفلسطيني، على قاعدة التحرير والعودة.

### 2. الأداء التكتيكي بدل الاستراتيجي:

لعل أكبر وأهم صفة طبعت أداء م.ت.ف ثمّ السلطة لاحقاً أنها ركزت على الأداء التكتيكي الذي يخضع لظروف الواقع وضغوطه وإملاءاته، وبررت كل أداء لا يبدو منسجماً مع مشروع التحرير على أنه تكتيك لا بدّ أن يتم تفهمه، لكنها في الوقت ذاته لم تكن تهتدي ببوصلة استراتيجية عنوانها التحرير والعودة وتقرير المصير.

وهكذا قفزت من التحرير الكامل إلى مشروع النقاط العشر في سياق (دولة أي جزء محرر من الوطن)، ومنه إلى مشروع تسوية دون بندقية، ثم إلى الاتفاق الأردني – الفلسطيني سنة 1985 (الأرض مقابل السلام)، ثمّ التفاوض على الانتفاضة سنة 1988، الذي قاد المجلس الوطني التاسع عشر في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 إلى إعلان استقلال فلسطين، والذي حمل في طياته اعترافاً ضمنياً بـ"إسرائيل" واعترافاً بقرار مجلس الأمن رقم 242، ونبذاً للعنف، ثمّ كلام عرفات الضمني عن شطب الميثاق باعتباره "كادوك Caduc" (بمعنى باطل أو لاغٍ باللغة الفرنسية)، ثمّ مؤتمر مدريد Madrid Conference سنة 1991، فاتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات لم تصل حتى للحدّ الأدنى الفلسطيني، على الرغم من كل التنازلات (لنرى الثورة تنتقل من مشهد الكفاح ضدّ العدو إلى مشهد وصل عند البعض إلى استجدائه وطلب رضاه).

### 3. إخضاع الواقع الوطني للإرادة الإسرائيلية:

مثّل نقل سلطة القيادة من م.ت.ف إلى السلطة الفلسطينية إخضاعاً لكل أوراق القوة الفلسطينية للإرادة الصهيونية، ومكنها من السيطرة على الجانب الفلسطيني من خلال ما يلي:

• **التأثير على القرار القيادي:**

منذ أوسلو ودخول القيادة إلى غزة، ثم انتقالها إلى رام الله، خضعت قرارات القيادة وحساباتها للضغط الإسرائيلي المباشر، وهو واقع ما يزال قائماً بل ويتصاعد (مثال ذلك تصريح أبو مازن: أنا محتاج لتصريح من جندي إسرائيلي لمغادرة رام الله).

• **إمكانات البقاء:**

حكومة السلطة تعمل تحت الاحتلال ولا مال دون رضاه، ولا تحرك ميداني دون موافقته، وهي بهذا الاعتبار مشلولة دون السماح لها بالعمل إسرائيلياً، وهي بشكل أعمق لا تستطيع العمل فيما يخالف رغبات العدو وأوامره، بل إن الحكومة بذاتها لا بدّ أن تكون مقبولة لدى الاحتلال وداعميه وإلا فلن يتعامل معها، (وهكذا تمّ تبرير تعيين سلام فياض لرئاسة الوزراء، ومن قَبْله أبو مازن).

• **الأمن:**

السيطرة المطلقة فيه للعدو، ولا أمن فلسطيني، ومقياس نجاح الأمن مرتبط بمدى قهر المقاومة ومنعها من ممارسة دورها وملاحقة كوادرها وجمهورها، ولا بدّ من التخلص من كل صاحب ماضٍ نضالي في هذه الأجهزة (من خلال التقاعد) وتحت عنوان صناعة (الفلسطيني الجديد)، وفي حالة لم تلتزم هذه الأجهزة بدورها المطلوب إسرائيلياً، فإنها ستكون تحت طائلة العقاب بكل درجاته.

• **الاختلاف في تعريف المشروع الوطني الفلسطيني:**

من الواضح أننا نقف اليوم أمام تعريفات مختلفة للمشروع الوطني، تبدأ من إنهاء الاحتلال وتنتهي عند فريق التسوية للتعايش مع حالة الاحتلال، وربما تذهب عند البعض لمجرد العيش لذات العيش.

ودون الحديث عن كثير من التفاصيل، يمكن القول إن مشروع أيّ أمّة أو شعب يقع تحت الاحتلال لا بدّ أن يكون "إنهاء الاحتلال والتخلص منه". وما سوى ذلك سيكون جهداً ضائعاً في الوقت والمال، والأخطر في الأرواح والحقوق.

## ثانياً: أولويات المشروع الوطني الفلسطيني:

يمكن تلخيص الأولويات في عناوين محددة:

1. الاتفاق على تعريف وتحديد المشروع الوطني الفلسطيني: هل هو مشروع تحرير، أم مصالحة مع الاحتلال وسلام بين دولتين متجاورتين تتقاسمان أرض فلسطين، أم استسلام وعيش في كنف الاحتلال؟
إن مثل هذا الاتفاق سيؤدي إلى رسم المسار الاستراتيجي للقضية، وسيقود إلى تركيز قضايا الصراع بشكل أدق وخوض المعارك الحقيقية، وتجاوز المعارك الجانبية، وتحديد أدق للمسار وترتيب للأولويات.
2. ترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد القيادة: ولعل الأولوية الأساسية في ذلك هي استعادة كل الشعب الفلسطيني للمشاركة في المشروع الوطني، وإعادة بناء م.ت.ف واعتبار السلطة جزءاً من عملها (يمكن أن نعيد النظر في مبدأ وجودها)، وتحرير م.ت.ف من السلطة ومن هيمنة الاحتلال.
3. إطلاق مشروع مقاومة شامل في مواجهة الاحتلال: يشمل أوجه المقاومة تحت عنوان جامع، شعب مقاوم لتحرير أرضه ووطنه، ويمكن في هذه المرحلة أن تبدأ المقاومة على المستوى الشعبي والسياسي والإعلامي، وصولاً إلى المقاومة المباشرة والمسلحة بكل أدواتها ضدّ الاحتلال.
4. تقويم تجربة التفاوض: إن فعل ذلك من شأنه إعادة توجيه المسار العام للقضية الفلسطينية، وضمان عدم تكرار مثل هذه الأخطاء، كما أنه سيعيد الثقة إلى كل الأطراف الفلسطينية ببعضها.
5. استعادة الدور العربي والإسلامي على المستويين الرسمي والشعبي، دوراً داعماً ومسانداً للشعب الفلسطيني وحقوقه ومقاومته.
6. استعادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

إن الخروج من مأزق العمل من أجل نيل رضا بعض أطراف المجتمع الدولي، أو الشعور بالأزمة مع المجتمع الدولي ما لم ترضَ "إسرائيل". وهذا كله يعني حتمية وضرورة إعادة ترتيب الأولويات في المشروع الوطني الفلسطيني، وما لم يحدث ذلك فستستمر الأزمة، ويستمر المأزق الفلسطيني؟

## ثالثاً: بين المقاومة والتسوية:

تسود جدلية لدى فريق التسوية تقول "إن 62 عاماً من القتال لم تؤدِّ إلى شيء فيما أدت التسوية إلى عودة عشرات الآلاف إلى الوطن". وهو منطق يسهل الرد عليه بالقول إن عشرين عاماً من التسوية أسهمت في هدم مسار طويل من النضال والمقاومة، وفتحت الباب لتطور سريع في مشاريع الاستيطان، وتهويد القدس، وإنشاء جدار الفصل العنصري، علاوة على دخول قضية اللاجئين في متاهة، وهي أمور حفظتها المقاومة.

وحتى لا نستغرق في جدل من هذا النوع، فإن المطلوب الإجابة على سؤال مركزي مهم:

ما هو المشروع الأصيل لمن يقع شعبه ووطنه تحت الاحتلال؟ والجواب ببساطة متناهية، التخلص من الاحتلال. ولو أضفنا سؤالاً بسيطاً آخر، كيف يمكن التخلص من الاحتلال؟ فإن الجواب حتماً سيكون بالمقاومة بكل أشكالها، وهي لا بدّ أن تكون مقاومة مؤلمة للاحتلال، ودافعة له حتى يرحل وينهي الاحتلال.

وقد يسأل المفاوضون: ماذا عن التسوية؟ خاصة وأن من الجريمة أن لا يتم استثمار المقاومة بعمل سياسي؟ (ولطالما ردد فريق التسوية ذلك). وهنا لا بدّ من الصراحة، إذ نرى فارقاً بين التسوية وبين الاستثمار السياسي؛ فالتسوية بشكلها الحالي ليست عملاً سياسياً تنجز أهدافاً وطنية، بل هي استسلام وارتهان لإرادة العدو. أما السياسة فهي العمل بكل الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف الوطنية، دون التفريط بأي حق من الحقوق؛ وهذا يقود إلى ضرورة إنهاء مشروع التسوية، والخروج منه إلى رحاب المقاومة.

لقد أخذت التسوية فرصتها وفشلت، ولم تقدم للشعب الفلسطيني شيئاً، والأسوأ من ذلك أن أحداً لم يتوقف للحظة من أجل تقويم المسيرة! إن الأخطر في كل مسار التسوية أنه ربط أصحابه بالكيان الصهيوني، وسخرهم ضدّ المشروع الوطني المقاوم.

## رابعاً: م.ت.ف تقويمها وتفعيل دورها:

لعل من نافلة القول أن م.ت.ف قد فُرِّغت من مضمونها لصالح السلطة، وتكاد تقتل على الرغم من كل الجهود لإعادة بنائها، والسرّ الوحيد في الإبقاء عليها هو الحاجة لتوقيع الاتفاق النهائي باسمها. وليس المقام هنا لذكر سلبيات وإيجابيات م.ت.ف، بل المطلوب اليوم تفعيل دورها وتطويره لتكون إطاراً جامعاً بحق للشعب الفلسطيني حيثما وُجد.

وأهم خطوة في هذا السياق أن يكون المجلس الوطني منتخباً بإرادة شعبية فلسطينية حرة، يشارك فيها الشعب الفلسطيني حيثما وجد، أما الخطوة الثانية فهي تفعيل مؤسسات م.ت.ف لتصبح أكثر استقراراً وقدرة على التعاطي مع نظيراتها على المستوى الدولي.

## خامساً: في البدائل:

### 1. تقويم السلطة ومحاولة جعلها رافعة وطنية:

لقد ثبت بالواقع العملي أن السلطة لا تستطيع، في وضعها الراهن، أن تكون رافعة للمشروع الوطني، بقيود الاتفاقيات التي يفرضها العدو وداعموه على الجانب الفلسطيني، وبإلحاق السلطة به فضلاً عن كم التنازلات الهائل. لقد دعا البعض لحل السلطة، فكان الرد قفزاً إلى فكرة ساذجة تحت عنوان (إلغاء السلطة يعني عودة الاحتلال)، فيما يعرف الجميع أن الاحتلال لم يرحل ليعود.

إن إخراج السلطة من دورها الوظيفي لصالح الاحتلال أمر مطلوب، وعلى هذا الأساس فإن من أهم البدائل: إعلان استقلال السلطة، كي تصبح دولة فلسطينية مستقلة على كل الأرض التي قبلتها مرجعيات التسوية، وخوض معركة لبسط سلطة الشعب الفلسطيني بكل أدواتها. ومن الطبيعي أن يكون لمثل هذا الأمر تداعيات كبيرة، وقد يقودنا ذلك إلى الاحتمالات (السيناريوهات) المتوقعة والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة احتمالات:

أ. قيام الاحتلال باجتياح الضفة على شاكلة ما حصل سنة 2002، وهو سيناريو مستبعد في ظلّ الظروف الراهنة، لا سيّما في ظلّ البيئة الإقليمية




المتحركة والمليئة بالغضب الجماهيري، والمستعدة للذهاب إلى أقصى حدّ للدفاع عما تؤمن به أو تعتقد أنه حقها.

ب. انقلاب الأجهزة الأمنية أو بعضها بدعم إسرائيلي على قيادة السلطة، وتشكيل سلطة جديدة ذات طابع أقرب إلى حالة سلطة "لحد" في جنوب لبنان. وهذا يعني مواجهة بين هذه الأجهزة والشعب بأسره والقوى الفلسطينية كافة، وعليها أن تختار بين أن تكون وطنية أو عميلة.

ج. تحرك دولي فاعل لفرض حلّ، لا بدّ أن يتم فيه الإقرار بسيادة وسلطة الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين.

## 2. تطوير آليات صناعة القرار الوطني الفلسطيني وتقليل تأثيرات السياسة الدولية السلبية عليها. ضمن الآليات التالية:

أ. آلية تنشئ قيادة تستند إلى شرعية شعبية حقيقية (سبق الحديث عنها).

ب. آلية تعالج الموضوع المالي في إطار مشروع المقاومة، حتى لا نظلّ خاضعين لإملاءاته.

ج. إخراج مؤسسة القرار القيادي من دائرة الهيمنة الإسرائيلية، وتتلخص في جملة واحدة هي "إقامة القيادة تكون خارج سلطة الاحتلال".

د. تحويل دور الأجهزة الأمنية إلى داعمة للمقاومة تحمي الأمن الداخلي، وتحمي المقاومة في مواجهتها مع الاحتلال وعملائه.

## 3. الاستفادة من التحولات الجارية في المنطقة:

هذه التحولات تنطوي على فرص وتحديات بالنسبة للمنطقة وللشعب الفلسطيني وقضيته، وما دام الأمر كذلك، فلا يجب أن نقف موقف المتفرج فقط، وعلينا أن نخطوَ خطوات عملية لتحقيق ذلك، وفيما يلي أهم الخطوات الممكنة:

أ. إعادة تقديم المشروع الوطني للأمّة: فلا بدّ أن يكون المشروع الوطني منسجماً مع الأمّة، وعلينا أن ننتقل من سياسة "يا وحدنا" إلى سياسة "يا أمتنا"، ومن سياسة "التوريط" إلى سياسة "التكامل"، ومن سياسة "الحد الأدنى" إلى سياسة "رفع السقف لصالح المصالح الوطنية"، وهذا يعني باختصار العودة إلى الميثاق القومي لـ م.ت.ف وليس وثيقة الأسرى فقط.

ب. استعادة دور الأمة: وهو أمر لا بدّ من تحقيقه، وركيزته المصالحة والاتفاق على المشروع الوطني.

ج. الانحياز للأمّة واختياراتها وعدم الوقوف ضدها.

د. عدم التورط في معارك جانبية.

هـ. العمل مع جميع من في أمتنا لمنع وقوع فتنة في الأمة (سواء كانت طائفية أم مذهبية أم عرقية)؛ وتقديم قضية فلسطين وقضية الصراع مع العدو الصهيوني كقضية جامعة للأمّة.

## خاتمة:

إن المشهد المنظور في الواقع الفلسطيني يضعنا أمام خيارين:

أ. إعادة بناء الواقع الفلسطيني على قاعدة مشروع التحرير والعودة، وهذا الذي سيخرج القضية من مأزقها.

ب. الاستمرار في التجاذب الداخلي، وهذا يعني مزيداً من الخسائر.

وهنا لا بدّ من التأكيد على أن مأزق فريق المقاومة يختلف تماماً عن مأزق فريق التسوية، فمأزق فريق التسوية هو مأزق الذي يتدحرج هاوياً، أما مأزق فريق المقاومة فهو مأزق الذي يتسلق جبلاً صعب التضاريس لكنه بالرغم من ذلك يصعد، وشتان بين المأزقين!

# الفصل الثالث

## رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

# رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. ماهر الطاهر*

أتوجه بالشكر لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على مبادرته الكريمة بعقد هذه الندوة وأتوجه بالتحية للأخ العزيز د. محسن صالح مدير المركز.

سأتحدث حول رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورؤيتي، ولا أستطيع أن أتحدث باسم كلّ اليسار الفلسطيني؛ لأنني لا أضمن بأن ما سأقوله يعبّر عن وجهة نظر أطياف اليسار المختلفة. سأتحدث بإيجاز وتكثيف متناولاً بعض النقاط الأساسية حول أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة.

تعيش الساحة الفلسطينية أزمة عميقة وشاملة تمس مختلف جوانب العمل الوطني؛ فكرياً وسياسياً، تنظيمياً وكفاحياً، أي أن الأزمة لها أبعاد مختلفة: أزمة سياسية، وأزمة على الصعيد العسكري والمقاومة، وأزمة رؤية وفقدان لاستراتيجية عمل واضحة على جميع الأصعدة.

بعد نكبة 1948 عاش الشعب الفلسطيني حالة ضياع، ولكنه نهض من تحت الركام وفجر ثورته المسلحة سنة 1965. وكان قبل ذلك قد تمّ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار عربي سنة 1964، وتمّت صياغة الميثاق القومي للمنظمة، التي عبرت عن الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني.

شكلت هزيمة حزيران 1967 نقطة تحول في الواقع العربي والفلسطيني، ونهضت الثورة الفلسطينية المسلحة كأحد أشكال الردّ على الهزيمة. وكانت الثورة في نقطة متقدمة وفّرت تعويضاً نفسياً هائلاً بعد الهزيمة، ولكن لم يدرك الكثير من الناس أن القضية الفلسطينية دخلت في منزلق خطير ومرحلة جديدة، لأن قضية فلسطين مرتبطة بشكل جدلي وثيق مع الوضع العربي، تتقدم بتقدمه وتتراجع بتراجعه.

* عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول قيادتها في الخارج.

بعد سنة 1967 تمّ تغيير شعار تحرير فلسطين، بشعار إزالة آثار العدوان والموافقة على القرار 242، والحديث عن الانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967، وهذا انعطاف كبير واستراتيجي، ترتب عليه الكثير من النتائج والخيارات.

بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 حصل انعطاف آخر في الوضع العربي ترك تأثيره الكبير على الوضع الفلسطيني؛ وتمّ الانتقال العملي لفكر التسوية والمفاوضات والحل السياسي، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد Camp David Accords التي أخرجت مصر، أكبر دولة عربية، من دائرة الصراع، وأدّى هذا إلى تدمير هائل للقضية الفلسطينية على مختلف الصُعد. وانتقلت الساحة الفلسطينية ذاتها بتأثير الوضع العربي والدولي، من فكر المقاومة والتحرير الشامل إلى فكرة ونهج التسوية، في ظلّ اختلال عميق في موازين القوى. وتمّ طرح فكرة الحل المرحلي والدولة الفلسطينية على أراضي سنة 1967، وهنا بدأت، باعتقادي، الأزمة العميقة في الساحة الفلسطينية.

وانقسمت الساحة الفلسطينية انقساماً عميقاً بين نهج التسوية ورفض التسوية، وتأسست جبهة الرفض الفلسطينية إلى أن تمّ الاتفاق على الهدف المرحلي بعد مخاض وصراع سياسي – فكري طويل. ولكن تمّ الاتفاق على هذا الهدف على أساس ربط المرحلي بالاستراتيجي، واعتبار الدولة على الأراضي المحتلة سنة 1967 خطوة على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي بتحرير فلسطين. وتمّ رفع شعار حقّ العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، كشعار وهدف مترابط ومتكامل، وشكل ذلك برنامجاً لـ م.ت.ف.

وهنا ينبغي طرح سؤال أساسي؟ هل وقعت القيادة الرسمية والساحة الفلسطينية في خطأ استراتيجي عندما تبنت فكرة الهدف المرحلي، أم أن هذا شكّل تطوراً في الفكر والعقل السياسي الفلسطيني؟ هذا السؤال يحتاج إلى نقاش جادّ وموضوعي وصادق في الساحة الفلسطينية. هل هذا الهدف المرحلي ما زال صالحاً، أم أنّ هناك استحالة للوصول إلى حلّ سياسي مع الكيان الصهيوني؟

إن لم أكن مخطئاً الدكتور يوسف صايغ كتب مقالاً في أواسط سبعينيات القرن العشرين قال فيه: "لماذا هذا الخلاف والانقسام حول الهدف المرحلي؟ توحدوا حول هذا الهدف ولكنكم ستكتشفون بعد 20 أو 25 عاماً أن "إسرائيل" لن تقبل بذلك، وبالتالي ستعودون وتتوحدون حول برنامج تحرير فلسطين".

لقد تمّ الاتكاء على فكرة الحلّ المرحلي وثقافة الحلّ السياسي للقضية للانتقال إلى المحطة الأخطر، التي عمقت مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية، وأدخلتها في نفق مظلم عندما تمّ القفز نحو اتفاق أوسلو؛ الذي شكل باعتقادي كارثة للقضية الفلسطينية، وأدخلنا مرحلة جديدة بكلّ معنى الكلمة، قسمت الشعب الفلسطيني من قمة الرأس حتى أخمص القدمين، وما زالت الأزمة تتعمق وتتخذ أبعاداً شاملة ارتباطاً بهذا التحول الخطير.

وتمّ ضرب وتمزيق الفكرة التوحيدية الجامعة للشعب الفلسطيني؛ أي م.ت.ف وميثاقها وحتى برنامجها المرحلي كما أقرته وثائق المنظمة، بما في ذلك حقّ العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، كخطوة على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي. وكذلك تمّ إخراج أهلنا في أراضي الـ 48 من المعادلة، وتمّ طرح علامة سؤال كبرى بعد أوسلو حول مصير اللاجئين الفلسطينيين في الشتات؟

رسَّخت اتفاقية أوسلو ورسَّمت التنازل الفلسطيني الرسمي عربياً ودولياً وأوجدت واقعاً جديداً، حيث تمّ الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، وتمّ ضَرْب ميثاق م.ت.ف وهي الإطار الجامع والموحد للشعب الفلسطيني، فلم تعد كما كانت وتحولت إلى إطار شكلي.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية:

1. أصبح الرهان عند القيادة الرسمية الفلسطينية على عوامل خارجية ودولية وإقليمية، وليس على العامل الذاتي الفلسطيني.
2. تمّ انتزاع القضية الفلسطينية والمقاومة وعزلها عن عمقها العربي، وأصبحت قضية قُطرية ومسؤولية فلسطينية، وليست القضية المركزية للأمّة. فمؤتمر الرباط سنة 1974 جعل م.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وهو شعار حقّ يراد به باطل، وخدعة مدروسة للتخلي عن المسؤولية العربية الرسمية، لتصبح قضية فلسطين تخصّ الشعب الفلسطيني وحده، وليتم طرح وتسويق مقولة نقبل بما تقبل به قيادة م.ت.ف.
3. ومما عمّق المأزق أيضاً العلاقة مع الأنظمة على حساب الشعوب.

4. إن "أوسلو" هو نهج سياسي وفكري واقتصادي وثقافي، ترتبت عليه نتائج في غاية الخطورة دفع ثمنها الشعب الفلسطيني غالياً. وفي مواجهة أوسلو وتداعياته تعمق مأزق الساحة الفلسطينية.
5. كان يمكن لبرنامج مقاوم ومناهض بشكل جذري لهذا الخطّ وهذا النهج أن يضع الوضع على السكة الصحيحة؛ ولكن انخراط حماس في السلطة وفشل قوى اليسار الفلسطيني في تشكيل إطار فاعل وقوي أسهم في تعميق المأزق، وأدى إلى ركود في الحالة الشعبية ونوع من الضياع في الظروف الراهنة.
6. إن "إسرائيل" تخطط لانسحاب أحادي الجانب من الضفة، بعد تشكيل ما سمي بحكومة الوفاق الوطني (نتنياهو – موفاز Mofaz).
7. تمّ الوقوع في أخطاء ذات طبيعة استراتيجية، على حساب العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك، حيث انهارت الاستراتيجية لصالح تكتيك مرتبك، وتمّ انتهاك الاستراتيجية بصورة عميقة.
8. أمام هذا المأزق، تقول السلطة الفلسطينية أن كلّ الخيارات مفتوحة أمام القيادة الرسمية الفلسطينية ما عدا: حلّ السلطة، واستئناف المقاومة المسلحة، وإنهاء الالتزامات الناجمة عن أوسلو؛ على الرغم من أن "إسرائيل" لم تطبق هذا الاتفاق بالرغم من كلّ مساوئه، ونظرت إليه على أساس أنه يشكل مدخلاً لتقويض وضرب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والمشروع الوطني.
9. كان مركز الثقل للثورة لفترة طويلة في الخارج مع إهمال الداخل، وجاءت انتفاضة سنة 1987 فغيرت المعادلة، ولكن بعد أوسلو تمّ الوقوع بخطأ معاكس، حيث انتقل الثقل إلى الداخل، وتمّ إهمال الخارج وأهل الـ 48.
10. هناك عوامل أخرى أسهمت في تعميق الأزمة في الساحة الفلسطينية تتمثل في: البعد التنظيمي: أي مسألة الاستفراد في القرار، وعدم وجود قيادة جماعية، وفقدان الديموقراطية.
11. إن المقاومة المسلحة قد وصلت إلى المأزق بسبب العوامل السياسية، كما أن جميع القوى لديها مأزق أيضاً.

## المعالجة:

إن المعالجة تكون بالأمور التالية:

1. الاقتناع بأنه آن الأوان لوقفة ذات طبيعة استراتيجية، وإنهاء منهج العمل يوماً بيوم، ونرى ضرورة ملحة وعاجلة لرسم رؤية واستراتيجية جديدة.
2. أدعو لمؤتمر وطني شامل من الفصائل والقوى وشخصيات أكاديمية ومثقفين وفاعليات، وانظروا كيف يقيم العدو مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference كلّ عام.
3. إنهاء الانقسام وفق رؤية سياسية وتنظيمية واضحة.
4. إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها وميثاقها.
5. إعادة البعد العربي والإسلامي والدولي العالمي للقضية الفلسطينية.
6. اعتماد المقاومة كخيار استراتيجي، لاستحالة الوصول إلى حلّ سياسي مع الكيان الصهيوني بسبب طبيعته وتركيبته، والتأكيد على أهمية كافة أشكال النضال.
7. إعادة الاعتبار لشعار تحرير فلسطين.

في لقاء لنا مع الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، قلنا له: في ثورتكم رفع الشعب التونسي شعار "الشعب يريد تحرير فلسطين"، ونحن نريد أن تعملوا لهذا الشعار. وفي مصر بعد فوز د. محمد مرسي، أنا لا أفهم لِمَ الحديث عن الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات؟

نريد نهجاً جديداً وإعادة الاعتبار لشعار تحرير فلسطين، وأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمّة؛ لأن المشروع الصهيوني يشكل خطراً، ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل على الأمّة بأسرها.

# الفصل الرابع

# قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

# قراءة نقدية تاريخية لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. حسين أبو النمل*

احتجنا وقتاً باهظا لنطرح "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، كنقطة انطلاق نقاش حددها مركز الزيتونة، وحاضر بها ممثلو فتح وحماس والشعبية، وهو ما يطرح سؤالاً: هل يتبنى هؤلاء مفهوماً واحداً لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، أم أن لكل طرف مفهومه الخاص؟ كان النقاش ينصرف غالباً نحو الآخر الفلسطيني، وضمن معيار تنافس داخلي، ما يفرض سؤالاً: هل نحن أمام مشروع تحرر وطني أم مشروع سلطة؟ هل تُدار أمور الشعب الفلسطيني وتوزن قضاياه وفق معايير مبدئية أم سلطوية؟

تقول ورقة الزيتونة للإعلان عن حلقة النقاش: تناقش الحلقة مجموعة من الأسئلة التي تتناول كيفية الخروج من المأزق الوطني الفلسطيني! حسناً؛ لكن علينا أولاً تحديد أسباب دخول المأزق؟ هل يمكن لأحد أن يخرج من مأزق إلا إذا عرِف كيف دخله؟ من على منبر مركز الزيتونة هذا تساءلت مرة: هل يستطيع من دخل المأزق أن يخرج منه بنفس الرِّجلين؟ هل العقل السياسي الذي تورط بالأزمة مؤهل للخروج منها؟ ثمّةَ من يرى أنه لو كان هنالك عقل سياسي مؤهل للخروج من الأزمة، لما دخلها أصلاً!

ما هو "المشروع الوطني الفلسطيني" الراهن؟

تحرير فلسطين أم الهوية الوطنية والدولة؟

لعلّ بداية الأزمة هي في العجز عن تحديد الأزمة كمفهوم وحصائل عملية وسبل الخروج منها، هذا إن كان من إقرار بوجودها. وبالمعنى المشار إليه، فإن تحديد الأزمة هو رهن تحديد "المشروع الوطني الفلسطيني"، وسبل قياس الأزمة. أزعم أنه ليس هناك اتفاق وطني على هذا الصعيد؛ إذ يختلف الأمر بين المُجَمَّع السياسي الفلسطيني، وبين المجتمع الفلسطيني ككل. يختلف الأمر أيضاً بين من يرى أن المشروع الوطني

---

* باحث في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حاصل على دكتوراه في التنمية الاقتصادية.





هو إعلاء شأن الهوية الوطنية الفلسطينية، وتقع ضمن ذلك إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبين من يرى المشروع الوطني الفلسطيني صِنْواً لتحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها؟

ثمّةَ فرق بين من يَعِش الأزمة من موقع اللجوء وقاع المجتمع، وبين من يراها من موقع قيادي سلطوي، فالحديث عن اللجوء والبؤس والحرمان، ليس هو نفسه عيش حياة اللجوء والبؤس والحرمان. لذا، اسمحوا لي أن أشير إلى أزمة أشدّ، هي أننا لم نعد شعباً واحداً، حتى داخل التنظيم الفلسطيني الواحد، صار أكثر من شعب، أكثر من مجتمع، لا أقصد الـ 48 والـ 67 والشتات، بل أقصد تمزق حتى أصغر مخيم، بين مجتمع طبيعي مدني ومُجَمَّع سياسي حيث التمايز الطبقي، على نحو أقسى وأقصى من أيّ مثل آخر.

لعلها مناسبة للفت نظر الجميع إلى ما يدور داخل الجسد الفلسطيني من مخاضات ومناخات مثيرة للقلق. ثمّةَ معنى خطيراً لأن نتحول من مجتمع متماسك بمشروع سياسي إلى مجتمع ممسوك بأدوات سلطوية. ولعل ذلك يؤشر إلى مظهر آخر من مظاهر الأزمة، هو تحول الحركة السياسية الفلسطينية من مشروع سياسي وطني يقود المجتمع نحو هدفه العام إلى مشروع سلطوي وظيفته ضبط المجتمع لسلطانه.

إننا أمام ضرورة تحديد مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني وكيفية تشَكُّله. وهو مشروعٌ يكون واحداً أو لا يكون، وأزمته واحدة أو لا تكون، وحلوله واحدة أو لا تكون. المشروع الوطني الفلسطيني، وبعيداً عن السجالات أو المزايدات، مستمد من اسمه، ربطاً بوطن اسمه فلسطين، ومستمد من أمرٍ عام هو تحرير فلسطين، الذي يوحد جميع الفلسطينيين. عدا ذلك، ودون تقليل من أهميته، يمكن أن نسميه أو نعدّه أيّ شيء سوى تمليكه صفة العمومية – الوطنية.

عبثاً يقبل منطق أن نحتفظ بالاسم نفسه لشيء لم يعد هو نفسه، بعد تغيير مضمونه جذرياً! أقصد المشروع الوطني الفلسطيني، كما جسدته منظمة التحرير وميثاقها الذي تقادم منذ البرنامج المرحلي سنة 1974، وتكرس سنة 1988 ثمّ سنة 1996، بعد التأكيد أن غياب الأهداف الجامعة، يعني غياب المشروع الوطني، وكذلك إمكانية وجود نظام

سياسي فلسطيني، فإن ما يهمنا جداً هو ما يشير إليه ذلك من أزمة أن الكلمات أو المسميات لم تعد تعكس معانيها؛ أزمة انفصال الأقوال عن الأفعال، فكان الانحطاط.

من تضييع الأرض إلى تبديد الإنسان ومحاولة إعادة إنتاجه انتهازياً وزبائنياً، لم يعد أحد يُصدق أحداً، قيل: حين يفسد الكلام يكون الملح قد فسد. حين لا تعكس الكلمات معانيها يكون الانحطاط؛ وهو انحطاط باتجاهين:

1. كشف العدو ازدواجيتنا، فتصرف على أن الفلسطيني لا يعني شيئاً مما يقول.

2. ضُرِب الفلسطينيون في أثمن ما لديهم كشعب: مصداقيتهم.

أسس ذلك لأزمة اجتماعية فادحة هي اهتزاز منظومة القيم الفلسطينية، التي تسلل إليها كذبٌ تفشى فأصبح ظاهرة اجتماعية، وصلت حدَّ الفصل بين السياسة، وفي مرحلة لاحقة مجمل الممارسة الاجتماعية، وبين القيم. لقد تمت إعادة إنتاج قيم المجتمع، فصار انتهازياً وزبائنياً، وذلك يضيف إلى أزمة الوطن – السياسة؛ أزمة المجتمع – الإنسان. ليست أزمة المشروع السياسي إلا أحد تجليات أزمة المجتمع، ولولا ذلك، لصحح نفسه بنفسه، وأفرز حلولاً ومشاريع وأدوات بديلة عن تلك المأزومة، ما يعنى أن المجتمع أُفقِد حيويته، بعدما كان قادراً تاريخياً على تجديد حياته السياسية وأدواتها خلال الفترة 1948-1974.

إذا حصرنا حديثنا بمنظمة التحرير، التي بقيت قواها تراوح مكانها رجوعاً، كان التجديد من خارج النسق السائد عبر حركتي الجهاد الإسلامي 1985، وحماس 1987، على الرغم من إثباتهما لحضورهما من خلال خطاب مغاير، وممارسة كفاحية نوعية، لكنهما بدل أن تكونا بديلاً لمشروع منظمة التحرير، أصيلة أو مُعدلة، أصبحتا شريكاً أصيلاً ومتساوياً في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.

أين المنظمات من الأزمة؟ أين المنظمات من تحقيق الأهداف؟

هذا ما يقوله الواقع في تأكيد إضافي على شمولية الأزمة وتاريخيتها، وذلك في ضوء معيار صحيح منهجياً لقياس الأزمة، وهو تحقيق الهدف الوطني المُعلن، الذي قامت بناءً عليه مختلف أطياف الحركة السياسية الفلسطينية: تحرير فلسطين. يقود ما تقدم إلى أزمة معيار الأزمة، وعما إذا كان الأمر يعود لمجرد رفع شعار التحرير والتمسك به، أم لتحقيقه؟ ربما، في البداية تنفع المبارزة بالشعارات – البرامج بين القوى، لكن بعد مرور

فترة كافية لا يعود ممكناً اعتماد هذا المعيار، المقصود حركة حماس، التي فقدت حقها في اعتبار رفعها شعار تحرير فلسطين والتمسك به امتيازاً لصالح معيار آخر تماماً هو: ماذا حققت بعد ربع قرن (1987-2012)، من عطاء الشعب الفلسطيني لها، كي تحقق له أهدافه في التحرير؟

تمّ توليف معادلة السلطة والثورة، لكن الأمور انتهت إلى غلبة السلطة، في قاعدة تَشَارك بها الجميع، مشكِّلين بذلك مفارقة التمسك بالثورة، من ضمن حدود عدم المساس بامتيازات تتيحها السلطة، وقاد ذلك إلى انفصام الشخصية السياسية الفلسطينية، الذي تحوّل إلى فصامٍ في الشخصية الجمعية الفلسطينية، ما جعل الجميع أمام سؤال مُحرج هو: من نحن؟ هل نحن التحرير أم التسوية؟ هل نحن ثورة أم سلطة؟ عبثاً نؤسس احتراماً مع "زعيق" عن الكادحين وضدّ الفاسدين، وفي الوقت نفسه الإقامة بفندق البريستول Le Bristol مع خدمة فاخرة وسيارة ب. أم. دبليو BMW مرافقة، في حين لا تملك زوجة الشهيد أجرة "السرفيس" (أجرة السيارة)!

تجاوز الأمر أزمة المشروع الوطني الفلسطيني إلى أزمة اجتماعية شاملة أوصلت المجتمع إلى وضعية العجز عن وقف الانحدار أو إنتاج أدواته البديلة، على الرغم من كلّ ما لحق بالمشروع الوطني الفلسطيني من أزمات، وصولاً إلى أنه تخلى عن نفسه، حين تخلى عن جوهره، تحرير فلسطين، سواء بإحلال هدف بديل هو هدف الهوية الوطنية والدولة، أم بوضعه على الرف والانصراف لضبط الحدود... والمجتمع.

لا أريد أن أضغط على جرح أحد، إلا أننا وقد فشلنا في تحقيق أهداف شعبنا بالتحرير، يجب أن نكون نزيهين معه، بإخباره الحقيقة، غير أن ذلك يفضي إلى تدمير ثقة الجمهور الفلسطيني بقيادته، وإعادة إنتاج الشعب الفلسطيني على مقاس التنظيمات، في حين أن العكس هو الصحيح والمطلوب.

مشروع وطني فلسطيني أم مشروع سلطوي؟

سلطة للشعب المتماسك أم شعب ممسوك للسلطة؟

لقد انقلبت الأدوار، بدلاً من أن تعبر التنظيمات عن مصالح الشعب، ها هي توظف الشعب لخدمتها، بل أمسكت به من خلال مشروع سلطوي، هو الوحيد الذي مكنها من ضبط المجتمع قسرياً، بعدما كان منضبطاً طوعياً لها من خلال التزامه المشروع الوطني

الذي تحمله. نطرح ما تقدم على خلفية أنه إذا كانت الجماهير مع "فتح" كمشروع للتحرير، فلماذا بقيت معها بعدما صارت مشروع تسوية؟ يصح السؤال على حماس التي بدت لفترة وكأنها تستعيد الأمجاد القتالية الأولى للمقاومة الفلسطينية، التي مرت في أكثر من مشهد ملحمي. صار ذلك من الماضي، ومع ذلك بقيت لحماس شعبيتها بل زادت!

يجازف كثيراً من يُسَطِّح الأمور مستعيداً نظرية غوستاف لوبون Gustave Le Bon عن غوغائية الجماهير، القطيع الذي يذهب من نقيض إلى نقيض استجابة لصفير الراعي! ثمّة راعٍ عصري له عصاً تخيف وجزرة تغري. كان انتقال فادح من مجتمع فلسطيني متماسك وحيوي إلى مجتمع ممسوك ومحسوبة ومحبوسة أنفاسه بإحكام، وهو ما صعّب ولادة البديل، بينما كان الشعب الفلسطيني قبل ذلك محتفظاً بحيويته وقدرته على التجدد والإبداع.

إذاً، ثمّةَ عرض لمرض، بل مصيبة هي حدوث تحويل عميق في بنية المجتمع الفلسطيني، ما جعله تحت السيطرة الكاملة والعجز عن إعادة إنتاج نفسه وتجديدها، سواء من ناحية توفير الخيارات السياسية أم توفير البدائل التنظيمية المناسبة. لو كان أحد غيري أكثر شجاعة لسأل: لكن الحركة السياسية الفلسطينية تاريخياً، قبل 1948 وبعد 1967، في الداخل والخارج، في الشتات وتحت الاحتلال جددت نفسها وأفرزت نخبها وبدائلها؛ في منطقة 1948 وتحت الاحتلال الإسرائيلي! في غزة وتحت الإدارة المصرية! في الضفة الغربية تحت الحكم الهاشمي قبل 1967 وبعد 1967، وعلى الرغم من الاحتلال قامت حركة سياسية فلسطينية وتجددت.

ترافق تجفيف الحيوية الداخلية الفلسطينية مع إدارة فلسطينية، ممثلة بفتح أولاً، ثم حماس، للضفة وغزة ومخيمات الشتات، لم تنتج بدائل، بل دُمرت تقريباً حتى المعارضات التاريخية المجيدة وصلت حدّ التلاشي. لقد مات جورج حبش فعلاً منذ حصلت الجبهة الشعبية على ثلاثة بالمئة فقط من أصوات الناخبين!

أعيد إنتاج غسان كنفاني أمياً وقبيحاً وطبالاً!

كانت البُنية الفلسطينية دائماً حصينة على التحطيم المباشر من الخارج، بدليل إعادة الإنتاج والتجدد، ولم تنحط، إلا جراء فعل داخلي جبار ومُنسق وبعيد المدى ومتعدد المستويات، لإعادة إنتاج كامل البنية الاجتماعية الفلسطينية سلباً. كان




مطلوباً تدمير حيوية الشعب الفلسطيني كشرط لازم لتدمير فعاليته وقدرته على الصمود، ولقد أدرك من أدرك أن تصفية القضية الفلسطينية تكون بتصفية الشعب الفلسطيني، عبر تحويله كتلة هامدة غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها. كتلة تصير هامدة دون روح حين تفقد نخبتها الحرة، بأسئلتها القلقة والمُقلِقة طبعاً! لقد أعيد إنتاج غسان كنفاني طبالاً!

يكشف ما تقدم عن وجه آخر من وجود أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، هو الأزمة الفكرية متمثلة بعجز العقل الفلسطيني عن وعي الأزمة مبكراً، وطرح الأسئلة الواجبة على خلفية أن المرض في بدايته صعب الكشف لكنه سهل العلاج، لكنه عند تفاقمه يصبح سهل التشخيص وصعب العلاج!

كان إخفاء الأزمة ضرباً من ضروب الانتهازية، لأن نتيجة ذلك تَرك الأزمة تتفاقم حدّ الوصول إلى نقطة اللا عودة، ربما، أرجو لا. عبثاً نفكر بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بمعزل عن أزمة العقل الفلسطيني – الفكر الفلسطيني، بما في ذلك تأسيس لرؤية ووعي التجربة، وهل من الممكن بسهولة استعادته من غيبوبته وإجازته الطويلة، حتى لو عاد، هل ثمّةَ مكان له في ضوء البنية الجديدة التي تشكلت؟

لم تتمثل أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، في عجزه عن تحقيق أهدافه فقط، بل في عدم اعتراف الجهات المعنية بمسؤوليتها عن الفشل أيضاً، ناهيك عن أنها غطته بفظاظة من خلال وسائل شتى، أخطرها إعادة تأسيس كافة الأمور، بدءاً من إعادة تعريف الأهداف، وصولاً إلى استبدال الولاء على أساس المبادئ، إلى الولاء على أساس المصالح. كان الانتظام على أساس البرامج فصار على أساس الموازنات!

لم يعِ العقل الفلسطيني، الذي غُيِّب أصلاً، أن العدو يملك استراتيجية مواجهة شاملة، واجهتنا "إسرائيل" بقدراتها وخبراتها وما لدى حلفائها من أساليب تخريب، من ضمنها الأساليب الناعمة التي تلجأ لوسائل اجتماعية غير مباشرة، داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، في حين يتكفل العمل العنفي بالمواجهة المباشرة.

احتلال المشروع الوطني الفلسطيني من الداخل: اختراق أمني بعد قصور فكري!

يضعنا ما تقدم أمام أخطر أبعاد أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، عنينا الفشل الأمني جراء قصور فكري لم يفهم الأمن إلا بوصفه فعلاً عسكرياً، لم يرَ منه إلا أمن

القيادات وحمايتها من التصفية، أو التنظيم من الاختراق. أما "أمن المجتمع الفلسطيني"، بما هو مجتمع، فلم يكن يوماً على جدول أعمال المشروع السياسي الفلسطيني، الذي لم يكترث جدياً لرخاوة أو صلابة البنية الفلسطينية المستهدفة.

لم تترك تلك البنية لكل من هبّ ودبّ فقط، بل تعرضت رسمياً لعملية تفكيك وإيجاد قاعدة اجتماعية جديدة مرتبطة بالمؤسسة الرسمية الفلسطينية تتجاوز على نحو هائل، البيروقراطيات العريقة التي تنشأ كضرورات موضوعية أو لحوافز طفيلية وزبائنية على هامش السلطة، بغض النظر عن اسمها أيضاً.

الإدارة بالقلق والإفساد... والكفاءة مع الوجدان؛ شرٌّ على السلطة يجب اجتنابهما!

حين كنت أجهز خلفية الورقةَ بَقِيت عَليَّ عادةُ إلقاء نظرة عابرة على جرائد اليوم، فوقع نظري على مقابلة جريدة الحياة مع علي التريكي، وزير خارجية القذافي، سأله رئيس التحرير: أُلغي مجلس قيادة الثورة وفكك الجيش... لماذا؟ أجاب التريكي: "إنه عدو أيّ مؤسسة منظمة... . ما فعله بالمؤسسة العسكرية فعله بالمؤسسات الأخرى. تصور مثلاً أسلوب الزحف على السفارات وتشكيل لجان لإداراتها. إن العمل الدبلوماسي يحتاج إلى محترفين ومعلومات ولا يكفي أن يكون الشخص ثورياً أو موالياً!"

استطرد رئيس تحرير جريدة الحياة سائلاً: هذا يعني أنه أدار البلد لأربعة عقود وفق مزاجه؟ أجاب التريكي: "أحد زملائنا يشبّه الحالة بكيس كبير (شِوال) وَضَعت فيه مجموعة من الفئران، فعليك أن تحرك الكيس باستمرار حتى لا تعطيهم الوقت ليفكروا بحلّ... كان دائم التحريك... اعتمد أسلوب الحكم هذا لإلهاء الناس، وإبقاء كلّ المواقع والجهات ضعيفة ومنشغلة بسلامتها أو حروبها الصغيرة!"

صعقني تشبيه التريكي من ناحية أنه يلخص بمثل نظام إدارة المجتمعات بالتأزيم؛ بالقلق، أي إبقاء المجتمع في دائرة القلق وعدم اليقين، فيستنزف ويستسلم للأمر الواقع. أدرج الاستراتيجي الفرنسي الشهير أندريه بوفر Andre Beaufre ما تقدم تحت عنوان "مناورة الإعياء"؛ أي إجهاد الطرف الآخر حدّ الإعياء ما يمنعه حتى من معالجة جراحه فيتركها تتعفن... ليتعفن الجسم كله، من هنا ترددت وما زالت نظرية "دع الجراح تتعفن"!




كان عليَّ أيضاً أن أفتح بريدي لأُطِلَّ، علَّ به عاجلاً، لأَجد دراسة أعدها الدكتور محسن صالح، عن "التجربة الماليزية"، التي تهمّني؛ لما تضيفه لنظرية "البناء من فوق"، حيث تتولى نخبة مهام إدارة مجتمع متخلف ومنقسم عرقياً ودينياً وإقليمياً، ثمّ تصل به إلى مستوى متقدم جداً خلال فترة وجيزة.

شاء الله أن أكون أمام نموذجين في الإدارة السياسية؛ نموذج القذافي، مقابل نموذج ماليزيا الذي أتى بنتائج معاكسة، قاد الأول إلى انحطاط، وقاد الثاني إلى مجد! أما وقد صار "المشروع الوطني الفلسطيني" إلى مأزق، فهذا يعني، أننا على نحو عام، أقرب إلى النموذج الليبي في الإدارة منه إلى الماليزي!

# الفصل الخامس

# قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

# قراءة نقدية في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية

د. محسن محمد صالح

## مقدمة:

مهما يكن تقييم منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تظل إنجازاً وطنياً، عبّر عن الروح الفلسطينية في السعي لإيجاد إطار جامع للشعب الفلسطيني يمنع تذويب قضية فلسطين أو تضييعها في أروقة ودهاليز السياسات الرسمية العربية أو الدولية، وينظم هذا الشعب ويوظف طاقاته، في مشروع تحرير فلسطين.

وبغض النظر عما قيل عند إنشاء المنظمة عن نوايا بعض الأنظمة العربية (خصوصاً في مصر) في ضبط الحراك الشعبي والثوري الفلسطيني، واستيعابه في أطر رسمية، وضبط إيقاع عمله وفق معايير أو إمكانات النظام الرسمي العربي، غير القادر وغير الراغب في الدخول في مشاريع حقيقية للتحرير، والساعي إلى إلقاء العبء والمسؤولية على الفلسطينيين وحدهم، وتحويلها من قضية عربية (بعد أن كانت قضية إسلامية) إلى قضية فلسطينية... بغض النظر عن كلّ ذلك فإن معظم الشعب الفلسطيني رحب بتشكيل المنظمة، بعد أن رأى أن على الفلسطينيين تحمل مسؤولياتهم وتنظيم أنفسهم أياً تكن نوايا الآخرين، وبعد أن رأى أن الأنظمة العربية غارقة في همومها القطرية المحلية، وأنه لا ينبغي للفلسطينيين الانتظار، وأن عليهم المبادرة، وأن "جرِّ القاطرة" هي مسؤوليتهم قبل غيرهم.

غير أن منظمة التحرير سنة 1964 عندما نشأت، أو سنة 1968 عندما تولت فتح قيادتها، هي غيرها سنة 1974 عندما تبنت برنامج النقاط العشر، وهي غيرها سنة 1988 عندما وافقت على قرار تقسيم فلسطين وعلى "سلام الشجعان"، وهي غيرها سنة 1993 عندما وافقت على اتفاقية أوسلو واعترفت بـ"إسرائيل" وتنازلت عن معظم فلسطين، وهي غيرها سنة 1996 عندما قام مجلسها الوطني (الذي تشكلت عضويته في ظروف تثير الكثير من علامات الاستفهام) بإلغاء معظم بنود الميثاق الوطني

الفلسطيني....، وهي غيرها سنة 2012 بعد أن أصبحت وكأنها دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية أو أداة من أدواتها، وبعد أن فشلت في استيعاب نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني وفصائله في أطرها ومؤسساتها.

أزمة منظمة التحرير الحالية هي أزمة في البنية وفي المسار وفي القيادة وفي التمثيل الشعبي وفي الدور والمسؤوليات...؛ وهي بالتالي أزمة حقيقية لا تنفع معها المناكفات السياسية، ولا ألعاب السيطرة والاستحواذ، خصوصاً لمن يدركون مسؤولياتهم تجاه فلسطين ولمن يدركون خطورة المرحلة، وخطورة المشروع الصهيوني.

تعاني منظمة التحرير من خمس إشكاليات أساسية، تنتقص من مكانتها في تمثيل الشعب الفلسطيني، وتعيق قدرتها على العمل والإنجاز:

## أولاً: إشكالية التمثيل:

من الناحية الرسمية فإن المنظمة هي "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، ويتم التعامل معها عربياً ودولياً على هذا الأساس. ولكن من الناحية العملية فإن مفهوم هذه النص قد تآكل في أوساط الشعب الفلسطيني وفصائله. فمع بروز التيار الإسلامي الفلسطيني (وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي) منذ أكثر من ربع قرن، وقطاع عريض من الشعب الفلسطيني لا يجد لنفسه تمثيلاً في داخل المنظمة، حيث لم تدخل هاتان الحركتان حتى الآن (سنة 2012) في عضوية المنظمة.

ومع نهاية سنة 1993 تشكل تحالف الفصائل الفلسطينية العشر الذي يمثل قطاعاً واسعاً من الشعب الفلسطيني والذي عارض اتفاقية أوسلو وسياسات القيادة الفتحاوية لمنظمة التحرير.

فتح التي سيطرت على المنظمة منذ سنة 1968 ظلّت تسيطر حتى الآن على كافة مفاصلها وعلى صناعة القرار فيها، ولم تقم بأية جهود حقيقية لاستيعاب باقي مكونات الشعب الفلسطيني وفصائله بما يتوافق مع أحجامها السياسية والشعبية؛ فتضاءلت المنظمة وضَمُرت لتصبح على مقاس فتح أكثر منها على مقاس الشعب الفلسطيني، وتحولت سفارات المنظمة (دولة فلسطين) في كثير من البلدان عملياً إلى سفارات لحركة فتح.

نصّت اتفاقية القاهرة في آذار/ مارس 2005 ووثيقة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو 2006، واتفاق مكة في شباط/ فبراير 2007، واتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011 على إعادة بناء وتفعيل المنظمة... لكن أياً من هذه الاتفاقيات لم ينفذ. ويبدو أن قيادة فتح كانت، وما تزال، تحاول إبعاد ملف المنظمة عن عملية تغيير حقيقي، في الوقت الذي تركز فيه أكثر على الملفات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية.

ويرتبط بهذه الإشكالية أيضاً أن المنظمة، التي تَعدُّ نفسها بيت الشعب الفلسطيني، لم تعد توفر مظلة تمثيلية حقيقية لأبناء فلسطين في الداخل والخارج، ولم يعد الكثيرون منهم يشعرون أنها تحمي مصالحهم أو أنهم على صلة بها؛ كما لم تعد مظلة فاعلة أو داعمة لاستيعاب الكفاءات والأدمغة والمستقلين، ولمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني واتحادات الطلاب والعمال والنقابات المهنية.

وقد ظهرت هذه الإشكالية أيضاً في طريقة إدخال الأعضاء في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، والأسس والمعايير التي يتم بناء عليها اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني وتعيينهم، بمن فيهم المستقلون. وبغض النظر عن عدم مشاركة حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة، فإن الطريقة التي تمّ على أساسها، مثلاً، إضافة نحو 400 عضو جديد إلى المجلس سنة 1996، ليقفز عدد أعضاء المجلس من نحو 450 عضواً إلى حوالي 800، كانت مثار استغراب واستهجان؛ ليس فقط من وجهة نظر الفصائل المنضوية في المنظمة، وإنما أيضاً بعض قيادات فتح بمن فيهم رئيس المجلس سليم الزعنون نفسه. لقد كانت قيادة المنظمة في ذلك الوقت بحاجة إلى أغلبية تصوت على إلغاء معظم بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، وبالتالي تُوقِّع على شهادة الوفاة للأهداف التي قامت المنظمة لأجلها؛ وذلك استجابة لشروط مشروع التسوية واتفاقية أوسلو.

## ثانياً: إشكالية المؤسسات والعمل المؤسسي:

باختصار فإن دوائر منظمة التحرير إما ميتة أو ظلال باهتة لمؤسسات في غرفة العناية المركزة، والمجلس الوطني الفلسطيني لم يمارس دوره الفعلي ولا صلاحياته الحقيقية منذ سنة 1991، كما لم يتمكن من تجديد نفسه وفق نظم وقوانين المنظمة نفسها منذ ذلك التاريخ على أساس مرة كلّ ثلاث سنوات.

دوائر منظمة التحرير التي تُعد بمثابة الوزارات في أي دولة، غائبة عن ساحة الفعل والتفاعل مع الشعب الفلسطيني، وهي دوائر تفتقر إلى الميزانيات وإلى الكوادر المدربة الفاعلة، وإلى برامج عمل حقيقية تتناسب مع شعب يناضل لتحرير أرضه. وتحولت هذه الدوائر إلى مجرد عناوين أو مؤسسات هامشية في ظلّ تغوّل مؤسسات السلطة الفلسطينية عليها؛ بل ربما كانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني أكثر نشاطاً وتفوقاً وميزانية من دوائر مناظرة لها في المنظمة.

ومن الدوائر التي لا تكاد تسمع لها همساً دائرة شؤون الوطن المحتل، ودائرة شؤون اللاجئين، ودائرة التربية والتعليم، ودائرة العلاقات القومية، ودائرة الإعلام والثقافة، ودائرة التنظيم الشعبي، والدائرة العسكرية، والدائرة الاجتماعية.

وقد تحدث الدكتور أنيس صايغ الذي تولى رئاسة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير في عهده الذهبي في الفترة 1966-1976، ثمّ تولى تحرير الموسوعة الفلسطينية، في مذكراته عن تجربته المريرة مع قيادة المنظمة ورئيسها تحديداً. وبالطبع فإن مركز الأبحاث الذي كان أحد مفاخر الشعب الفلسطيني هو في ذمة الله منذ سنوات عديدة، إذ تضاءل دوره بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 حتى اندثر بالتدريج.

أما مركز التخطيط الفلسطيني التابع للمنظمة فلم يكن مصيره بعيداً عن مصير مركز الأبحاث، وفي مؤتمر عقده مركز الزيتونة في بيروت في أيار/ مايو 2006 حول منظمة التحرير، تحدث مسؤولون أساسيون عمّا لحق بالمركز من إهمال وتجاهل. وذكر الأستاذ صقر أبو فخر حادثة وقعت لمدير مركز التخطيط الدكتور يوسف صايغ مع القيادة الفلسطينية تدلُّ على هذا الإهمال؛ ففي أوائل سنة 1970 أنجز مركز التخطيط "الخطة الاستراتيجية الشاملة للثورة الفلسطينية" بجهد شارك فيه العشرات من الخبراء والباحثين والمفكرين والسياسيين. وطبع المركز هذه الخطة بنسخ قليلة جداً، وأرسلها بسرية تامّة إلى القيادة في عمّان، ولما لم يتصل به أحد لمناقشته في تفصيلات الخطة، سافر يوسف صايغ إلى عمّان لاستكشاف الأمر، وهناك وجد نسخة من الخطة المكتوب على صفحتها الأولى "سري للغاية" مركونة على طاولة في مقر القيادة وعلى غلافها بقع من بقايا السكر والشاي، فتحامل على نفسه ثمّ عاد إلى بيروت، وهكذا تحول العمل المتواصل لمجموعة مميزة من الباحثين إلى صينية للشاي والقهوة!

يعود آخر انتخاب فعلي للجنة التنفيذية التي تقود منظمة التحرير إلى سنة 1996، وهي قيادة يُفترض أن مدة صلاحيتها بحسب لوائح المنظمة ثلاث سنوات، إذ يجب عليها تقديم استقالتها عند انعقاد كلّ مجلس وطني جديد؛ لكنها عملياً مستمرة حتى الآن (سنة 2012). وقد واجهت قيادة المنظمة أزمة وفاة عدد من أعضائها واستنكاف أو انسحاب أو تجميد عضوية البعض الآخر، وهو ما سبب لها مشاكل في اكتمال نصابها اللازم لاتخاذ القرارات. وقد توفي ستة من أعضائها هم ياسر عرفات، وياسر عمرو، وسليمان النجاب، وفيصل الحسيني، وإميل جرجوعي، وسمير غوشة. وهو ما هدد نصاب الثلثين اللازم لانعقادها، لأنها مكونة من 18 عضواً. وقد اضطرت قيادة المنظمة لعقد مجلس وطني فلسطيني في 2009/8/25، دونما تجديد أو تغيير في عضويته القديمة، ودون مشاركة من حماس والجهاد الإسلامي. وقد حضر المجلس 325 عضواً من أصل أكثر من 700 عضو ما زالوا على قيد الحياة من أعضاء مجلس سنة 1996. وتمّ انتخاب ستة أعضاء جدد للجنة التنفيذية.

وكان من اللافت للنظر دخول صالح رأفت ممثلاً لحركة فدا، بينما كان ياسر عبد ربه قد دخل اللجنة التنفيذية قبل ذلك بسنوات ممثلاً أيضاً لحركة فدا، التي تركها فيما بعد، لكنه بقي في التنفيذية. ومن الجدير بالذكر أن فدا وحزبين آخرين هما حزب الشعب والجبهة الديموقراطية كانوا قد دخلوا متحالفين في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، ولم يحصل تحالفهم إلا على مقعدين فقط من أصل 132 مقعداً، بينما لهم في اللجنة التنفيذية أربعة أعضاء؛ في الوقت الذي لا وجود لحماس إطلاقاً، وهي التي حصلت في انتخابات سنة 2006 على 74 مقعداً (مع أربعة مقاعد أخرى لمستقلين أدخلتهم في قوائمها)؛ أي 56-59% من مقاعد المجلس.

وكان من اللافت للنظر أن اللجنة التنفيذية عينت ياسر عبد ربه رئيساً للجنة خطة تطوير المنظمة ودوائرها، مع احتفاظه بأمانة سرّ اللجنة التنفيذية، وهو الذي فقد صفته التمثيلية التي دخل على أساسها للقيادة الفلسطينية. كما عينت اللجنة التنفيذية صالح رأفت (أمين عام فدا) رئيساً للدائرة العسكرية في المنظمة، التي يفترض أن تكون من أهم الدوائر وأخطرها وأكثرها حيوية، لأن جوهر مشروع المنظمة هو مشروع التحرير، مع العلم أن فدا هو من أصغر الأحزاب الفلسطينية (مع الاحترام والتقدير لكل من يعمل مخلصاً لفلسطين مهما كان حجمه الحزبي أو الفعلي)، ولا يملك ذراعاً مسلحاً، ولا يشارك بعمل عسكري مقاوم.

## ثالثاً: إشكالية صناعة القرار وآلياته:

فرضت شخصية رئيس المنظمة نفسها على عملية صناعة القرار في داخلها، وكان الرئيس ياسر عرفات محط انتقاد الكثيرين سواء من زملائه في فتح نفسها أم من باقي الفصائل والمستقلين بأنه يتفرد في القرار ويمسك السلطات بيده بقوة وخصوصاً السياسية والعسكرية والمالية، وكثيراً ما كان يضع زملاءه في المنظمة أمام الأمر الواقع.

وقد ترافق مع ذلك أن المؤسسات الرقابية والتشريعية لم تكن تنعقد إلا على فترات متباعدة، مما يضعف آليات الرقابة والمحاسبة، ويفتح المجال للقيادة التنفيذية لتفعل ما تريد. وعلى سبيل المثال فقد عقد المجلس الوطني الفلسطيني 11 دورة في السنوات العشر الأولى من عمره 1964-1973، وعقد خمس دورات في السنوات العشر الثانية 1974-1983، وعقد أربع دورات في السنوات العشر الثالثة (1984-1993)، ولم يعقد سوى دورتين خلال السنوات الـ19 التالية (1994-2012). هذا إذا سلمنا جدلاً أن دورة سنة 1996 ودورة سنة 2009 تستحقان أن يطلق عليهما اسم دورة، بسبب علامات الاستفهام التي رافقت انعقادهما سواء بسبب العضوية أم بسبب الضرورات الخاصة بعقد كلٍّ منهما ليوم واحد لإلغاء بنود الميثاق الوطني أو لاستكمال أعضاء اللجنة التنفيذية.

ولم تكن أي من الدورات الأخرى تزيد عن بضعة أيام، في أفضل الأحوال، وحتى عندما كانت تعقد الدورات فإن جزءاً لا يستهان به من وقت المجلس كان يستهلك في أمور احتفالية وكلمات خطابية، أما قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، طوال تاريخه، فكانت تُتَّخذ في معظم الأحيان بالتصفيق، ودونما حاجة لعدِّ أصوات الموافقين أو المعترضين.

ولا يمكن إلقاء اللوم بالكامل على القيادة الفلسطينية في عدم انتظام دورات المجلس، إذ إن حالة الاحتلال الإسرائيلي في الداخل والشتات الفلسطيني في الخارج، ومواقف الأنظمة العربية من المنظمة، وأجنداتها السياسية الخاصة واشتراطاتها المسبقة، أو عدم رغبتها بتحمل مسؤولية عقد هكذا لقاءات، كانت تتطلب جهوداً استثنائية لعقد المجلس الوطني.

وهكذا فإن البيئة العربية لم تكن بالضرورة بيئة سهلة ممهدة، ولا بيئة محايدة، وكان لا بدّ في أحيان عديدة من دفع أثمان سياسية قبل سماح الأنظمة العربية للمنظمة بحرية العمل لقياداتها ولمؤسساتها الدستورية ولدوائرها بحرية العمل، غير أنه يُحسب للجزائر أنها كانت توفر ملاذاً مناسباً لعقد المجلس عندما كانت الأمور تتعقد في وجه قيادة المنظمة.

ومع تصاعد شعبية التيار الإسلامي، ومع الانتفاضة المباركة (1987-1993)، ومع انتفاضة الأقصى (2000-2005)، ومع فوز حماس في الانتخابات سنة 2006، كان من الواضح أن صناعة القرار في المنظمة تفتقد إلى وجود شركاء كبار وذوي شعبية واسعة في الساحة الفلسطينية. كما أن شركاء فتح الأساسيين في المنظمة نفسها، كالجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، انضموا إلى حماس والجهاد الإسلامي في معارضة فتح وقيادة المنظمة بشأن مسار التسوية السلمية واتفاق أوسلو واستحقاقاته؛ لتجد فتح نفسها عملياً متفردة في صناعة القرار في المنظمة، وإن كانت مدعومة من بعض الأحزاب الصغيرة غير ذات التأثير في الساحة الفلسطينية.

لقد كان هناك توافق فلسطيني بناء على اتفاق القاهرة سنة 2005 على إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها. وقد بذلت رئاسة المجلس الوطني (سليم الزعنون ورفاقه) جهوداً واضحة في صيف تلك السنة في التواصل مع الفصائل الفلسطينية، للوصول إلى توافق بشأن طريقة اختيار المجلس الوطني وعدد أعضائه. وقد كان هناك شبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس في حدود 300 عضو، وأن يكون التمثيل مناصفة بين الداخل والخارج، وأن يكون النصف المتعلق بالداخل منتخباً. وكان هناك تصور بأن يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين الـ 132 هم ممثلو الداخل؛ يقابلهم عدد مماثل من الخارج ممن يُنتخب أو يتم التوافق عليه (إن لم تكن هناك استطاعة لإجراء الانتخابات)، فيصبح المجموع 264 عضواً؛ بينما يتم اختيار الـ 36 عضواً الباقين من أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين ومن الرموز والفعاليات الوطنية.

غير أن فوز حماس المفاجئ في انتخابات المجلس التشريعي (74 مقعداً مقابل 45 مقعداً لفتح) جعل قيادة فتح تعطِّل مسيرة إصلاح المنظمة، وتلغي الأفكار السابقة المطروحة؛ بل وتدفع رئيس المجلس سليم الزعنون للتراجع عما كان يدلي به من اقتراحات، ويعلن أن أعضاء التشريعي الجدد سيتم إضافتهم إلى الأعضاء الـ717 ممن بقوا على قيد الحياة

من مجلس سنة 1996. وهو ما يعني عملياً أن قيادة فتح أوصدت أبواب المنظمة في وجه حماس، وفي وجه دخول الفصائل إلى المنظمة وفق أحجامها وشعبيتها الحقيقية، وهو ما يعني أيضاً تعطُّل الإمكانية العملية لصناعة القرار الفلسطيني تحت مظلة واحدة جامعة هي المنظمة.

## رابعاً: إشكالية تضاؤل الدور والتأثير:

مع تراجع العمل المؤسسي للمنظمة، وتضاؤل أو انزواء دوائرها وأدوات تأثيرها وتفاعلها مع الشعب الفلسطيني والعالم الخارجي، ومع تضخم السلطة الفلسطينية، أمست المنظمة ظلاً باهتاً لا يشعر به معظم الفلسطينيين في الداخل والخارج.

أما السلطة الفلسطينية التي أنشأتها المنظمة والتي يفترض أن تكون إحدى أدواتها النضالية، فقد اتسعت وكبرت لتوظف عشرات الآلاف من الموظفين، ولتدير شؤون حياة أكثر من أربعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت بعض دوائر المنظمة غير قادرة على توظيف بضعة أشخاص لديها. وقد بدا المظهر سريالياً، إذ أصبحت المنظمة وكأنها دائرة من دوائر السلطة أو أداة من أدواتها.

قيادة فتح احتفظت بمنظمة التحرير لأنها ما زالت من الناحية الرسمية "الممثل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني، حيث يتم عقد المفاوضات والاتفاقيات وبناء العلاقات الدبلوماسية باسمها وتحت غطائها. وعملياً بقيت منظمة التحرير في "غرفة الإنعاش" أو "العناية المركزة" بما يكفي لاستمرارها في الحياة، وبما يكفي لأخذ ختمها وغطائها وبركاتها لقرارات وإجراءات قيادتها وقيادة السلطة.

## خامساً: إشكالية الرؤية والمسار والمرجعية:

ما هي المرجعية التي تحكم منظمة التحرير وتحدد رؤيتها ومسارها وخطوطها الحمراء؟ كما تحدد برنامجها السياسي الذي يتوافق مع خطها الاستراتيجي الذي تمّ إنشاؤها على أساسه؟ هل هو الميثاق الوطني الفلسطيني؟ أم برنامج النقاط العشر؟ أم إعلان الاستقلال؟ أم اتفاقية أوسلو؟ أم المبادرة العربية؟ أم خريطة الطريق؟

تنصّ المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني الذي على أساسه دخلت حركة فتح منظمة التحرير بأن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً".

وتنصّ المادة العاشرة على أن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعملية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة".

وتنصّ المادة 19 على أن "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947، وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه".

وتنصّ المادة 21 على أن "الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كلّ الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كلّ المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها".

وتنصّ المادة 29 عل أن "المقاتلين وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب الفلسطيني".

ولأي قارئ لمواد الميثاق الوطني الفلسطيني الذي قامت على أساسه منظمة التحرير أن يتساءل عن الجهة الأقرب لرسالة المنظمة وهويتها، وعن الجهة التي تعبر بشكل أفضل عن أهدافها وغاياتها؟!

في سنة 1974 جاء برنامج النقاط العشر ليسمح للمنظمة بالعمل المرحلي، والحلول الجزئية، ويسمح لها بإقامة "السلطة المقاتلة" على أي جزء يتم تحريره من فلسطين؛ ويعطي الاعتبار للعمل السياسي والتفاوضي، بعد أن لم يعد النضال العسكري هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وفي سنة 1988 جاء إعلان الاستقلال في المجلس الوطني الـ 19، ليحمل في طياته اعترافاً بقرار تقسيم فلسطين (الذي قامت بسببه حرب 1948)، واعترافاً بقرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار 242 الذي يتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين؛ وليتلوه بعد ذلك بأسابيع إعلان القيادة الفلسطينية "نبذ الإرهاب" ليفتح كُوَّة للتواصل بين المنظمة والولايات المتحدة.





أما اتفاق أوسلو في سنة 1993 فقد اعترفت فيه قيادة المنظمة بحق "إسرائيل" في نحو 77% من أرض فلسطين التاريخية، والتزمت المنظمة بمسار التسوية السلمية، وبالتخلي عن الكفاح المسلح، وعدم اللجوء إلى "العنف" لتحقيق أهدافها، والاكتفاء فقط بالوسائل السلمية. وهكذا أصبحت منظمة التحرير دون أظافر أو أنياب، قبل أن تتمكن من إقامة الدولة الفلسطينية على أرض الضفة والقطاع، وقبل أن تتمكن من حلّ القضايا الأساسية المرتبطة بمستقبل اللاجئين ومستقبل القدس ومستقبل المستعمرات الإسرائيلية، وقبل أن تتحدد مدى سيادة الدولة الفلسطينية المفترضة على أرضها أو مساحاتها النهائية... وكلّ ذلك تمّ ربطه بعملية التفاوض السلمي مع العدو الإسرائيلي، الذي هو بالتأكيد ليس جمعية خيرية، والذي سيدير الأمور وفق مزاجه، ووفق مقتضيات مصلحته.

وهكذا وجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام إشكالية حقيقية، فإذا كانت المرجعية الحقيقية التي يجب أن يحتكم إليها الشعب هي الميثاق الوطني الفلسطيني، فعند ذلك ستكون حماس والجهاد، وهي فصائل خارج منظمة التحرير، أقرب إلى المنظمة وأهدافها من الفصائل التي تقود المنظمة وتشارك في عضويتها! والتي لو حوكمت إلى الميثاق نفسه لما انطبقت عليها معايير عضوية المجلس، ولاتُهمت بأقذع الاتهامات.

أما الإشكالية الثانية فهي مرتبطة بالمعايير التي يتم على أساسها دخول المنظمة، فإذا كانت قيادة المنظمة ستستجيب لشروط الرباعية الدولية، وستشترط على من يدخل في عضويتها الالتزام بما التزمت به من اتفاقيات (خصوصاً أوسلو وما تلاها) فإنها عند ذلك ستحدد عضويتها بتلك الفصائل والشخصيات التي تقبل بالتنازل عن معظم فلسطين وتعترف بـ"إسرائيل"، وهو ما لن تقبله حماس والجهاد الإسلامي.

وإذا كان من المتفق عليه أن تكون المنظمة هي بيت الشعب الفلسطيني كله، فإنها يجب أن تسع كافة أطياف الشعب الفلسطيني وفئاته وفصائله، وألا تلزم أحداً بأية اشتراطات مسبقة، وخصوصاً إذا ما تعلق الأمر بتنازلات أحدثتها قيادة المنظمة مخالفة لنصوص الميثاق الوطني نفسه. إن من حقّ الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج أن يختار مجلسه الوطني بحرية وشفافية، وأن يختار قيادته التي تعبر عن إرادته. ومن حقه أن يعيد بناء وترتيب وتفعيل بيته الفلسطيني بالشكل الذي يخدم مصالحه العليا. ومن حقه أن يراجع وأن يلغي أية اتفاقيات أو معاهدات أو قرارات تتعارض مع حقوقه في أرضه ومقدساته ومع ثوابته الوطنية.

## خاتمة:

حتى تخرج منظمة التحرير من أزمتها ومن غرفة الإنعاش، لا بدّ أن تقوم قيادتها (قيادة فتح) بفتح أبوابها بسرعة لكافة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس والجهاد الإسلامي. ولا بدّ أن تأخذ مبادرة إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها الأولوية على الترتيبات المتعلقة بملف السلطة الفلسطينية، إذ إن الترتيبات المتعلقة بالسلطة كالحكومة والانتخابات والأجهزة الأمنية مرتهنة بالموافقة أو السكوت الإسرائيلي عليها، وهو ما يجعل "إسرائيل" لاعباً أساسياً، وإن بشكل غير مباشر، في القرار الفلسطيني من حيث القدرة على تعطيله، أو الموافقة الجزئية أو الكلية عليه ضمن المعايير والمصالح الإسرائيلية.

إن تفعيل منظمة التحرير أولاً سيعيدها إلى حجمها ودورها الحقيقي في تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبعيداً عن الارتهان للإرادة الخارجية. ويمكن أن يعيد السلطة الفلسطينية إلى حجمها الطبيعي كأحد أدوات منظمة التحرير في تحقيق الأهداف الوطنية، وأن يعيد تعريف دورها بحيث تخرج من شكلها الحالي كسلطة وظيفية تخدم الاحتلال أكثر مما تخدم مشروع تحرير فلسطين وقيام للدولة الفلسطينية المستقلة.

إن المطلوب أن تصبح المنظمة مظلةً جامعة للشعب الفلسطيني، وحتى يتحقق ذلك فلا بدّ من برنامج لبناء الثقة بين الفصائل والفعاليات الفلسطينية، وأن يتم وضع آلية متوافق عليها لإدارة الاختلاف والتداول السلمي للسلطة، وأن يتم تحييد واستبعاد التأثير الخارجي وخصوصاً الإسرائيلي والأمريكي في صناعة القرار الفلسطيني. ويجب أن يتم التوافق على برنامج سياسي فلسطيني يستند أساساً إلى الميثاق الوطني، وإلى الاتفاقات والتوافقات الفلسطينية التالية كاتفاق القاهرة سنة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني سنة 2006، واتفاق مكة سنة 2007، ووثيقة المصالحة الوطنية سنة 2011.

# الفصل السادس

# قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية

# قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية

أ. وائل سعد*

## مقدمة:

تشكلت فكرة القبول بالذهاب إلى تسوية سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي قبل سنوات طويلة من توقيع اتفاق أوسلو، حيث جسد برنامج النقاط العشر الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1974 روح مشروعها السياسي منذ ذلك الوقت؛ إذ هدف إلى إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، كما تمّ تثبيته سنة 1988 مع رفع شعار دولتين لشعبين والقبول بقراري 242 و338.

نشأت السلطة الفلسطينية سنة 1994 على خلفية توقيع اتفاق أوسلو، وقد حرصت "إسرائيل" بذهابها إلى المفاوضات على التخلص من إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً بعد الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي تكبدتها في أثناء الانتفاضة المباركة في الفترة 1987-1993؛ كذلك شكلت عقدة الخطر الديموغرافي والخوف على هويتها اليهودية أحد أهم سياقات التسوية، وخصوصاً أن كل المؤشرات كانت واضحة بأنها تسير نحو التفوق الفلسطيني العددي في فلسطين التاريخية.

كذلك احتفظت "إسرائيل" بالكثير من عناصر القوة في اتفاقيات المرحلة الأولى، مما أتاح لها التأثير في مستقبل السلطة الفلسطينية ومشروع الدولة الفلسطينية، فربطت المكونات الأساسية للسلطة بها؛ إلى درجة أن تحرك قيادة السلطة الفلسطينية بات يحتاج إلى إذن إسرائيلي. كذلك احتفظت "إسرائيل" بسيطرتها على المعابر الحدودية، وربطت شبكة الكهرباء والمياه والاتصالات بها أيضاً. كما قيدت الاقتصاد الفلسطيني باتفاق باريس الملحق باتفاق أوسلو (بروتوكول باريس الاقتصادي Paris Protocol)، الذي ما زال يسهم في إعاقة بناء اقتصاد فلسطيني تنموي يهيئ لاقتصاد دولة قادرة على القيام بواجباتها دون أموال الدول المانحة.

---

* باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، ويعمل مساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت.

كما شكل قبول منظمة التحرير الفلسطينية بترحيل القضايا الأساسية والمتعلقة بمستقبل اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود والمياه، والسيادة إلى المرحلة النهائية، نقطة ضعف انعكست لاحقاً على سير العملية التفاوضية وتحولها إلى حالة تجميلية لصورة المحتل الراغب بالسلام.

وبعد مرور أكثر من 19 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو ما زالت السلطة الفلسطينية على الرغم من تنفيذها المتطلبات الإسرائيلية الأمنية، عاجزة عن تحقيق حلم الدولة الفلسطينية الموعودة، كما أنها عاجزة عن التحرُّر من القيود الإسرائيلية التي فرضها اتفاق أوسلو على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما وَلَّد حالت إحباط فلسطينية شعبية، وحتى رسمية على مستوى قيادات السلطة الفلسطينية، من مسار التسوية السلمية.

## أولاً: السلطة الفلسطينية والوضع الفلسطيني الداخلي:

لإجراء قراءة نقدية موضوعية لتجربة السلطة الفلسطينية في الوضع الداخلي لا بدَّ من وضع مجموعة من المحددات التي حكمت علاقة السلطة الفلسطينية بالفصائل.

1. تفرد حركة فتح في تحديد المسار السياسي الفلسطيني.
2. استخدامُ حركةِ فتح السلطةَ التي تقودها في أكثر من موقع لفرض رأيها.
3. اعتماد السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام على الكاريزما الشخصية للقيادة الفلسطينية؛ والتي يصعب معها بناء نظام سياسي مؤسساتي قد يشكل نواة لمشروع دولة.
4. اعتماد قيادة السلطة الفلسطينية نظام "الزبائنية" (أي النظام القائم على المنفعة الشخصية المتبادلة بين الرئيس والمرؤوس) إلى حدٍ كبير في عملية إدارة السلطة، وتحكم المصالح الخاصة بالأداء العام.
5. تدني الكفاءة السياسية الفلسطينية في عملية المفاوضات منذ أوسلو، والقبول بالتزامات أمنية انعكست سلباً على العلاقات الفلسطينية الداخلية.
6. اعتماد مبدأ وحدانية الخيار السياسي؛ أي أنه لا خيار أمام السلطة الفلسطينية سوى خيار المفاوضات ثم المفاوضات، وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل ياسر عرفات

استخدم المقاومة أحياناً بشكل تكتيكي وخصوصاً قبيل وفاته، إلا أن هذا الأسلوب انتهى مع قدوم الرئيس محمود عباس.

7. انتقال مظاهر الضعف والترهل والفساد الإداري والمؤسسي في منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية؛ وإسهام أموال المانحين بتعميق الفساد.

وبناء على ما تقدم فإن سياقات عمل السلطة الفلسطينية ولدت مقيدة بشكل أو بآخر بقرار الرجل الواحد والحزب الواحد، ومقيدة باتفاق سياسي ليس له سقف زمني، ويحكم مسارها وفق المصلحة الكلية للمحتل، الذي حرص على استمرار هذه السلطة طول العقدين الماضيين ضمن دائرة الكيان الوظيفي.

ومع امتناع عدد من التيارات السياسية الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو عن المشاركة في الانتخابات سنة 1996، استمرت حالة التفرد الفتحاوي بمعظم دوائر ومؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث فاز من مرشحي القوائم الرسمية لحركة فتح 50 مرشحاً من ضمنهم ثلاثة غير منتمين إلى حركة فتح، ونجح من أعضاء حركة فتح من الذين ترشحوا خارج القوائم 21 مرشحاً، وبذلك حصلت فتح على 68 مقعد من أصل 88 من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة 1996[1]. كما احتلت حركة فتح على الأقل موقعين من المواقع الثلاثة في الوزارات (وزير، ووكيل وزارة، ووكيل مساعد)، وأن "33 شخصاً من مجموع الوكلاء والوكلاء المساعدين الأربعين في الوزارات العشرين كانوا سنة 1996 من حركة فتح"[2]، أما البقية فهم من المستقلين الذين تميل غالبيتهم إلى حركة فتح.

وبما أننا في إطار البحث عن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، فإن قيام السلطة الفلسطينية أسهم في تحجيم منظمة التحرير، التي تضاءلت مع الزمن حتى بدت وكأنها دائرة من دوائر السلطة، كما أسهم قيام السلطة وتحجيم دور المنظمة في تغييب فلسطينيي الخارج عن قضيتهم وعن ممارسة واجباتهم وحقوقهم الوطنية.

حملت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية سنة 2006، أملاً بكسر الاحتكار السياسي داخل السلطة الفلسطينية، إلا أن فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد التشريعية،

[1] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 187.

[2] **المرجع نفسه**، ص 198.





أظهر أن قيادة فتح ما زالت غير مستعدة تماماً لتقبُّل استيعاب حماس في النظام السياسي الفلسطيني، ولا للتداول السلمي للسلطة، فقامت بالعديد من الإجراءات لإفشال تجربة حركة حماس، مدعومة بسياسات وإجراءات إسرائيلية وأمريكية تدفع بهذا الاتجاه، إلى جانب دول "الاعتدال" العربي، وقد تضمن ذلك:

1. إلحاق كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية وإدارة المعابر إلى مكتب رئاسة السلطة.
2. مصادقة المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسة عقدها في 2006/2/13، بُعيد الانتخابات التشريعية، على مجموعة من المراسيم الرئاسية تمنح الرئاسة حقّ تشكيل المحكمة الدستورية دون مصادقة المجلس التشريعي، وتعيين رئيس ديوان الموظفين ورئيس هيئة التقاعد ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتعديل يسمح بتعيين أمين عام المجلس التشريعي من خارج المجلس، وقد تولى شخصيات فتحاوية جميع هذه المناصب.
3. استباق تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس، والقيام بحملة تعيينات وترقيات في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية.
4. انتزاع التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات من صلاحيات وزير خارجية السلطة الفلسطينية، وإعادتها مرة أخرى بالدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير.

من الواضح أنه تمّ عملية تفريغ لمضمون العملية الديموقراطية، بقيادة رئاسة السلطة الفلسطينية، مما أسهم في زيادة حالة الاحتقان الداخلي، كما دفعت العناصر المحسوبة على فتح باتجاه رفع وتيرة الفلتان الأمني، وهو ما أدى إلى عملية الحسم العسكري الذي فرضت فيه حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007.

وعلى الرغم من تعدد الاتفاقيات بين الأطراف الفلسطينية ومحاولات ترتيب البيت الفلسطيني، وتوقيع اتفاق القاهرة آذار/ مارس 2005، ووثيقة الوفاق الوطني أيار/ مايو 2006 واتفاق مكة شباط/ فبراير 2007، وحتى إعلان الدوحة 2012، إلا أن الانقسام الفلسطيني لم ينتهِ، وانكشفت التأثيرات الخارجية وضغوط القوى الدولية في التأثير على الوضع الفلسطيني الداخلي.

## ثانياً: الجانب الاقتصادي:

تُعدُّ البنية الاقتصادية القوية لأي كيان سياسي ناشئ، أحد أهم مقومات بناء الدول الحديثة القادرة على النهوض بمجتمعها وتقدمه، وفي هذا الإطار ما زالت السلطة الفلسطينية بعد مرور نحو عقدين من الزمن تعتمد على الدول المانحة في سدّ عجز ميزانيتها المقدر سنوياً بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، يذهب جلها لتغطية فاتورة الرواتب الحكومية للموظفين. وفي مقاربة بسيطة مع دولة مثل لبنان (حيث هناك تقارب في عدد السكان) بناتج محلي يبلغ 45 مليار دولار سنوياً، يقدر عدد موظفي القطاع العام فيه بنحو 175 ألف موظف، بما فيهم الأمن الداخلي والجيش والذين يبلغ عددهم نحو 95,500، في المقابل يقدر عدد موظفي السلطة الفلسطينية بنحو 160 ألف موظف بينما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للسلطة نحو ستة مليارات دولار، وهو ما يظهر مدى المعاناة الاقتصادية للسلطة، كما يُظهر حجم الترهل الذي يعانيه القطاع العام في السلطة الفلسطينية التي لا يوجد فيها جيش أصلاً، وتقيد عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في مناطق محدودة المساحة والمهام.

وبالرجوع إلى آراء خبراء الاقتصاد في تحديد أسباب تردي الوضع الاقتصادي في أراضي السلطة الفلسطينية، نرى أن برتوكول باريس الاقتصادي الموقع سنة 1994، يعدّ أحد أهم الأسباب التي أسهمت في حرمان السلطة الفلسطينية من وضع اقتصادي تنموي؛ فحسب برتوكول باريس فإن الاقتصاد الفلسطيني يقع ضمن نطاق الاتحاد الجمركي مع "إسرائيل"، مما يعني بأنه من الصعب الحديث عن نظام تجاري وضريبي فلسطيني مستقل عن النظام الإسرائيلي، وبالتالي يتوجب على السلطة الفلسطينية أن تفرض نفس معدلات الضرائب الإسرائيلية سواء المباشرة أم غير المباشرة؛ وقد حدد البرتوكول الضريبة على القيمة المضافة بين 15-16%، وهو ما يعادل قيمة الضريبة تقريباً المفروضة في "إسرائيل" والتي تبلغ 17%، مع الفارق الشاسع بين الطرفين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

## جدول رقم 1: مقارنة معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 1995-2011 (بالدولار)[3]

| السنة | معدل دخل الفرد الإسرائيلي | معدل دخل الفرد الفلسطيني |
|---|---|---|
| **1995** | 17,305 | 1,406 |
| **1996** | 18,495 | 1,360 |
| **1997** | 18,583 | 1,442 |
| **1999** | 18,038 | 1,617 |
| **2002** | 17,140 | 1,085 |
| **2004** | 18,513 | 1,317 |
| **2006** | 20,520 | 1,275 |
| **2008** | 27,434 | 1,356 |
| **2009** | 26,042 | 1,416 |
| **2010** | 28,575 | 1,502 |
| **2011** | 31,291 | 1,614 |

[3] بالنسبة لمعدل دخل الفرد الفلسطيني للسنوات 1994-1999، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003)؛ وبالنسبة للسنوات 2002-2006، انظر: سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله، العدد 26، تشرين الأول/ نوفمبر 2011، في: http://www.pma.ps/images/stories/economic_monitor/arabic–documents/monitor_26%20ar.pdf%20–20؛ وبالنسبة للسنوات 2008-2010، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/NationalACc_Q410A.pdf؛ وبالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2012)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Q4_11a.pdf

أما بالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي للسنوات 1995-2004، انظر:

Central Bureau of Statistics (CBS), http://www1.cbs.gov.il/publications12/1478/pdf/t39.pdf؛

وبالنسبة للسنوات 2006-2011، انظر:

CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t1.pdf





ومن المساوئ التي تضمنها البروتوكول، آلية جمع الإيرادات من الضرائب على الواردات الفلسطينية، حيث تعتمد بشكل رئيسي على ما يعرف بمبدأ الوجهة النهائية للسلع المستوردة، أي أنه يجب تضمين الوثائق التي تثبت أن المواد المستوردة متجهة نحو أراضي السلطة الفلسطينية، وبما أن الكثير من التجار الفلسطينيين يفضلون الاستيراد عبر وسيط إسرائيلي تفادياً للعرقلة الإسرائيلية، فإن ذلك يحرم خزينة السلطة من إيرادات ضريبية.

كذلك الأمر بالنسبة لعملية جمع وتحويل أموال المقاصة الجمركية التي تستخدمها "إسرائيل" في كثير من الأحيان كأداة من أدوات الضغط السياسي على السلطة الفلسطينية فتمتنع عن تحويلها إلى خزينة السلطة، مما يلحق ضرراً مباشرة بالاقتصاد الفلسطيني.

هذا، إلى جانب الخسائر بسبب الاحتلال، حيث قدرت قيمة خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي بنحو 6.9 مليار دولار لسنة 2010[4]، وهو أكبر من حجم الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني الذي يبلغ نحو ستة مليارات دولار، والجدول التالي يوضح الفارق الشاسع بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مما يؤكد بأن اتفاقية باريس لم تكن متكافئة.

وفي إطار المساعدات المالية لميزانية السلطة بلغ حجم مساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية بين سنتي 1994-2003، نحو 4.448 مليار دولار، مقابل ما تلقته السلطة الفلسطينية من مساعدات بين سنتي 2005-2011 والتي بلغت نحو 8.885 مليار دولار، أي أن السلطة الفلسطينية تلقت خلال سبع سنوات من تولي الرئيس عباس رئاسة السلطة ضعفي ما تلقته خلال عشر سنوات في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، لأسباب تعود إلى أداء السلطة في تنفيذ المتطلبات الأمنية المتفق عليها. وعلى الرغم من تضاعف حجم الدعم الخارجي إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 لم يتجاوز ما كان عليه سنة 1999 والذي بلغ نحو 1,613 دولار.

[4] ذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني د. حسن أبو لبدة، أنَّ الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2010 تقدر بـ 6.9 مليار دولار. انظر: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، رام الله، في: http://www.mne.gov.ps/resultsearch.aspx?id=1711&lng=2&tab=portal_announcements




## جدول رقم 2: مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي والفلسطيني 1995-2011 (بالمليون دولار)[5]

| السنة | الناتج المحلي الإسرائيلي بالمليون دولار | الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (الضفة والقطاع) |
|---|---|---|
| **1995** | 95,988 | 3,193 |
| **1996** | 105,229 | 3,286 |
| **1997** | 108,441 | 3,702 |
| **1999** | 110,725 | 4,512 |
| **2002** | 112,974 | 3,264 |
| **2004** | 126,571 | 4,198 |
| **2006** | 145,457 | 4,322 |
| **2008** | 201,673 | 4,878 |
| **2009** | 194,851 | 5,241 |
| **2010** | 217,793 | 5,728 |
| **2011** | 242,922 | 6,339 |

وفي الإطار العام للأداء الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، نورد بعض الملاحظات التي حكمت مسار الوضع الاقتصادي الفلسطيني:

1. شكل اتفاق أوسلو كارثة اقتصادية من الدرجة الأولى للسلطة الفلسطينية؛ إذ أشار تقرير صادر عن البنك الدولي World Bank في أيلول/ سبتمبر 2012، إلى أن استمرار

[5] بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للسنوات 1995-1997، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000**؛ وبالنسبة للسنوات 1999-2010، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**؛ وبالنسبة لسنة 2011، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2011)**.
أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي للسنوات 1995-2004، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications12/1478/pdf/t17.pdf؛
وبالنسبة للسنوات 2006-2011، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t11.pdf

العزل الجغرافي للمنطقة (ج) يفرض قيداً ملزماً على النمو الاقتصادي؛ حيث تشكل المنطقة (ج) المسيطر عليها إسرائيلياً المساحة الأكثر وفرة بالموارد في الضفة الغربية والخزان المائي الأساسي أيضاً، كما أنها المنطقة الوحيدة المترابطة جغرافياً بالضفة الغربية.

2. ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بموجب بروتوكول باريس.
3. استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيوداً ملموسة من حواجز وحصار واستيطان وجدار عازل تمنع أي تقدم في عملية التنمية المستدامة.
4. انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وغياب المساءلة الحقيقية.
5. تحويل أراضي السلطة الفلسطينية إلى سوق استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، أكثر من 70% من الواردات الفلسطينية تأتي من "إسرائيل".
6. استخدام رواتب الموظفين في الخلاف السياسي الداخلي، إذ أصدرت الرئاسة الفلسطينية بُعيد الانقسام تعليمات لموظفي القطاع العام في غزة بالامتناع عن الذهاب إلى أعمالهم، فوفقاً لتقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار) فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألفاً، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 22.7%، وتمثل الرواتب المدفوعة لهؤلاء 14.2% فقط من إجمالي الرواتب التي تمّ تحويلها من قِبل السلطة الفلسطينية، مما يعني بأن خزينة السلطة تدفع سنوياً 386 مليون دولار لمن يجلس في بيته دون مردود إنتاجي أو خدماتي[6].
7. اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال الدول المانحة في سدّ عجز موازنة السلطة.

## ثالثاً: الجانب الأمني:

شكل الملف الأمني أحد أهم بنود اتفاق أوسلو، فقد نصت المادة الثامنة من وثيقة إعلان المبادئ تحت بند النظام العام والأمن على التالي: "من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضدّ التهديدات

[6] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، انظر: http://www.pecdar.ps/userfiles/file/emp.%20report.pdf





الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام".

كما تناولت الاتفاقيات الملحقة باتفاق أوسلو مثل اتفاقية طابا سنة 1995 وواي ريفر Wye River Agreement سنة 1998 واتفاقية شرم الشيخ سنة 1999، ترتيب الوضع الأمني للسلطة الفلسطينية، والمطالبة بمنع المقاومة الفلسطينية من القيام بعمليات عسكرية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وبالفعل لم تتوانَ السلطة الفلسطينية عن القيام بما هو متفق عليه أمنياً، فاعتقلت قيادات وعناصر من فصائل المقاومة. وهنا تبرز مسألة مهمة، أن المبدأ الأساسي الذي قامت عليه عملية السلام هو مبدأ "الأرض مقابل السلام"، والعجيب هنا أن السلطة الفلسطينية التزمت بما هو مطلوب منها أمنياً ولكن أين هي الأرض؟!

فقد بلغت نسبة الأراضي الخاضعة للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة للسلطة 18.2% من مجمل أراضي الضفة والقطاع بعد اتفاقية شرم الشيخ سنة 1999، وهي ما أُطلق عليها المناطق (أ)، في حين شكلت المناطق المسماة (ب) 21.8% من مجمل أراضي الضفة والقطاع، حيث تتمتع السلطة فيها بصلاحيات مدنية فقط، فيما بقيت الصلاحيات الأمنية بيد "إسرائيل". وقد بقي الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية 60%، خاضعاً للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية، ضمن المنطقة المسماة (ج)[7].

وحسب رأي الباحث الأمريكي ستيفن بيليتير Stephen C. Pelletiere في دراسة نشرها معهد الدراسات الاستراتيجية في الكلية الحربية للجيش الأمريكي، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز Shimon Peres قررا أن يعهدا لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بدور الشرطي بالوكالة لقمع الفلسطينيين، وهو ما وافقت عليه منظمة التحرير[8].

---

[7] انظر نصّ اتفاقية شرم الشيخ 1999/9/7، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، في: http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=34&table=pa_documents&CatId=77؛ وانظر أيضاً: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، أوامر إسرائيلية بوقف البناء و العمل في عدد من المنازل الفلسطينية في قرية يتما جنوب مدينة نابلس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 6/8/2009، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2052

[8] Stephen C. Pelletiere, "Hamas and Hizbollah: The Radical Challenge to Israel in the Occupied Territories," Strategic Studies Institute (SSI), United States Army War College, 10/11/1994, http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pubs/display.cfm?pubID=196




فقد عانت المعارضة الفلسطينية بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص من الحملات الأمنية الفلسطينية من سنة 1994 حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، ففي 1994/11/18 قامت الشرطة الفلسطينية بما عرف بمجزرة الجمعة الأسود ضدّ المصلين في مسجد فلسطين في غزة، استشهد فيها 13 مصلياً، وجرح أكثر من مائتين آخرين.

وقد تعددت الاعتقالات التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضدّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فمع كل عملية جهادية ضدّ الاحتلال كانت السلطة تقوم بحملة اعتقالات واسعة، فخلال شهر واحد فقط (19 نيسان/ أبريل – آيار/ مايو 1995)، داهمت السلطة حوالي 57 مسجداً 138 مرة. وكذلك قامت السلطة باعتقال عدد من قيادات حركة حماس في قطاع غزة في أواخر حزيران/ يونيو 1995، من بينهم محمود الزهار وأحمد بحر وأحمد نمر، وخضعوا للتعذيب والإهانة، وحُلقت لحاهم.

كما عمدت السلطة إلى استهداف البنية التحتية لحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، فأغلقت المدارس والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ورعاية الأيتام التي يديرها أنصار حماس والجهاد الإسلامي. غير أن أشد حملات الاعتقال قد تمت في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب اغتيال القائد في كتائب القسام الشهيد يحيى عياش (الذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل حوالي سبعين إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)[9]، وقد طالت الاعتقالات أكثر من ألف من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي. وأشارت تقارير حقوقية إلى أن الأجهزة الأمنية استخدمت كافة أنواع التعذيب، حيث رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في تقرير لها ذكرت فيه أنه منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2001 حدثت 27 حالة وفاة في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها، وقد ظهرت آثار عنف وتعذيب على جسد المتوفّين في معظم هذه الحالات[10].

---

[9] محسن صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)،" مجلة **البيان**، العدد 132، كانون الأول/ ديسمبر 1998.

[10] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، التحقيق والتشريح: حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية للعام 2001، سلسلة تقارير خاصة (10)، انظر: http://www.ichr.ps/pdfs/sp10.pdf





وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) —Israel Security Agency ISA (Shabak) عامي أيالون Ami Ayalon بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به ياسر عرفات ضدّ حماس[11].

وكان من أهم عمليات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة سنة 1998، حملة اعتقال شملت نحو 200 شخصاً من حماس، في الفترة الممتدة بين 10/29-1998/11/2، وذلك على إثر عملية على مفرق مستوطنات غوش قطيف بغزة. ومن بين أبرز المعتقلين في سنة 1998: عبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، ونزار ريان، وإسماعيل هنية، ونافذ عزام، وعبد الله الشامي، ومحمود الزهار، وأحمد بحر، وإسماعيل أبو شنب.

ومع تولي محمود عباس رئاسة السلطة في كانون الثاني/ يناير 2005 شرع مباشرة في تنفيذ بنود خطة خريطة الطريق وقام بدمج الأجهزة الأمنية وتولى فريق أمريكي عملية التدريب، ومراقبة التنسيق الأمني بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية. وقد وصل التنسيق الأمني أوجّه بعيد الحسم العسكري، الذي وقع في حزيران/ يونيو 2007 في قطاع غزة، وكان قد سبقه انتشار واسع لظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة والضفة الغربية على حدّ سواء، وقد سقط جراء ذلك العديد من أبناء فصائل المقاومة والمدنيين، وانتشرت عمليات التصفية الجسدية على خلفيات سياسية وبأيدي عناصر من الأجهزة الأمنية أحياناً، أو بأيدي عناصر من الفصائل الفلسطينية أحياناً أخرى.

**جدول رقم 3: ضحايا الفلتان الأمني 2002-2007**[12]

| السنة | الجرحى | القتلى |
|---|---|---|
| **2002** | 2 | 2 |
| **2003** | 111 | 18 |
| **2004** | 178 | 57 |
| **2005** | 895 | 101 |
| **2006** | 1,239 | 260 |
| **2007** | 2,371 | 482 |
| **المجموع** | **4,796** | **920** |

[11] محسن صالح، **الطريق إلى القدس**، سلسلة منشورات فلسطين المسلمة (10)، لندن، 1998، ص 212.

[12] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

وقد قادت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حملة جديدة من الاعتقالات ضدّ أنصار وأعضاء حركة حماس، حيث اعتقلت في شهري تموز/ يوليو و آب/ أغسطس 2007، أكثر من ألف من عناصر وأنصار حماس، وفي هذا الإطار أشاد تقرير لجهاز الشاباك الإسرائيلي سنة 2008، بجدية الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما أشار العقيد يواف مردخاي Yoav Mordechai، إلى أن السلطة الفلسطينية أعادت خمسين إسرائيلياً دخلوا المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. كما أشاد الرئيس الأسبق لجهاز "الشاباك"، عامي أيالون في 2011/1/26، بالتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية وقال "لقد تجاوز التنسيق الأمني مع الجانب الفلسطيني في بعض الحالات مرحلة التعاون الاستخباري، ليصل إلى حدّ التعاون الثنائي في العمليات الميدانية"[13].

كما كشفت الحكومة الإسرائيلية ضمن تقريرها الذي قدمته أمام "لجنة ارتباط الدول المانحة" في بروكسل، أن أجهزة الاحتلال قامت بـ2,968 عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية سنة 2010 مقارنة مع 1,297 عملية سنة 2009، أي زيادة بنسبة 129%. كما عقدت 686 اجتماعاً مشتركاً معها سنة 2010، مقارنة بـ 544 اجتماع سنة 2009، أي زيادة نسبة 26%[14].

ولم يقف التنسيق الأمني عند ملاحقة المقاومة، وإنما وصل إلى حدّ غضّ النظر عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009، وذلك حسب تسريبات موقع ويكيليكس WikiLeaks سنة 2010 التي قالت إن الحكومة الإسرائيلية حاولت تنسيق الحرب على قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية.

## رابعاً: المقاومة في ظلّ السلطة الفلسطينية:

تعرضت المقاومة الفلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وإنشاء أجهزة الأمن الداخلية التابعة لها، لمخاضات كثيرة وصلت إلى حدَّ الصدام المسلح بين العديد من فصائل المقاومة، وصولاً إلى حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وهنا لا نعني فقط

---

[13] صحيفة أخبار الشرق الإلكترونية، 2011/1/27.

[14] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 46.





الانقسام الجغرافي المتمثل بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية، بل الأمر أعمق من ذلك حيث وصل إلى مرحلة معاونة المحتل في ملاحقة المقاومين على اختلاف ألوانهم، حتى باتت الضفة الغربية شبه آمنة للمحتل.

وعلى الرغم من القمع الذي مارسته السلطة الفلسطينية منذ عهد ياسر عرفات ضدّ المقاومة والاعتقالات التي طالت الآلاف من عناصر المقاومة وقيادتها وتعذيبهم في سجون السلطة، إلا أن المقاومة الفلسطينية استطاعت أن تحقق نجاحات هزت "إسرائيل" في عمقها الاستراتيجي، مما دفع الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريل شارون إلى الانسحاب من قطاع غزة سنة 2005.

ومن الواضح أن الفترة الذهبية للمقاومة الفلسطينية التي استطاعت فيها إلحاق الضرر المباشر بـ"إسرائيل" هي الفترة التي غابت فيها عمليات التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" بين سنتي 2000-2005، فوفق إحصائية نشرتها جريدة هآرتس Haaretz الإسرائيلية قتل خلال خمس سنوات من انتفاضة الأقصى (2000-2005) 1,330 إسرائيلياً[15]. وفي إحصائية للجناح العسكري لحركة حماس ذكر أن عدد القتلى الإسرائيليين الذين سقطوا في العمليات التي نفذها (2001-2005) بلغ 752 قتيلاً، فيما تناقص العدد خلال السنوات الخمس التي تلتها (2006-2010) ليصل إلى 113 قتيلاً إسرائيلياً، وهو ما يعادل 15% ممن قتلوا خلال الفترة السابقة الذكر، مما يؤشر إلى تراجع في أداء المقاومة خلال هذه الفترة، إذ كان التنسيق الأمني أحد أهم أسباب هذا التراجع.

وقد عملت السلطة الفلسطينية بشكل واضح منذ حزيران/ يونيو 2007 على تفكيك البنية التنظيمية لحركات المقاومة في الضفة الغربية وخصوصاً حركة حماس، مما أسهم في تقويض عمل المقاومة وتعطيلها في الضفة، تحت حجة تنفيذ بنود خريطة الطريق.

وبالرغم مما تعرض له قطاع غزة من اعتداءات إسرائيلية متكررة على مدى خمس سنوات من سيطرة حماس على القطاع، إلا أن المقاومة الفلسطينية قويت وتجذرت واتسعت إمكاناتها؛ فقد أثبت الأداء المتميز للمقاومة الفلسطينية في حرب الفرقان (2008-2009)، بأنها قادرة على الصمود أمام الاحتلال الإسرائيلي ومنعه من

[15] *Haaretz* newspaper, 23/8/2005, http://www.haaretz.com/print-edition/news/230-israelis-killed-in-gaza-strip-since-1967-1.167851

تحقيق أهدافه التي شنّ الحرب من أجلها؛ إذ لم يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من تحرير الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط إلا عبر شروط المقاومة، كما لم يتمكن من إنهاء حكم حماس كما كان يحلم.

كما بات واضحاً أن المقاومة الفلسطينية بإمكانياتها المحدودة قادرة على كي الوعي الإسرائيلي، حيث وصلت صواريخ المقاومة في أثناء صدّ العدوان الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 إلى العمق الإسرائيلي وأصبحت صواريخ المقاومة تهدد حياة نحو 3.5 ملايين إسرائيلي.

## خامساً: التهويد والاستيطان في ظلّ وجود السلطة الفلسطينية:

اتفقت الأحزاب الإسرائيلية على أهمية المشاريع التهويدية في تحديد مسارها المستقبلي، وإن اختلفت أحياناً في كيفية تطبيقها وفي وتيرتها، كل وفق أولوياته التي تصب في النهاية في صالح المشروع السياسي الإسرائيلي.

إن من أخطر ما خلفه اتفاق أوسلو على مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية هو تأجيل البحث في مسألة الاستيطان ومستقبل المستوطنات إلى المرحلة النهائية، وهو ما منح "إسرائيل" الفرصة للتغول في تطبيق مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية، حيث قدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف سنة 1991 بما يزيد عن 216 ألف مستوطن[16]. فيما تضاعفت عدد المشاريع الاستيطانية خلال الفترة الممتدة 1994-2011، فوصل عدد المستوطنين مع نهاية سنة 2011 نحو 540 ألف مستوطن بمن فيهم مستوطنو شرقي القدس[17].

تناولت كل من اتفاقية القاهرة أيار/ مايو 1994 واتفاقية أوسلو 1995/9/2 وضع المستعمرات والمستوطنين بدقة أكبر من اتفاق إعلان المبادئ، بحيث برزت بوضوح

---

[16] غسان دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 55.

[17] انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 74.





الأهمية المركزية للمستعمرات في السياسة التفاوضية الإسرائيلية؛ فأبقت سيطرتها المباشرة على الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية، بغرض تنفيذ المزيد من المشاريع الاستيطانية، وقضم المزيد من أراضي الضفة.

كما تضمنت خطة خريطة الطريق التزاماً إسرائيلياً واضحاً بوقف الاستيطان في أراضي السلطة الفلسطينية، إلا أن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بها بالرغم من تنفيذ الجانب الفلسطيني للمتطلبات الإسرائيلية الأمنية.

أما فيما يخص مبدأ تبادل الأراضي الذي كان قد طرح في مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000 ووفق عليه فلسطينياً، كما تكرر طرحه في جولات عديدة من المفاوضات، وهو ما كشفت عنه الوثائق التي نشرتها فضائية الجزيرة مطلع سنة 2011 توضح موافقة الجانب الفلسطيني على هذا المبدأ، وفي هذا الإطار فإن ذلك يعدّ تكريساً واضحاً لوجود المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.

إن غياب الاستراتيجيات البديلة للسلطة الفلسطينية عن مسار التسوية السلمية وانتظار العطف الإسرائيلي لمنح الشعب الفلسطيني، أو بالأحرى السلطة الفلسطينية، فتاتاً من الأراضي المتقطعة الأوصال لإنشاء دويلة فلسطينية دون سيادة عليها، سيزيد من طمع المحتل الإسرائيلي بمزيد من الأراضي عبر تنفيذ المزيد من المشاريع الاستيطانية والتهويدية في القدس وغيرها من أراضي الضفة الغربية.

## سادساً: الفساد:

سعت السلطة الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لولادتها إلى نقل صنع القرار السياسي من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، ونقلت معها جميع شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي. وسرعان ما عانت هذه السلطة من وجود مراكز قوى تتناحر فيما بينها، وتطغى على عدد من جوانبها المصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية. وفي ظلّ غياب أجهزة الرقابة وتهميش القضاء، برز الفساد في مؤسسات وإدارات السلطة الفلسطينية، فقد قدر تقرير لجنة المراقبة في

المجلس التشريعي الفلسطيني الصادر في أيار/ مايو 1997 قيمة الفساد المالي في أجهزة السلطة بـ 326 مليون دولار[18].

كما كشف النائب العام الفلسطيني أحمد المغني في 2006/2/5 أن عدد ملفات الفساد المالي التي وصلت إلى النيابة العامة تزيد عن خمسين قضية، وأن أكثر من 700 مليون دولار أهدرت في قضايا فساد[19]. ولكننا لا نستطيع أن نُعدَّ هذا المبلغ هو حجم الفساد الحقيقي، حيث صرح سلام فياض وزير المالية السابق أن مداخيل الخزينة في السلطة الفلسطينية قد ارتفعت بمقدار 30 مليون دولار في الشهر خلال سنة 2004 نتيجة مكافحة الفساد، أي بمعدل 360 مليون دولار سنوياً[20].

كما وجه البيان الافتتاحي في جلسة استماع اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في الكونجرس Congress الأمريكي في 2012/7/2، اتهاماته للرئيس عباس بأنه استفاد من موقعه السياسي لمصالحه الشخصية، كما اتهم ابنيه ياسر وطارق بالاستفادة من عقود المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية. وهنا نرى أن الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية على دراية كاملة بتفاصيل الفساد في دوائر السلطة الفلسطينية، إلا أنها خلال العقدين السابقين من عمر السلطة لم تتوقف عن دعمها المالي، وكثيراً ما استخدمت أموال المانحين في عملية ابتزاز سياسي، وفي استدراج قيادة السلطة الفلسطينية إلى مواقف سياسية لا تصبّ في مصلحة الشعب الفلسطيني، إذ أشار تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth الإسرائيلية إلى أن مكاتب الجيش الإسرائيلي ووزارة المالية وغيرها من الدوائر الرسمية الإسرائيلية تحتوي على قصص لا تُحصى عن الفساد في السلطة الفلسطينية، لدرجة أنه اقتُرح في خلال انتفاضة الأقصى أن يُهدِد مكتب رئاسة الوزراء الإسرائيلي بنشر هذه المعلومات إذا ما استمرت "دورة العنف"[21].

---

[18] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها**، طبعة مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 117.

[19] صحيفة **النهار**، بيروت، 2006/2/6.

[20] التقرير الصحفي اليومي عن سلطة النقد الفلسطينية، 2006/5/24، انظر:
http://www.pma-palestine.org/arabic/dailyrep/rep.pdf

[21] أين يذهب المال؟ الملايين السرية للمسئولين الكبار في السلطة الفلسطينية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2000/10/10.





## سابعاً: السلطة الفلسطينية: التطور باتجاه دولة أم كيان وظيفي:

لم يختلف أداء المفاوض الفلسطيني على مدى عقدين من الزمن إلا في بعض الحيثيات التفصيلية، فمنذ إطلاق عجلة المفاوضات وتوقيع إعلان المبادئ سنة 1993، وسقف التفاوض في انحدار مستمر. وانطلاقاً من اتفاق أوسلو اعترفت منظمة التحرير بـ"إسرائيل"، أي أنها بمعنى آخر تخلت عن 78% من أرض فلسطين التاريخية، وكان من المفترض أن تنتهي المرحلة الأولى من هذه الاتفاقية خلال خمس سنوات، إلا أن المفاوض الإسرائيلي نجح في جرِّ الجانب الفلسطيني إلى دائرة مفرغة من مفاوضات غير منتهية وإلى تنازلات وصلت إلى القبول بمبدأ تبادل الأراضي بما يكفل بقاء الكتل الاستيطانية ومعظم المستوطنين في الضفة الغربية، والحديث عن عودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى فلسطين المحتلة سنة 1948.

تعددت الاتفاقيات الجزئية الموقعة بين الطرفين مثل اتفاقية القاهرة (1994/5/4) واتفاقية طابا (1995/9/28) واتفاقية الخليل (1997/1/15)، واتفاقية واي ريفر (1998/10/23)، واتفاق شرم الشيخ (1999/9/4). وأصبحت عملية نقض الاتفاقيات الموقعة ظاهرة إسرائيلية متكررة ضمن ممارسات منهجية تبنتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

انشغلت الاتفاقيات الموقعة منذ أوسلو بالإجراءات التفصيلية من دون إلزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق القرارات الدولية والانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967، حيث أَجَّلت التفاوض حول مواضيع اللاجئين والقدس والكتل الاستيطانية والحدود إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبعد مرور سبع سنوات من توقيع اتفاق إعلان المبادئ لم تكن السلطة تسيطر أمنياً وإدارياً على أكثر من 18% من أراضي الضفة الغربية.

وجاءت خطة خريطة الطريق في نيسان/ أبريل 2003 لتعيد المفاوض الفلسطيني، بالرغم من التحفظات الإسرائيلية الـ 14 عليها، إلى المربع الأول، أي إعادة تقديم أوراق حسن السلوك للجانب الإسرائيلي دون أي مقابل يذكر، إذ اشترطت على الجانب الفلسطيني وقف كافة الأعمال العسكرية ضدّ "إسرائيل". وبالفعل قامت السلطة

الفلسطينية، بدمج الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس ثم أحمد قريع في عهد عرفات، وتابعت تنفيذ كافة المتطلبات الإسرائيلية. ولكن كل ذلك لم يقنع الجانب الإسرائيلي الذي رفض تطبيق حتى ما يتعلق بالتزاماته في المرحلة الأولى من بنود خريطة الطريق إلا بعد أن تصل السلطة إلى معاييره ومواصفاته الأمنية؛ حيث كان من المفترض أن تنتهي الخريطة بإقامة الدولة الفلسطينية في نهاية سنة 2005. إذ اشترطت "إسرائيل" للانتقال إلى المرحلة الثانية تفكيك منظمات المقاومة ومنع العمليات العسكرية ضدها، كما رفضت التجاوب مع مطالب القيادة الفلسطينية على اعتبار أنها لم تصل إلى مستوى أن تكون شريكاً حقيقياً للسلام.

استهل الرئيس عباس رئاسته بالتأكيد على مرجعية خريطة الطريق، والعمل على تنفيذ بنودها في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 2005/2/8. وعلى الرغم من حرص عباس على العودة إلى مسار المفاوضات، إلا أن نتائج الانتخابات الفلسطينية أتت على غير المتوقع، إذ فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي.

وبذلك دخلت السلطة الفلسطينية في مسارات متناقضة بين حكومة تتبنى المقاومة نهجاً وطريقاً لاسترجاع الحقوق، وبين رئاسة تتبنى المفاوضات خياراً وحيداً لها. وانسجم الموقف الدولي مع المطالب الإسرائيلية المطالبة الحكومة الفلسطينية بالاعتراف بـ"إسرائيل" ونبذ "العنف" بالاتفاقيات السابقة، كما أسهمت الإجراءات التي اتخذها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تشديد الخناق على حكومة حماس ودخل في حرب صلاحيات مع الحكومة، مما زاد من حالة الفلتان الأمني.

وعلى الرغم من دخول المملكة العربية السعودية في وساطة لحل الأزمة الفلسطينية وتوقيع اتفاق مكة في 2007/2/7، والذي انبثق عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية، نالت الثقة في 2007/3/17، إلا أنه كان واضحاً أن هناك تياراً داخل الأجهزة الأمنية من المحسوبين على حركة فتح تنسجم مع المخططات الأمريكية الإسرائيلية التي تستهدف إفشال تجربة حركة حماس وإسقاط حكومة الوحدة الوطنية، فإن عدد قتلى ظاهرة الفلتان الأمني خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2007 قد بلغ 422 قتيلاً

و1,946 جريحاً، فيما لم يتجاوز عدد قتلى الفلتان الأمني في الستة أشهر التي تلت الحسم العسكري التي قامت به حماس في 2007/6/14 نحو 60 قتيلاً[22].

رأت الإدارة الأمريكية في الوضع الفلسطيني الجديد فرصة سانحة لتحقيق بعض المكاسب من خلال دفع عملية السلام نحو الأمام، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George W. Bush في 2007/7/16 لعقد مؤتمر دولي لعملية السلام. ومن الغريب أن القيادة الفلسطينية وافقت على المشاركة في المؤتمر، بالرغم من أن الموقف الإسرائيلي كان رافضاً لبحث قضايا الحل النهائي في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في 2007/11/27. كما رفضت "إسرائيل" تبني جدول زمني ورأت في هذا المؤتمر إنما هو مؤتمر دولي لبناء أساس لتفاهمات من أجل استمرار المفاوضات.

تعددت اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية طوال سنة 2008، إلى أن اعترفت القيادة الفلسطينية مع نهاية سنة 2008 بأن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود؛ وأعلنت وقف المفاوضات احتجاجاً على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أواخر سنة 2008 وبداية 2009. واستمرت حالة الجمود في عملية السلام إلى أن أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير موافقتها في 2010/5/8، على المشاركة في مفاوضات غير مباشرة. وعلى الرغم من التعنت الإسرائيلي وإصراره على شروطه بعدم وقف الاستيطان وتأكيده على يهودية "إسرائيل" إلا أن القيادة الفلسطينية، وتحديداً في 2010/8/21 وافقت على العودة إلى المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة. وبدأت بذلك مرحلة جديدة من المفاوضات برعاية أمريكية في 2010/9/2، إلا أن هذه الجولة لم تدم طويلاً، حيث توقفت بعد نحو شهر من إطلاقها. واستمرت حالة الجمود في مسار التسوية طوال سنتي 2011 و2012، بالرغم من الخطوة التي قامت بها المملكة الأردنية باستضافة لقاءات استكشافية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في كانون الثاني/ يناير 2012.

لعل ما كشفت عنه الوثائق التي نشرتها قناة الجزيرة في كانون الثاني/ يناير 2011، يختزل الكثير من التجربة الفلسطينية في المفاوضات، حيث ثبت بالوثائق استعداد

[22] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 47.

المفاوض الفلسطيني التخلي عن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، كما قدمت عروضاً تشجيعية للجانب الإسرائيلي يمنحهم "أكبر أورشليم في التاريخ اليهودي" حسب وصف كبير المفاوضين صائب عريقات في أحد اللقاءات بين عريقات والمبعوث الأمريكي جورج ميتشل George Mitchell.

لم تدفع كل التنازلات والإغراءات التي قدمها الجانب الفلسطيني بعملية السلام إلى أي خطوة نحو إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967. وانطلاقاً من إقرار المفاوض الفلسطيني فشل عملية السلام وانكشاف العديد من أسرار المفاوضات، سعت القيادة الفلسطينية إلى تحقيق نصر دبلوماسي من خلال توجهها إلى الأمم المتحدة في سنة 2011 لأخذ العضوية الكاملة في الجمعية العمومية، وهو ما اصطدم بالرفض الأمريكي الذي استخدم حقّ النقض ضدّ مشروع القرار. عادت القيادة الفلسطينية الكرة في سنة 2012 واستطاعت الحصول على صفة دولة غير عضو في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

من الملاحظ أن كافة الإجراءات والقرارات التي اتخذت على صعيد المفاوضات أو الذهاب إلى الأمم المتحدة لم تكن ضمن إجماع وطني، بل إن التفرد في القرارات المصيرية التي تمس مستقبل الشعب الفلسطيني من قبل محمود عباس وحركة فتح كانت سمت هذه المرحلة.

## خاتمة:

وبعد كل ما تقدم نرى أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر إلا على جزء بسيط من أراضي الضفة الغربية المتقطعة الأوصال، كما أن اقتصادها المتهالك يعجز عن سدّ رواتب الموظفين دون دعم الدول المانحة، ناهيك عن حالة الانقسام السياسي والجغرافي المستمر لأكثر من خمس سنوات، واستمرار الاستيطان والتهويد والاعتقالات والاعتداءات الإسرائيلية؛ كل ذلك يضعنا أمام حالة من الفشل تعود إلى الأساسات التي بُني عليها اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات سياسية أسهمت في تحويل السلطة الفلسطينية من مشروع دولة إلى كيان وظيفي.

وهنا نتساءل ما هو الحل للخروج من الأزمة؟ والجواب هو أنه لا بدّ من إعادة قراءة الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي، والاستفادة من المتغيرات الاستراتيجية التي تعمل لصالح القضية الفلسطينية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووضع برنامج وطني يستجيب لطموحات الشعب الفلسطيني، والابتعاد عن حالة التفرد بالقرار، وإعادة القضية الفلسطينية إلى محيطها العربي والإسلامي.

# الفصل السابع

# تأثير الثورات العربية على المصالحة الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني

# تأثير الثورات العربية على المصالحة الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني

أ. د. مجدي حماد*

## مقدمة:

لا شكّ في أنّ الثورات العربية الجارية قد وضعت المنطقة العربية على مشارف تغييرات كبرى، لوقوفها عند نهاية مرحلة وبداية أخرى، يبدو أنها ستختلف عنها في أشياء كثيرة، أهمها تلك المتصلة بالحكم وطرقه وقواه، والدولة وإدارتها وسياساتها، واتجاهاتها الداخلية والخارجية.

إن الشعارات التي رفعتها تلك الثورات، التي ركزت على الحرية والعدالة الاجتماعية وكرامة الوطن والمواطن، قد طغت على "القضايا القومية"، حيث بدا أن هدفها هو بناء نظم وطنية جديدة، أساسها الديموقراطية، ونزع قدسية الاستبداد، وبناء مجتمع عصري.

إن الديموقراطية هي النظام الأمثل الذي يسمح بالخروج من حال الانحطاط التي صنعتها الدكتاتورية، وإذا كان من أولى علامات ذلك الانحطاط الاستسلام أمام "إسرائيل"؛ فإن الخروج منه سيعيد تشكيل وعي عربي جديد، تحتل فيه فلسطين مركز البوصلة؛ لذلك فقد اقترن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" بشعار "الشعب يريد تحرير فلسطين" في العديد من الميادين العربية. ومن ثمّ تأتي القضية الفلسطينية في مقدمة التغييرات الخارجية المتوقعة، وهنا تبرز أهمية ثورة مصر بصفة خاصة.

* باحث خبير متخصص في العلوم السياسية، ورئيس مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الدولية.





## أولاً: مغزى الربيع العربي:

لقد تحولت المسألة الفلسطينية، بخاصة قطاع غزة، إلى عبء أمني استراتيجي على النظام العربي، بخاصة على مصر، منذ أقدم أريل شارون سنة 2005 على التملص من غزة، وإلقاء عبئها على كاهل مصر.

كذلك يعاني الدور العربي والمصري من اتهامات الفصائل الفلسطينية بالانحياز، لكن الأخطر هو عدم احترام الفصائل المتناحرة للاتفاقات المتتابعة. فإذا كانت مصر قد نجحت في التوصل إلى اتفاق مصالحة، بين حركتي حماس وفتح، بعد أسابيع من قيام الثورة فيها، فإن السؤال الآتي يبرز على الفور: ما هو مستقبل هذه المصالحة، وما هي حظوظها من النجاح؟

لقد حقق الربيع العربي التعامل مع ما كان مستحيلاً بكونه صار ممكناً، وإن لم يكن فوراً فقريباً، هي البداية على طريق استعادة مصر موقعها. إن موقف مصر من فلسطين يحدد قدرتها على حماية مصالحها الاستراتيجية في الوطن العربي، وخارجه أيضاً، فالمسألة الفلسطينية هي البوصلة، ورعاية القاهرة للمصالحة بين حماس وفتح خطوة على الطريق، تمنحها قوة إضافية.

إن القضية الفلسطينية قبل الثورات العربيّة غيرها بعد الثورات، ذاك أنّ الوظيفة السياسيّة لإدارة الصراع مع "إسرائيل" كانت جزءاً من تعزيز الوضع العربي القائم، فضلاً عن استخدام المحنة الفلسطينية للغرض ذاته. لقد التقت الرغبتان الإسرائيلية والعربية عند إطالة الصراع، وإسباغ الفرادة الجوهرية عليه، ما يجعله مستعصياً على الحل؛ الإسرائيليّون أرادوا ذلك لبلورة كيانهم ككيان مختلف في المنطقة، متفوّق عليها، ورادع لها بقوّة السلاح، والعرب أرادوا الشيء نفسه كي يتجنّبوا التصدّي لبناء دول ومجتمعات عصرية، داعمين إنشاء مقاومة تسيطر عليها أنظمتهم، فيما يستولي على مجتمعاتهم الاستبداد والفساد. نجمت عن التقاء الرغبتين صناعة الصراع بوصفه سلعة غير قابلة للصرف، وهذا ما كان يتبدّى في المحطّات التاريخيّة كلّها.

### 1. القوة السياسية الشعبية:

لا شكّ في أن من أهم نتائج الثورات العربية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، صعود القوة السياسية العربية الشعبية، وليس أدل على ذلك من تأمل المواقف الإسرائيلية تجاه

هذا التطور المركزي. لقد سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى صبّ جامّ غضبها على الإدارة الأمريكية، التي أثبتت بتصرفاتها أنها تتراجع أمام الأعداء وتنقض على الأصدقاء، ورأت أن تخلي الإدارة الأمريكية عن حليف مخلص مثل حسني مبارك ينذرها بخطر جسيم؛ لأنها قد تتخلى عن "إسرائيل" وقت الضرورة. لهذا السبب انطلقت حملة قوية ضدّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama معتبرة أن كلّ ما يجري في المنطقة ليس سوى ثمرة ضعف الولايات المتحدة، ونتاج خطابيه في تركيا والقاهرة. وأشار بعض المعلقين إلى أن الهزة الأرضية التي تمر بها المنطقة ستترك آثاراً استراتيجية لا يمكن تلافيها.

وبالرغم من أن شيئاً لم يتغير بعدُ بشأن السياسة المصرية إزاء "إسرائيل"، إلا أن الانعطافة تكمن ليس في هذه النقطة إنما في بداية استشعار الإسرائيليين بأن ما حسبوا أنه مات قد عاد حياً. فالانتفاضات الشعبية العربية المتزامنة تظهر أن ما قيل عن اضمحلال العروبة لم يكن صحيحاً. بل إن الأكاديمي المتخصص في الشؤون العربية، إيلي فودة Elie Podeh كتب في جريدة هآرتس إن المحللين أكثروا في السنوات الأخيرة من الحديث عن أن الوطن العربي والأيديولوجية العربية اختفيا مع وفاة جمال عبد الناصر سنة 1970، "لكن الثورات في تونس ومصر، والتظاهرات العاصفة في عواصم أخرى من الدول العربية تثبت –ما إذا كان يلزم الإثبات– أن الوطن العربي لم يختفِ أبداً". ويرى أن أهمية ملاحظة ذلك تفيد في إدراك أسباب "انتقال" الأحداث إلى دول عربية أخرى حيث "العلاقات اللغوية، الثقافية والتاريخية، تجعل الوطن العربي ساحة يؤثر فيها حدث يقع في مكان ما، على أماكن أخرى". ويشير إلى أهمية مصر التي قادت على الدوام "خطوات وسياقات في الوطن العربي، فمن المعقول الافتراض بأن تؤدي الثورة الحالية أيضاً إلى المظاهرات، الانتفاضات، وربما أيضاً الثورات في أماكن أخرى في الوطن العربي"[1].

ورأى الدكتور دافيد بقاعي David Bukai من جامعة حيفا أن المارد العربي خرج من القمقم وأن:

[1] انظر: حلمي موسى، حيرة إسرائيل أمام الثورات الشعبية العربية وآفاق تغيير الواقع الاستراتيجي في المنطقة، جريدة **السفير**، بيروت، 2011/2/28، في: http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=1784&WeeklyArticleId=76979&ChannelId=10157



ما بدأ في تونس وانتقل إلى مصر وليبيا ينتشر كانتشار النار في الهشيم في العالم العربي كله، ويهدد بجرّ الشرق الأوسط إلى عصر آخر من العنف وعدم الاستقرار السياسي. وبخلاف الماضي، ينبع العنف من مصدر جديد غير معروف في السياسة العربية ألا وهو السكان، فقد تبين للسكان أنهم يملكون شيئاً جديداً لم يعرفوه قطّ، ولم يستعملوه، وهو القوة السياسية. يجري على العالم العربي تغيير جوهري ربما يكون ثورة: لقد كُسر حاجز خوف الجماهير من نظم الحكم والحكام[2].

وأوضح:

أيّ نظام حكم عربي لا يستطيع أن يرى نفسه منيعاً من تأثيرات الاضطرابات، في ثلاثة اتجاهات رئيسة: أولاً، الفوضى الخالصة. هذه هي القوة المُسكرة التي ظهرت فجأة عند الجماهير، وتُستعمل مثل حافز يدفع نحو أعمال احتجاج. إن أجيال القمع والاستسلام تنطلق في قوى جبارة معارضة لا مؤيدة بالضرورة. إن رفع النعل في مواجهة الحاكم ظاهرة ثقافية جوهرية ذات تأثيرات كبيرة. وثانياً، سعي دول أخرى إلى تأجيج الجماهير. وثالثاً –وهذه هي الظاهرة المركزية الأهم– نشاط حركات الإخوان المسلمين لضعضعة النظم من الداخل وإسقاطها[3].

وفي النقطة الثالثة بيت القصيد للكثير من المحللين الإسرائيليين الذين يحاولون طوال الوقت التأكيد لسامعيهم من الأوروبيين أن ما يجري في المنطقة العربية ليس ثورة، ولا ديموقراطية، إنما سيطرة للإسلاميين. وفي ذلك يلتقون تقريباً مع أنظمة الحكم العربية القائمة، التي تنال شرعيتها لدى الغرب؛ من ادعاء وقوفها في وجه "التطرّف الإسلامي"[4].

---

[2] انظر: حلمي موسى، **مرجع سابق**؛ وانظر أيضاً: دافيد بقاعي، المارد العربي يخرج من القمقم، جريدة **الأيام**، رام الله، 2011/2/24، انظر: http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=160370، نقلاً عن جريدة **معاريف**.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] انظر: حلمي موسى، **مرجع سابق**.

## 2. تغيير موازين القوى:

هناك مناخ جديد بدأ ينتشر في الوطن العربي، مع تصاعد الربيع العربي، معبراً عن تبدل موازين القوى بين الحكومات والشعوب، وهو تبدل استراتيجي، سيكون من الصعب إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورات العربية.

وهناك تبدل ملاحظ في المزاج الخارجي أيضاً، نتج عن ركون القوى الخارجية إلى استقرار الأنظمة العربية، واستبعادها وقوع تغيير مباغت فيها، وعن خطأ المعلومات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات التابعة لها حول الواقع العربي. ومن تابع مواقف الدول الغربية لاحظ ما شابها من اضطراب وحيرة وتناقض، وكيف غيرت سلوكها خلال أيام من النقيض إلى النقيض.

بادرت الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، إلى تحرك أسرع في مصر، خشية أن تفلت زمام الأمور من أيديها. إن الولايات المتحدة تعرف أكثر من أيّ أحد آخر معنى التحول الاستراتيجي الخطير، الجاري في الوطن العربي، والمناهض لسياساتها، لعدة أسباب:

**الأول:** أن الولايات المتحدة تتحدث دوماً عن الاستقرار باعتباره هدفها الرئيس في المنطقة العربية، ما يعني استمرار الوضع القائم، مع إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية، إلى جانب القمع المكثف، تقوي السلطة القائمة وتجعلها قادرة على مواجهة الخطر، وتقليصه تدريجياً. وكما قال الأمريكيون منذ هنري كيسنجر Henry Kissinger إلى أوباما إنهم يفضلون التعامل مع أشخاص بدل شعوب، وإنهم ضدّ عودة المنطقة إلى المرحلة التي سبقت طيّ صفحة الثورة القومية العربية، التي بدأت بالانفصال سنة 1961 وتواصلت من خلال هزيمة سنة 1967، وامتدت بعد ذلك بلا نهاية.

**الثاني:** أن التغيير ليس مصلحة إسرائيلية، وما ليس مصلحة إسرائيلية ليس مصلحة أمريكية أو غربية أيضاً. "إسرائيل" تريد استمرار انهيار وضعف العرب، لأن ذلك يزيد تفوقها عليهم، فليس من المعقول أن تؤيد تطوراً لا تعلم إلى أين يقود! وتعلم أن حملته والداعين إليه أعداء يُضمرون لها كرهاً شديداً، ويقاومون نظامهم لأسباب كثيرة من بينها موقفه منها، وسلامه معها، وتراخيه في دعم خصومها وأعدائها من العرب، وإخراج جيشه وشعبه من موازين القوى معها، وتركها تفعل ما تشاء في محيطها القريب والبعيد.

**الثالث:** إن سقوط النظام العربي القائم، أو حدوث اختراقات فيه، أو تحوله إلى نظام مختلط، ستنشب فيه صراعات بين بلدان محكومة ديموقراطياً وأخرى معادية لها.

**الرابع:** انتقال البلدان العربية إلى نظام مسنود شعبياً ومجتمعياً يهدد بإعادة الوضع العربي إلى ما كان سائداً قبل احتواء الثورة القومية العربية، التي عانت الولايات المتحدة الأمرين منها، وصارعتها صراعاً مريراً قبل أن تتمكن من إسقاطها. وتخاف أن تكون رداً عربياً تاريخياً جديداً على جريمة الانفصال وهزيمة حزيران 1967، وما تلاهما من تطورات مديدة؛ قادت إلى تمرد تحمله لأول مرة في تاريخ العرب قوة بقيت غائبة عن مسرح التاريخ، هي المجتمع العربي بفئاته وقواه المختلفة. وهي تطرح النظام الديموقراطي كهدف، والحرية الشخصية كوسيلة، والاستقلال الوطني كغاية، مع ما يجب أن يترتب على ذلك بالنسبة إلى استعادة الحركة القومية المعادية للغرب و"إسرائيل"، وإعادة طرح مسألة الثروة العربية، وأدوار الأنظمة التي تحرسها، والعلاقات العربية – العربية، وعلاقات العرب مع العالم، ودور الجماهير في الصراع مع العدو الإسرائيلي.

## ثانياً: السياسة الخارجية الثورية:

إن موقف مصر من قضية فلسطين إنما يُمليه الارتباط العضوي بين الأمن القومي المصري وفلسطين. إن مصر ليست دولة عادية بحكم المكان والزمان، وما يحدث فيها يؤثر تأثيراً بالغاً في الدوائر الإقليمية والعالمية المحيطة بها. فإذا كانت السياسة الخارجية لأيّة دولة في العالم هي انعكاس لسياستها الداخلية؛ فإن التغيير الداخلي لا بدّ أن يستتبع تغييرات خارجية، فإذا كنا إزاء "تغيير ثوري"، فلنا أن نتصور حجم التغييرات الداخلية والخارجية المتوقعة.

مع ذلك ينبغي تأكيد أن هناك فرقاً كبيراً بين السياسة الخارجية الثورية والسياسة الخارجية للثورة؛ أساس ذلك أن المهمّة الأولى لأية ثورة تتركز على السياسة الداخلية لا السياسة الخارجية. معنى ذلك أنه ليس من المتوقع، بل وليس من الممكن، أن تتبنى أيّة ثورة، في اليوم التالي مباشرة لقيامها، "سياسة خارجية ثورية"، حتى تستعيد درجة يُعتدّ بها من الاستقرار. من ثمّ فإن ثورة مصر، وأية ثورة، ليس بإمكانها أن ترسم أو تمارس سياسة خارجية ثورية، من قبل أن تتجسد "الثورة" على الأرض، ويقوم "النظام الجديد".

## 1. توجهات التغيير:

إن مصر الثورة عندما رأت أن الفرصة مواتية للحديث عن السياسة الخارجية نطقت بما أرادت الثورة أن تؤكده، فكان هذا موضوع أول حديث أدلى به وزير خارجية مصر الثورة نبيل العربي، حيث قال بالحرف الواحد: "إن مصر لديها روح جديدة بعد ثورة 25 يناير، وستفتح صفحة جديدة مع جميع الدول، بما فيها إيران التي لا نعتبر أنها عدو، وستستعيد مصر دورها الإقليمي، مع الالتزام بالاتفاقيات وعدم التفريط في الحقوق". وطالب "إسرائيل" بأن "تلتزم ببنود معاهدة السلام"، موضحاً أن الهدف منها كان "معاملة إسرائيل كدولة طبيعية بطريقة ما، ونظراً لعدم قراءة الأوراق بطريقة سليمة؛ فإن البعض تصور أنه تجب معاملة إسرائيل معاملة متميزة وهو ما يخالف المعاهدة".

وقال العربي أيضاً: "إن اتفاقية السلام بين البلدين ليست مقدسة، وبها بعض البنود التي يُمكن إعادة صياغتها". وأضاف "إن اتفاقية كامب ديفيد تحتوي على بنود قابلة للتغيير، ولكننا لا نفكر فيها الآن". وطالب "بتطبيق ما جاء في المعاهدة بشكل صحيح، بخاصة ما يتعلق بتطبيق القرار 242، الذي يعني انسحاب إسرائيل من جميع المستعمرات التي أقامتها". وطالب أيضاً بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. ما يعنى الابتعاد عن الدور الأمريكي، الذي هيمن بالانحياز الكامل لـ"إسرائيل" منذ سنة 1967.

إن هذه التصريحات تعني أن تحدي السياسة الخارجية لمصر الثورة سيتطلب جهداً أمريكياً إضافياً لفهم هذه الثورة، التي تغيرت مواقف الولايات المتحدة منها تغيراً كبيراً أكثر من مرة. ويعطي هذا البيان الواضح كلّ انطباع بأن الثورة تعي خطورة هذه التحديات، مع ذلك فإنها لا تريد أن تؤجل خوضها؛ سواء في مواجهة "إسرائيل"، أو في مواجهة الولايات المتحدة.

ويأتي إيضاح العربي بشأن العلاقات مع إيران في توقيت بالغ الأهمية، حيث تَجِدُ بعض الأطراف الخليجية، التي هزتها التغيرات الثورية حولها، أن الفرصة الوحيدة للإفلات من احتمالات الثورة ربما تكون عبر افتعال معارك جانبية مع إيران. ولو كان تفكير تلك البلدان إيجابياً بشأن تطورات المنطقة، لأدركت أن مصر وإيران وتركيا تشكل مثلث القوة الإقليمية القادر على التصدي للتحديات من داخل المنطقة ("إسرائيل")، ومن

خارجها (الولايات المتحدة)، بسياسات إيجابية، تراعي مصالح شعوب المنطقة، وتهجر دور حارس النفط، ودور خادم حلف الأطلسي.

نعم، إن عودة السياسة الخارجية المصرية إلى الاهتمام بمصالح مصر، ومصالح الفلسطينيين وحقوقهم، والعلاقات مع إيران، من منظور إيجابي يحدد أهدافها وسبل التحرك لتحقيقها، هي الطريق السليم إلى نظام عربي جديد؛ مناهض لنظام "الشرق الأوسط" الذي تقوده الولايات المتحدة، وتريد أن تبنيه على مقاس "إسرائيل" ومصالحها وأهدافها.

## 2. أول إنجاز قومي للثورة:

اتفاقية المصالحة الفلسطينية كانت باكورة الإنجازات القومية المتوقعة للثورة المصرية، كذلك قرار رفع الحصار المفروض من العهد البائد على قطاع غزة.

فوجئت "إسرائيل" بالمصالحة التي تمت بين حركتي فتح وحماس، وبما تمكنت مصر الثورة من تحقيقه في أسابيع، فما كان من بنيامين نتنياهو إلا أن صرح بأن على رئيس السلطة أن "يختار بين المصالحة مع إسرائيل أو مع حماس"، ثمّ أضاف بغرور مطلق: "لن يكون من سلام مع الاثنين". أجل إن ردود الفعل الإسرائيلية تصل إلى حدّ الهستيريا، على ما تحققه المصالحة الفلسطينية من مناعة للوحدة الوطنية، حيث كان يجب ألا يحصل هذا الشرخ في مرجعية مقاومة "إسرائيل". إن ذلك يؤكد أن "إسرائيل" تصرفت على أساس تفكيك ثمّ تفتيت شرائح الشعب الفلسطيني، والاستفراد بالسلطة الفلسطينية، من خلال إلغاء نهائي لأي توازن محتمل، حيث إن اتفاقيات أوسلو ودور مصر، أسهما في استمرار الشرخ وفداحته بين السلطة وحماس.

أكثر من ذلك فإن "إسرائيل" تستهدف الضفة الغربية وحدها، في حين أن قطاع غزة بمنزلة "كيان عدائي"، وذلك يفسر شراسة ردود الفعل على اتفاقية المصالحة الفلسطينية، وكذلك قرار رفع الحصار عن قطاع غزة، والذي وصفه نبيل العربي بأنه "كان مخجلاً وشائناً".

إن "إسرائيل" غيّبت حقوق الشعب الفلسطيني، بمعنى أن وحدة المرجعية الفلسطينية ستمهد لإعادة بلورة قدرات ردع عربية، ما سيعيد للقضية الفلسطينية مركزيتها في الوجدان العربي والضمير العالمي. من ثمّ تعمل "إسرائيل" جاهدة لجعل كلّ انتقاد لها

يشكل انتقاصاً من شرعية وجودها، ويترافق مع هذا الازدراء بعقول الناس امتناعها الدائم عن تعريف حدودها، واتهام أية مقاومة جادة لاعتداءاتها بأنها "إرهابية"؛ مستندة في هذا المسلسل من تشويه الحقائق وتحريف المصطلحات، إلى إشعار المجتمع العالمي بالذنب لأنها كيان مهدد. لذلك تمارس منذ قيامها إهدار حقوق شعب فلسطين، في الداخل والخارج، وفي مقدمتها حقّ العودة.

غير أن عودة مصر إلى ممارسة دورها الواعد سيضع حداً لتمادي "إسرائيل" في الانفلات من المساءلة، كما أن الثورات العربية تُعبّر عن حيوية الالتزام بالحقوق القومية والإنسانية، كما في جديّة الإصرار على تحقيقها، وأيضاً في تمكين شعوب الأمّة من استرجاع تكاملها، بما يوفر للتنمية فرصتها، وللمواطنة حضورها وكرامتها.

هذا كلّه يفسر حماقة وانفعالية الردود الإسرائيلية على اتفاقية المصالحة الفلسطينية، لأنها تدرك أنه لن يكون سهلاً عليها بعد الآن الاتكال على مصر "محايدة" في ما تقوم به من اعتداءات على المقاومة في قطاع غزة ولبنان، الأمر الذي ترى "إسرائيل" أنه يضع أمامها المزيد من التحديات والأعباء العسكرية، وهذا بدوره سينطوي على مزيد من المساعدات العسكرية.

لقد اكتشف الرأي العام الأمريكي بخاصة، والعالمي إجمالاً، الحيوية العربية الكامنة، التي كانت مكبوتة ومهمشة، فإذا بها تخترق أنظمة الاستبداد بنجاح أحياناً، وتعثر أحياناً أخرى، لكن بالرغم من هذا التباين فإن الربيع العربي أرجع التعامل مع العرب كأمّة واحدة، وأكد أن شعوبها قادرة على تحقيق مطالبها المشروعة.

إن المصالحة في فلسطين خطوة في هذا الاتجاه، وهذه هي المفاجأة الحقيقية التي صدمت "إسرائيل"، وهو سرّ عشوائية انفعالاتها، وإن كانت باستخدام مفردات يتقنها نتنياهو، مطالباً الولايات المتحدة باستمرار الالتزام بضرورة "التفوق الاستراتيجي" على كلّ العرب وإيران.

يبقى نتنياهو، وحلفاؤه في "إسرائيل" وفى الكونجرس، في حالة إنكار؛ بذريعة أن العالم يعمل على نزع شرعية "إسرائيل"، رافضاً الإقرار بأن عدوانها وعنصريتها، وتخلف عقيدتها الصهيونية، هو الذي يدفع "إسرائيل" إلى كونها هي التي تنزع الشرعية عن نفسها، وهذا ما يؤكده المجتمع الدولي.

من هذا المنظور تأتي مصر، من خلال إنجاز المصالحة، بل تأسيس وحدة مقاومة ناجعة، لتمثل باكورة تحرير فلسطين، ما يؤول إلى "تحرير اليهود"، من التقوقع العنصري، ومن الإرهاب الفكري.

أصبح باستطاعة مصر الآن قول: "لا" كبيرة للسياسات الإسرائيلية. وهذا يعني ممارسة سيادتها وحقها في رسم سياساتها، بناء على مصالحها الوطنية والقومية، فالموقف الجديد يجعل الاستقلال الكامل أساس علاقة مصر مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وليست تابعة.

إن تخلي مصر عن القضية الفلسطينية، وانحيازها الكامل إلى "إسرائيل"، طوال أربعين سنة، جعلها فاقدة لأيٍّ قدرة على التأثير في محيطها القريب والبعيد، وغير قادرة على التخطيط الاستراتيجي. سقط النظام السابق في اللعبة الداخلية لحماية مصالح طبقية، تكونت على هامش العولمة والانفتاح. منذ محمد أنور السادات واتفاقات كامب ديفيد استراح النظام من عبء العرب وقضيتهم، رافعاً شعار 99% من الأوراق في يد الولايات المتحدة، بما في ذلك أوراق السياسة الداخلية.

لقد بدأ عصر الثورة التي تبدو أكبر من عمرها بكثير، أما سياستها الخارجية فبدأت بالخطوة العملية الصحيحة عندما رعت المصالحة الفلسطينية، وعادت مصر من البوابة الصحيحة، وينتظر منها الكثير لرسم سياسة عربية جديدة، بعيداً عن تحريض النظام السابق، الذي قسّم الوطن العربي إلى معسكرين متحاربين، يدير شؤونه الصراع الأمريكي الإسرائيلي مع إيران.

## ثالثاً: التحولات الفلسطينية:

إن تقرير احتمالات مستقبل المصالحة، والمشروع الوطني الفلسطيني، بل ومستقبل القضية برمتها، يقتضي البحث في "العقلية" التي أنتجت "اتفاق أوسلو"، وتحديد أصولها التاريخية والسياسية.

### 1. مفاوضات الوضع النهائي:

تكشف التسوية القائمة والمسيرة الجارية أن المفاوض الفلسطيني يخسر كثيراً (فوق جملة خسائره الفادحة حتى الآن) إذا اقتنع أنه يتفاوض فعلاً على "وضع

نهائي''. إنّ مُؤدّى هذا أن عليه أن يدرك أن ما هو مضطر إلى التخلي عنه الآن، يجب أن يبقى ممكن الاستعادة في المستقبل. تبدو هنا المفارقة صارخة، حيث إن الفلسطيني صاحب الحق التاريخي، يتفاوض من نظرة آنية، بينما الإسرائيلي صاحب الدعوى الأسطورية، يتفاوض من منظور تاريخي، وهو يتفاوض على ''الوضع النهائي'' يدرك أنه ''وضع نهائي''، لكن إلى حين! لذلك فهو يعمل على أن تكون الأوضاع ''نهائية'' بالنسبة إلى الفلسطينيين، مفتوحة على التدهور، لكنها ''غير نهائية'' بالنسبة إلى مخطط ''إسرائيل''، إنما قابلة للاطراد والتوسع. ويمكن رصد العديد من التحولات الفلسطينية التي جعلت هذا التوجه ممكناً:

أ. من مبدأ صراع الوجود إلى مبدأ نزاع الحدود.

ب. من شعار ''تحرير فلسطين'' إلى شعار ''الاستقلال الوطني''.

ج. من شعار ''الاستقلال'' إلى ''الدولة الافتراضية''.

د. من مبدأ التحرير إلى منهج التسوية.

هـ. من شعار مقاومة ''اتفاقات الإذعان'' إلى شعار احترام ''اتفاقات أوسلو''.

و. من الشرعية الثورية إلى النزعة الرغبوية Wishful Thinking.

ز. من مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة إلى الدولة ''ثنائية القومية''.

ح. من حلّ الصراع إلى إدارة الأزمة الفلسطينية.

ط. من التسوية إلى ''الحرب على الإرهاب''.

إن هذه التحولات الفلسطينية كانت لها تبعات جسام في مسيرة النضال الفلسطيني، بخاصة عندما حانت ''لحظة مواجهة الحقيقة'' كما هي متجسدة على الأرض. ذلك أن التخلي عن هوية حركة التحرر الوطني قد رافقه اعتبار الشعب الفلسطينيين طرفاً في ''نزاع'' إسرائيلي – فلسطيني؛ لأن القضية الفلسطينية وِفق ذلك بدأت سنة 1967 من دون نكبة سنة 1948. كذلك فإن اعتبار ''مخيم لاجئين كبير'' مجرد منطقة محتلة، تريد التحرر من الاحتلال، رافقه أيضاً التخلي عن أخلاقيات ومعنويات حركة التحرر الوطني، التي لا يمكن أن تعني إلا حقّ العودة.

إن حركات التحرر الوطني تتخلى عن صيغة حركة التحرر إذا نالت الاستقلال وأصبحت دولة، لكنها في حال اللاجئين لا تغير شيئاً إذا أصبحت دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن المأساة سوف تستمر وتتعاظم، وسيصبح الشعب الفلسطيني مرتعاً لأصوليات متعددة إذا استمر برفض التسوية "الواقعية"، وفق المنطق الإسرائيلي. وفي إطار الحديث عن "الواقعية"؛ لا بدّ من الاعتراف بأن التوصل إلى تسوية مع "إسرائيل"، يقبل العرب بشروطها كما يقبلها الإسرائيليون، بات بحدّ ذاته اعتقاداً ميتافيزيقياً غير واقعي، يصر عليه من حوّلوا "الواقعية" إلى أيديولوجية لا تتعامل مع الواقع، بل مع ضرورة التحلي بصفة "الواقعية" كضرورة في إطار مسعى تبنّي هيمنة النظام الرسمي الغربي، بشأن "إسرائيل"، وغير "إسرائيل".

في سياق هذه العملية فإن تحويل تناقضات "الصراع" إلى مجرد "نزاعات"، يمكن إيجاد تسويات لها، إنما هو مجرد وهم آخر من أوهام بعض أقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، التي لم يعد التحرر الوطني يشكل رافعتها التاريخية، في تجديد أو إعادة إنتاج ذاتها، كضمانة لاستعادة الحقوق الوطنية التاريخية لشعب ساد على أرضه، ولو لم يمتلك سيادته الوطنية على وطنه.

خلاصة ما تقدم أن ثمةَ فصل جديد في الحال الفلسطينية؛ في هذا الفصل ستكون قضية التحرر الوطني تاريخاً، بمقدار ما حدث من تغيير في تكوين واتجاهات وأهداف القوى التي شكلت في مجموعها حركة التحرير، والتي حملت لواء تلك القضية، يعود ذلك إلى اعتماد "منهج التسوية"، وفق التصور الإسرائيلي، مع ما تبع ذلك من حال الانقسام العميق الذي نتج عن دخول الإسلام السياسي، على المستوى الفلسطيني، على خطّ القضية بقوة منذ العقد الماضي (2001-2010)، والشيخوخة التي دبّت في القوى التي عملت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

## 2. طغيان التناقضات الداخلية:

لا شكّ في أن الانقسام الفلسطيني قد أحدث خللاً بُنيوياً، وأوجد وضعاً لم يتعود الفلسطينيون عليه، ولم يطوروا أدوات ولم يفرزوا قادة مؤهلين للتعامل معه، غير أن الأخطر من هذا الانقسام شيوع الفوضى الناجمة عن صراع القوّة والنفوذ، بين مجموعات متصارعة في الحركتين الرئيسيتين اللتين ينقسم الفلسطينيون بينهما: فتح وحماس، وتنقسم كلّ منهما بدورها إلى مجموعات وأجندات، وإن بدرجات متفاوتة. لذلك باتت المعضلة أبعد من صراع بين حركتين ومشروعين، فهي تنطوي أيضاً على صراعات مصالح بين قادة، لكل منهم مجموعته وأجندته من هذه

الصراعات، ما بات متجذراً إلى حدّ يصعب اقتلاعه عبر اتفاقات بين الحركتين؛ ما يؤدي إلى تحويل المسألة الفلسطينية برمتها من حال إلى أخرى، وينقلها من فصل في تاريخها إلى فصل آخر.

في هذا الفصل الجديد، تطغى التناقضات الداخلية الناجمة عن صراعات المصالح والقوة والنفوذ، على التناقض مع الاحتلال، الذي يتحول يوماً بعد يوم إلى أداة تُستخدم في إدارة تلك التناقضات. لا يعني ذلك أن الصراع ضدّ الاحتلال، الذي يمثل التناقض الرئيسي في قضايا التحرر الوطني، يضمحل أو يتلاشى، فهو مُعطَى موضوعي غير قابل للإلغاء، إلا بتحقيق أحد طرفيه نصراً حاسماً، أو بالتوصل إلى حلّ لا بدّ أن يأخذ صورة تسوية تاريخية نهائية. أَمَا وإن هذا غير ممكن، وذاك ليس بوارد، حتى في ظلّ التدهور المتزايد في الوضع الفلسطيني، فإنّ السيناريو الأقرب إلى الواقع في الفصل الفلسطيني الجديد يصبح انفجاراً متزايداً للصراعات الداخلية، على نحو يحجب الصراع ضدّ العدو حيناً، ويبعده عن "الصورة العامة" حيناً آخر، من دون أن يلغيه أو يغير طابعه.

ونظراً لأن هذه الحال الفلسطينية الجديدة ليست ساكنة، بل تتسم بديناميكية شديدة، يصبح ضرورياً استشراف الصورة التي ستكون عليها المصالحة الجديدة بعد سنوات، لا فقط بعد شهور، مع انخراط أعداد متزايدة من الناشطين والمقاومين في الاقتتال الداخلي، وتحولهم من حماة شعبهم وقضيتهم إلى مقاتلين، يرهبون هذا الشعب ويمثلون عبئاً عليه. ولم يعد خفياً أن قادة المجموعات الأكثر قوة ونفوذاً في الحركتين عاكفون على تطوير قدراتهم العسكرية تدريباً وتسليحاً.

لا تبدو الوساطة التقليدية مجدية، فلم تعد أدوات إدارة الصراعات الفلسطينية في الفصل المنتهي مجدية في الفصل الجديد. من دون أدوات جديدة، داخلية بالأساس، من خلال حركة شعبية تهدف إلى التحرر من سطوة أمراء فتح وحماس، وتواجه الاحتلال في كلّ مكان، وتفرز قادتها الميدانيين المناضلين القادرين على استعادة الطابع الوطني التحرري لقضية فلسطين؛ فقد ينتهي الفصل الفلسطيني الجديد إلى تقسيم الأراضي المحتلة سنة 1967 بين الحركتين، في أحد أكثر السيناريوهات سوءاً وهزلاً.

يجد هذا السيناريو أساسه في واقع مؤلم يقول إن ما يفصل بين غزة والضفة بات أكبر بكثير من المسافة الجغرافية التي لا تتجاوز 45 كم فقط، عندئذٍ قد ينتهي حلم الدولة

الفلسطينية المستقلة بدويلتين بائستين، تسيطر على كلّ منهما إحدى الحركتين اللتين خدع معظم الفلسطينيين أنفسهم عندما وضعوا قضيتهم بين أيديهما.

## رابعاً: حلّ الدول الثلاث:

في المناقشات النظرية والسياسية والأكاديمية، إزاء مستقبل الصراع على فلسطين، كان السجال الدائم محتدماً بين فكرة إقامة دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، وفكرة إقامة دولة واحدة تقوم على أسس المساواة والديموقراطية والمواطنة بين كلّ من يعيش على أرض فلسطين التاريخية، من مسلمين ومسيحيين ويهود. بيد أن الأمر شبه البديهي الذي يقبع في قلب التطورات التي تشهدها هذه المنطقة، بتقلباتها الحادة، هو ذلك المنطق الغريب والمفاجئ للواقع على الأرض، الذي يفاجئ الجميع بسيناريوهات قد لا تخطر على بال أحد؛ فعوضاً عن الحلين المذكورين صار الواقع يقول إن هناك حلاً ثالثاً: دولة إسرائيلية قوية، ودويلتان فلسطينيتان ضعيفتان.

ربما جاز وصف الوضع الفلسطيني بأنه الأخطر في تاريخ القضية الفلسطينية، لأن الانقسام الحزبي والاختلاف السياسي انعكسا على الجغرافيا والديموجرافيا الفلسطينية كما لم يحدث في تاريخ الفلسطينيين. اختلف الفلسطينيون كثيراً في القرن لكنّ كلّ اختلافاتهم كانت فوق الجغرافيا الوطنية، وبقيت على مستوى القيادات والأحزاب والأطروحات، حتى في أوج الأزمات التي تحولت إلى صدامات مسلحة لم يحدث أن انعكست على جغرافيا الوطن الفلسطيني.

إن حلّ الدول الثلاث هو الذي يلوح في الأفق، مع ضرورة التحفظ على استخدام تعبير "دولة" لوصف كياني الضفة الغربية وقطاع غزة المنفصلين. فما لم يقتنع طرفا الصراع الفلسطيني بأن فكرة إقصاء أيّ طرف للطرف الثاني من "الجغرافيا" التي يسيطر عليها الطرف الآخر هي باختصار مستحيلة، فإن الانفصال الجغرافي سيُكرَّس. ليس بمقدور أحد تقدير المآل النهائي لمثل هذا الانفصال، لكن بالإمكان القول إن هذا الانفصال سيُكرَّس مع مرور كلّ يوم، كلّ أسبوع يمرّ على الفلسطينيين وهم على وضعية الاستقطاب بين غزة والضفة يعزز من الوضع الراهن، ويجعل من ظرفيته وسمته وضعاً يصعب الرجوع عنه.

لذلك باتت المعضلة أبعد من صراع بين حركتين، وأعمق من تناقض بين مشروعين، فهي تنطوي، فوق هذا وذاك، على صراعات مصالح بين قادة لكل منهم مجموعته، بل وله أحياناً "أجندته". يعني ذلك، أننا إزاء معضلة تحول "ميليشيوي" لبعضٍ من أهم أجنحة ومجموعات حركتي فتح وحماس، على نحو يؤدي إلى تحويل المسألة الفلسطينية برمتها من حال إلى أخرى، وينقلها من فصل في تاريخها إلى فصل آخر.

النتيجة أن الحركة الفلسطينية أخفقت في الخيارات التي أخذتها على عاتقها، ليس فقط بسبب ضعف قواها في مواجهة عدوها، أو لعدم توافر الظروف الدولية والإقليمية المواتية لها فحسب، إنما أيضاً بسبب عدم توافر الشرط الذاتي لذلك، بحكم تخلّف إدارتها، وهذا بدوره ناجم عن غياب روح المؤسسة، والقيادة الجماعية، والعلاقات الديموقراطية في بُنية هذه الحركة، وميلها لمنهج بثّ الشعارات والإنشائية، على حساب تنمية الفكر النقدي، وحسابات الجدوى، والحفاظ على الإنجازات، كما بسبب سيادة العقلية المزاجية التي طبعت هذه الحركة بطابعها.

## خامساً: مأزق حماس:

إن مآزق فتح عديدة ومعروفة، بخاصة منذ قبولها "مشروع السلام العربي"، الذي أقرته قمّة فاس سنة 1982، وهو نفس ما ورد في خطاب السادات أمام الكنيست Knesset، وصولاً إلى التنازلات الجسيمة في اتفاقيات أوسلو، أما مأزق حماس، الذي يُعدّ المحدد الرئيسي لتقرير مستقبل المصالحة، فهو المأزق ذاته الذي تواجهه منذ قررت الانضمام إلى نظام أوسلو. لقد تعرضت حماس إلى حملة استهداف إسرائيلية وغربية واسعة، منذ ما بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر؛ حيث جرى إعلانها "منظمة إرهابية"، واتخاذ إجراءات عديدة لتجفيف منابعها المالية، واستهداف قياداتها بالاغتيالات الإسرائيلية، فبدأت حماس تتخذ إجراءات التأقلم الضرورية للحفاظ على نفسها، وبما أن شعبيتها كانت في صعود مقابل تردي أداء فتح في السلطة، وحيث إن المجتمع الفلسطيني كان يئن مطالباً بتحقيق الإصلاح الداخلي، وتصويب مسيرة التسوية التي لم تجلب له سوى الدمار والجدار والكانتونات، وجدت حماس فرصتها في تحصين نفسها عبر الشرعية الانتخابية، وقررت دخول النظام السياسي الفلسطيني بحذر عبر بوابة المجلس التشريعي.

سعت قيادة الحركة إلى اعتماد تكتيك التغيير التدريجي طويل الأمد، وهو تغيير يحمي وجودها ولا يطيح بمنطلقاتها، ويجعلها في منزلة بين المنزلتين؛ قدمٌ داخل النظام والقدم الأخرى خارجه، حتى تتم مواءمة المواقف. لذلك حاولت الحركة في خطابها التنظيري حول الانتخابات التفريق بين دخول المجلس التشريعي والانضمام إلى السلطة، معتبرة المجلس مؤسسة "مستقلة" عن السلطة.

كان هدف حماس أن تترجم قوتها في الشارع الفلسطيني إلى قوة انتخابية تمكنها من أن تتحول بموجبها إلى قوة المعارضة المركزية داخل المجلس التشريعي، بالتالي تكسب القدرة على تغيير وضعها، دون أن تضطر إلى تغيير مواقفها، فتقوم باستغلال هذا الوضع لفترة الأربعة أعوام من عُمر المجلس لتسهيل القيام بمتطلبات تحولها إلى حركة سياسية، تعمل من داخل النظام السياسي بالكامل.

لم تنجح الحركة في ترجمة خطتها الانتقالية إلى واقع ملموس، فقد حصلت، في مفارقة عجيبة، على تأييد انتخابي أكثر مما أرادت في هذه المرحلة الحرجة. هكذا انتقلت مباشرة من وضعية وجودها خارج النظام السياسي بالكامل، إلى وضعية الاضطرار لقيادة هذا النظام مباشرة، دون مرحلة انتقالية لإعادة التأهيل. فقد أصبح لزاماً عليها، وهي تواجه سيلاً من الضغوط الداخلية والخارجية، أن تخرج من العموميات التي كانت ستستند إليها لو أصبحت في وضع المعارضة المريح، لأن العموميات لم تعد تفي بالغرض، بخاصة تجاه مسألتي الاعتراف بـ"إسرائيل" والتفاوض معها من جهة، والاستمرار بتبني المقاومة المسلحة من جهة أخرى.

إن نتائج الانتخابات أدخلت كلّ القوى الفلسطينية في مآزق صعبة، وقلبت كلّ المعادلات، وأدخلت معها في نفق هذه المآزق الأطراف العربية والدولية. لا شكّ أن مأزق حماس أكبر؛ لأنها تسلمت السلطة بهذا الشكل المفاجئ وهي غير مستعدة لها، ولا تملك عصاً سحرية لتفكيك أعباء التركة الثقيلة، على الرغم من كلّ ما قيل عن برنامجها السياسي والفكري وعن تنظيماتها المدربة.

ينبغي استعادة كلّ ما تقدم، في إطار استشراف احتمالات مستقبل المصالحة، ومدى حظوظها من النجاح؟ يجمع معظم التوقعات على التحذير من صعوبات وعقبات كثيرة تواجه حماس في ظلّ الثورات العربية، وبعد المصالحة مع فتح، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الموقف من اتفاقات أوسلو التي تنظم ما بقي من علاقة مع "إسرائيل" والمجتمع الدولي؛ بالتالي الموقف من العلاقة المباشرة مع "إسرائيل"، التي تحكمها بنود الاتفاقات لتسيير أمور الحياة اليومية للمواطنين.
2. الموقف من نهج المقاومة، وهل يمكن الجمع بين السلطة والمقاومة في آنٍ واحدٍ؟ والجواب معروف، خاصة وأن "إسرائيل" تبحث عن ذريعة لتنفيذ ما تبقى من مخططاتها للتهويد والضم والاستيطان والسيطرة على القدس.
3. الموقف من فتح والتنظيمات الأخرى، وهنا تبرز أسئلة أخرى، منها احتمالات المواجهة بين أنصار فتح وأنصار حماس؟ ثمّ ما هو الموقف من التنظيمات الأخرى، خاصة حركة الجهاد الإسلامي، إذا قررت التفرد بالقيام بعمليات داخل فلسطين المحتلة سنة 1948، أو إطلاق صواريخ على المستعمرات؟ هل ستطالبها بالتهدئة أم سترغمها على ذلك؟
4. الموقف من السلطة نفسها بكلّ ما فيها من فساد وقصور، هل ستسرّح الموظفين، خاصة رجال الأمن، ومعظمهم من فتح؟ وما هو البديل في ظلّ الأوضاع المالية الصعبة، والحصار الإسرائيلي، والشروط القاسية المفروضة على السلاح والتراخيص لقوى الأمن؟ ثمّ كيف ستنفذ برنامجها لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الأديان والاتجاهات.
5. الموقف من الأوضاع الإقليمية، في ظلّ ظروف صعبة تمر بها المنطقة، إذ لا بدّ من توازن في العلاقات مع الدول العربية التي تقيم حماس معها علاقات طيبة، سواء أكان ذلك مع قوى المقاومة والممانعة الممثلة في إيران وحزب الله في لبنان، أم مع الدول التي شهدت صعوداً للإسلاميين فيها مثل مصر وتونس والمغرب واليمن وليبيا. هذا بالإضافة إلى علاقاتها الجيدة القديمة والمستمرة مع قطر، مع ملاحظة خسارتها للعلاقة مع سورية.
6. الموقف من المجتمع الدولي، إذ إن حماس تُواجَه بواقع آخر هو التعامل مع دول العالم والأمم المتحدة، واتخاذ موقف محدد من شروطها ورفضها التعامل معها، إلا بنبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وتبني الالتزامات الواردة في اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق.

إن حماس أصبحت الآن (سنة 2012) ترزح تحت وطأة ضغوط متعاكسة ومتضاربة، هناك مجموعة من الضغوط الخارجية، الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية، التي تنذرها




بعدم الاعتراف، وإيقاف تقديم المساعدات للسلطة، وتأتي متوازية مع ضغوط من فتح ترفض مدّ يد العون الحقيقي لحركة حماس لتخطي الأزمة، بالمقابل تواجه حماس ضغوط مواقفها المعلنة وبرنامجها الانتخابي وشعاراتها وجماهيرها، التي تتوقع منها ترجمة الأقوال إلى أفعال.

## سادساً: المشروع الوطني الفلسطيني:

تتأكد تأثيرات المصالحة على المشروع الوطني الفلسطيني بالنظر إلى تباين التوجهات الفلسطينية في هذه المرحلة، ففي الوقت الذي ينشغل فيه بعض الفلسطينيين بمتابعة أخبار الحوارات التي تجريها فصائل فلسطينية لمعرفة مصير المصالحة، ينشغل فلسطينيون آخرون من خارج هذه الفصائل بالبحث عن وجهة أخرى لمصير القضية عموماً.

يستند الباحثون عن وجهة أخرى إلى واقع أن الحوار الوطني الفلسطيني لا يحاول مناقشة القضايا والأعباء التي تواجه النضال الفلسطيني، بقدر ما يحاول إعادة تقاسم المكانة والموارد، سواء في السلطة أم في المنظمة، وأن الاقتتال الداخلي بات يدفع الشعب الفلسطيني، يأساً، أو من دون اختيار، نحو العودة إلى الوراء أو القفز إلى الأمام.

في خيارات العودة إلى الوراء يتضح أنه بعد جلاء عجز القوى الوطنية الفلسطينية عن تجسيد خيارها، الذي يتمثل جوهرياً في إدارة الشأن الداخلي باستقلالية، نشأت الحاجة إلى وصاية أو شراكة خارجية، وعادت إلى الواجهة أصوات تناقش الخيار الأردني في الضفة الغربية، وعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة، وهو ما كان قائماً قبل حرب سنة 1967.

كما أن خيارات القفز إلى الأمام؛ وهي أيضاً عودة إلى الوراء، باتت ترى في استخدام فزاعة "الدولة الديموقراطية" وسيلة ضغط على "إسرائيل" لقبول الدولة الفلسطينية، وأنه لم يعد هناك مجال لإقامة دولة فلسطينية في ظلّ الاستيطان، وانسداد أفق الدولة الفلسطينية المستقلة، ويشددون على أنه لم يعد هناك خيار سوى دولة واحدة يعيش فيها العرب واليهود بمساواة تامّة.

تعرض أطروحات العودة إلى الوراء أو القفز إلى الأمام في ظلّ إحساس بتعاظم الخطر الوجودي، لا فقط على القضية الوطنية، إنما على الأفراد أيضاً؛ أساس ذلك أن الحصار المفروض على الفلسطينيين في ظلّ صمت دولي وعربي، وتباطؤ المصالحة، وتنامي نزعات العنف في المجتمع، بات يدفع نحو البحث عن مخارج؛ إلى حدّ أن ثمةَ من يتمنّى عودة الاحتلال الإسرائيلي، فيما يتمنى آخرون عودة الوصاية، أو فرض وصاية دولية أو عربية جديدة.

إن افتقار الفلسطينيين للدولة الواحدة، وللأرض المتواصلة، أوجد تباينات داخلية واسعة، وأسهم في إيجاد تمايزات جيوسياسية بين "شطري الوطن"؛ فالميل في الضفة الغربية إلى الخيار الأردني يجد قبولاً ما، فالأردن كان حاكماً في الضفة، وهو بوابتها إلى العالم، أما في غزة فالحال مختلف، فنظراً لانعدام التواصل بين الضفة والقطاع غدت مصر هي هذه البوابة.

بالرغم من أن مصر والأردن يعلنان جهاراً أنه لا مطمع لأيّ منهما في العودة للسيطرة لا على الفلسطينيين عموماً، ولا على الشطر الذي كان يخضع لكلّ منهما في الماضي، فإن الواقع السياسي يشير إلى تباينات. فقد كانت القضية الفلسطينية على الدوام جزءاً من الأمن الوطني المصري، بالتالي لم يتمّ التعاطي أبداً مع قطاع غزة إلا بوصفه بوابة لهذا الأمن، أما القضية الفلسطينية على الصعيد الأردني، فهي شأن داخلي مصيري لأكثر من سبب، فضلاً عن أن الضفة الغربية كانت طوال أكثر من ثلاثين عاماً جزءاً من السيادة الأردنية.

لم يصطدم الأمن القومي المصري بالطموحات الوطنية الفلسطينية لأنها ظلّت أمراً خارجياً، لكن السيادة الأردنية اصطدمت مراراً مع هذه الطموحات. وأياً يكن الحال، فثمّةَ في الجانب الفلسطيني مَنْ ما يزال يؤمن بوجوب إعادة الوحدة بين الضفتين، تحت شعار فيدرالي أو كونفيدرالي، وثمّةَ قوى سياسية مؤثرة في الضفتين لم تتقبل قرار فكّ الارتباط، وما تزال تعدّه غير دستوري. واليوم لم يعد سرّاً وجود قوى في الضفة الغربية تتحدث علناً عن ضرورات العودة إلى الخيار الأردني، بالرغم من أنها كانت إلى وقت قريب ضمن الخطّ الاستقلالي الفلسطيني.

يعتقد كثير من الفلسطينيين أن عدم التوصل إلى مصالحة حقيقية كفيل بإنهاء عوامل الممانعة الأخيرة، التي ما تزال تقف في وجه إشهار المطالبة بالوصاية. فالوضع المريع،

وانعدام الآمال بتغيير قريب، يجعل من التفكير في وجهة أخرى أمراً عادياً، ففي الوقت الذي ما تزال الفصائل تتحدث عن المشروع الوطني، صار الشارع يتحدث عن الرغبة في الأمن الوجودي والمعيشي. هكذا يبدو أنه في الوقت الذي تنشغل فيه فتح وحماس بمناقشة الحصص في الأجهزة الأمنية، يناقش آخرون قضايا المستقبل الأبعد، وفي رأيهم أنه يمثل الثغرة الأساسية في اتفاق مكة الذي لم يعالج أزمة العمل الوطني الفلسطيني، واكتفى بمعالجة جوانب الحصص في حكومة الوحدة.

## سابعاً: الثورة والهيمنة الإسرائيلية:

تتعامل "إسرائيل" بكثير من الحيرة في كلّ ما يتعلق بتداعيات الثورات العربية، وآفاق التغيير الاستراتيجي في المنطقة. وعلى الرغم من التزام القادة السياسيين والعسكريين الصمت في الأغلب أمام وسائل الإعلام، فإنهم يكادون ينفجرون من فرط انعدام اليقين لديهم بشأن المستقبل.

للوهلة الأولى كان القلق سيد الموقف في "إسرائيل" عندما انفجرت الانتفاضة في تونس، لكن سرعان ما احتل الواجهة نوع من الذعر في أعقاب الثورة في مصر. وبدا جلياً أن الاستخبارات الإسرائيلية أخطأت ليس فقط في عدم توقع الثورات، إنما أيضاً في توقع نتائجها، فقد آمنت الاستخبارات الإسرائيلية، على الأقل فيما يتعلق بمصر، بأن نظام حسني مبارك مستقرّ وآمن وأنه سيتجاوز العاصفة، لكن ما إن أُعلنت استقالته حتى أشيع أن "إسرائيل" مطمئنة إلى الجيش المصري، ومع تجاوب الجيش مع مطالب الثورة تراجع منسوب الثقة لدى تلك الاستخبارات بشأن المستقبل.

### 1. غياب الكنز الاستراتيجي:

"مبارك كنز استراتيجي لإسرائيل"، هذا ما قاله بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي في تصريح شهير. من وجهة نظر "إسرائيل" كان نظام مبارك يقوم بأدوار لا يمكن تقدير أهميتها الاستراتيجية. إن هناك الكثير مما يبرر وصف مبارك بأنه "كنز استراتيجي لإسرائيل"؛ ففي عهده منحت "إسرائيل" أكبر مساحة زمنية وجغرافية ممكنة من الأمن الاستراتيجي والاقتصادي، وزال خطر الحرب الشاملة والتقليدية عن "إسرائيل"،

بينما تضاعف بالنسبة إلى العرب، ولم يتحقق السلام إلا بالنسبة إلى "إسرائيل"، بينما تحققت سيناريوهات حروب واعتداءات على كلّ الجوار العربي تقريباً. بل إن من المفارقات الصارخة أن مبعث قضية السلام بين العرب و"إسرائيل" لم يكن تغييراً في مواقف "إسرائيل" يجعلها أكثر قبولاً من الجانب العربي، بل على العكس لم يحدث أن تمادت "إسرائيل" في تطلعاتها التوسعية، وفي ممارساتها العدوانية والعنصرية، كما فعلت منذ مبادرة السادات.

اقتصادياً قادت سنوات "الكنز الاستراتيجي" إلى انخفاض موازنة التسلح الإسرائيلي من نحو 30% من الناتج القومي إلى أقل من 10%؛ ما منح "إسرائيل" أكثر من ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي والصعود إلى مستويات الدول المتقدمة. وكأن هذه الهبّة الاستراتيجية الاقتصادية لم تكن كافية، فقام "الكنز الاستراتيجي" بتبرع مرعب على حساب ثروات مصر تمثل في صفقة الغاز الخيالية، إذ تدفق غاز مصر إلى "إسرائيل" بسعر بخس أقلّ من سعر التكلفة العالمية، موفراً على الاقتصاد الإسرائيلي وفق بعض التقديرات ما يقارب عشرة مليارات دولار سنوياً (مقابل ذلك تمّ رهن مصر كلها للمشيئة الأمريكية، مقابل أقل من ملياري دولار كمساعدة سنوية).

### 2. مقاومة التغيير:

لا شكّ في أن الثورات العربية قد غيّرت البيئتين السياسية والأمنية المحيطتين بـ"إسرائيل"، لكن الأكثر قلقاً بالنسبة لها أن هذه الثورات أدخلت المجتمعات العربية في معادلات الحرب والسلام، وفي موازين القوى، في الصراع الدائر في المنطقة. معلوم أن هذا العامل لم يكن وارداً البتّة، إذ ظلّ خارج حسابات السياسة والصراع، بحكم تهميش هذه المجتمعات وتعطيل دورها، من قبل الأنظمة الدكتاتورية.

لا شكّ في أن هذا كان وضعاً مثالياً لـ"إسرائيل"، طوال العقود الماضية، إذ أنه أخرج قوة المجتمعات من دائرة موازين القوى، وأتاح لها ابتزاز الأنظمة والاستفراد بها، فضلاً عن أنه كرّس لها تعاطف العالم بادعاء فرادتها كدولة ديموقراطية في المنطقة.

إن تغيير الأنظمة بالنسبة لـ"إسرائيل" لا يعني بالضرورة حصول تغيير جذري في السياسات، ولا في موازين القوى، لغير مصلحتها. لذا، فإن صعود دور المجتمعات هو ما يبدو وحده العامل الجديد الذي من شأنه أن يغيّر معادلات الصراع، ويكسبه معاني جديدة لا تخدمها.

السؤال الآن: ماذا ستفعل "إسرائيل" في حال تمّ اعتماد هذه الحال، وتحويلها إلى نوع من ثقافة سياسية تفيد بخروج مئات الألوف إلى الحدود في تظاهرة شعبية وسلمية لعبور الحدود؟ أو ماذا ستفعل إذا تمت إزاحة الجيوش العربية من المشهد (وهي أصلاً كانت مزاحة من الناحية الفعلية) لمصلحة نوع من مقاومة شعبية سلمية، تتوخّى استعادة الحقوق ولو بالمعايير التي تمّ التعبير عنها في قرارات الأمم المتحدة؟ ثمّ ماذا ستقول "إسرائيل" في حال دعّمت هذه المقاومة بشعارات تتناسب مع القيم الإنسانية العالمية؛ أي قيم الحرية والعدالة والكرامة، من نوع نريد العيش في دولة واحدة ديموقراطية ومدنية، أي كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات؟

يعني ذلك أن معادلات الصراع لم تعد محكومة بأمزجة الحكام، إنما باتت في مجال الشعوب، التي بات لها رأيها في تفاعلات الصراع. إن مصر الثورة، لن تحتمل عدوانية "إسرائيل"، التي تحطّ في الواقع من قدر مصر ومكانتها في إقليمها العربي. ما يثير قلق "إسرائيل" أكثر، أن هذه التحولات، فيها ومن حولها، تحدث في وقت تعاني من مخاطر "وجودية" حقيقية، تتمثل بتآكل محيطها الإقليمي (فهي خسرت إيران ثمّ تركيا وها هي تخسر مصر أيضاً)، ومحاولات نزع الشرعية عنها على الصعيد الدولي، من الناحيتين السياسية والأخلاقية، بعد أن نُزعت عنها صورة الضحية، وبعد أن انكشفت على حقيقتها دولة استعمارية وعنصرية ودينية.

هذه الدلالات تعزّز الاعتقاد بأن أيّ تغيير في معطيات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن يحدث بمجرد تغيير في موازين قوى عسكرية، ولا بمجرد حرب أخرى، لكنه سيحدث أساساً بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يمكن أن تحصل في مجتمعات بلدان هذه المنطقة، التي ستشمل المجتمع الإسرائيلي بالضرورة.

تتجه المنطقة العربية نحو التغيير، بينما تقف "إسرائيل" أمام مفترق طرق: فإما تواكب عملية التغيير، ما يعني التخلي عن كونها دولة استعمارية وعنصرية ودينية، وقبول حلّ الدولة الواحدة الديموقراطية، أو أيّ حلّ آخر يؤدي أو يمهّد له، أو مقاومة عملية التغيير الجارية، ما يعزّز مسار نزع الشرعية عنها؛ وفي كلا الحالتين تقف "إسرائيل" في مواجهة عملية تغيير تاريخية.

### 3. ربيع فلسطين وخريف "إسرائيل":

على الرغم من ضبابية المشهد العام بعد اللجوء للأمم المتحدة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، يمكن القول إن طريق الألف ميل قد يبدأ بهذه الخطوة، بعد وضع العربة على الطريق الصحيحة، والسير نحو الهدف النهائي، وهو تحول هذه الدولة إلى واقع ملموس، وحدود مرسومة على خريطة رسمية، معترف بها دولياً. فمهما صدر من تهديد ووعيد، يمكن القول إن "ربيع فلسطين" بدأ، أسوة بالربيع العربي، وإن أزهاره ستحمل ثماراً طيبة إذا تزامن مع صحوة عربية، ونهضة فلسطينية، تنطلق من وحدة وطنية حقيقية ودائمة، تدشنّها مصالحة وطنية حقيقية.

في المقابل يمكن القول أيضاً إن "خريف إسرائيل" قد بدأ، فحتى تهديدها بشنّ حرب على الفلسطينيين ستجر عليها الوبال، واحتمال نشوب حرب شاملة لا تضمن أن تخرج منها منتصرة. كما أن التهديد بإلغاء اتفاقيات أوسلو لن يعطي أية نتيجة لأن هذه الاتفاقات ولدت ميتة، ولم تنفذ منها "إسرائيل" سوى القشور، فيما بقي الجوهر والأساس مجرد حبر على ورق، خاضعاً لمناورات "إسرائيل"، ومحاولات كسب الوقت و"جرجرة" الفلسطينيين في المحافل الدولية في اجتماعات ومؤتمرات لا طائل منها، فكانت النتيجة تكبّد "إسرائيل" خسائر فادحة على مختلف المستويات:

**الأول:** خسارة الحليف الإسلامي الأكبر في المنطقة (تركيا)، ودفعها إلى معاداة "إسرائيل"، نتيجة للصلف والغرور، ورفض الاعتذار عن جريمة الاعتداء على أسطول الحرية.

**الثاني:** خسارة الشريك العربي الأكبر في معاهدات السلام (مصر)، واستفزاز الشعب المصري، من دون الأخذ بالاعتبار مضاعفات الممارسات العدوانية، أو فهم معاني ثورة الشباب في ربيع مصر، والإصرار على رفض تقديم مجرد اعتذار عن مقتل مصري. وكانت النتيجة ما جرى في السفارة الإسرائيلية كمؤشر أولي على المزاج المصري، وخسارة الدول العربية التي صدقت أن السلام ممكن مع "إسرائيل"، وأقامت معها علاقات دبلوماسية وتجارية سرعان ما تراجعت عنها نتيجة التعنت الصهيوني.

**الثالث:** خسارة الشريك الفلسطيني في اتفاقات أوسلو، وكان من الممكن الانطلاق معه لإقامة "تسوية عربية – إسرائيلية" شاملة لولا السياسة الإسرائيلية الحمقاء.

**الرابع:** خسارة جزء كبير من الرأي العام العالمي، وتململ دول أوروبا من ممارسات "إسرائيل"، وتحول قادتها العسكريين والمدنيين إلى مجرمين يلاحقهم القضاء في دول عدة.

**الخامس:** انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للإسرائيليين، بالرغم من مزاعم النمو، وبدا ذلك واضحاً في التظاهرات الكبرى التي لم تشهد "إسرائيل" لها مثيلاً ضدّ سياسة الحكومة، على أمل تقليد الثورات العربية وشعاراتها، وأولها شعار "إرحل"!.

لقد أقامت "إسرائيل" علاقات استراتيجية عميقة، منذ قيامها، مع اثنتين من "القوى الإقليمية العظمى" في المنطقة، هما إيران وتركيا، ثمّ أضيفت إليهما مصر، بعد إبرام المعاهدة بينهما، إلى حدّ الإعلان أن مبارك كان "كنزاً استراتيجياً". ومن المفارقات أن الدول الثلاث هي في الوقت ذاته "دول إسلامية كبرى"، لكنها المرة الأولى في تاريخ "إسرائيل" التي تقف فيها بدون أيّ "حليف" إقليمي؛ فقد تحولت إيران بعد الثورة إلى "عدو استراتيجي"، وتصاعدت وتسارعت خطوات تفكيك التحالف مع تركيا، بل وقيامها بدور "ثوري" في مواجهة "إسرائيل"، وأفلتت مصر من هذا الوضع المشين، بعد قيام الثورة، التي تشير إلى أن المستقبل يوحي باحتمالات جوهرية مغايرة.

ولكن ما تزال هناك تحديات تواجه إعادة رسم خريطة المنطقة؛ فهناك قضايا خارج القضيّة، وخارج الصراع، وأغلب الظنّ أنّ العرب إن لم يمضوا في بناء دول عصرية ومجتمعات حرّة لن يستطيعوا مساعدة الفلسطينيّين على إقامة دولة محترمة ومجتمع حرّ.

أما "الربيع الفلسطيني" فلن يمرّ إلا بالصمود، والبعد عن الممارسات التي قد تقلب الطاولة، وتعطي "إسرائيل" الذرائع للخروج من الأزمة بسلام، كما أن الواجب يقتضي تحقيق المصالحة الحقيقية، وتأمين موقف عربي موحد داعم للشعب الفلسطيني، والاستعداد للرد على أيّ استفزاز إسرائيلي، بما يفتح الباب لاحتمالات إلغاء مفاعيل المعاهدات والاتفاقات، بانتفاضة سلمية شاملة، تثبت للعالم أن الفلسطينيين "شعب الجبارين"، وأن "إسرائيل" في خريفها، وإلى زوال.

إن المصالحة الحقيقية لا بدّ أن تتجسد في برنامج سياسي موحد، يتحول إلى استراتيجية ممكنة عملياً ومقبولة فكرياً، حتى إذا جمعت بين المفاوضة والمقاومة. أما

المصالحة الجارية، فهي في التحليل الأخير، تغليب لإحداهما على الأخرى. من هذا المنظور لا بدّ من التسليم باستحالة التوفيق بينهما، لأنهما على طرفي نقيض: المشروع الأمريكي الإسرائيلي في مواجهة المشروع القومي الإسلامي. ثمّ إن قدرة فتح على "الشفط"، بحكم القوى التي تتكتل ورائها، أكبر بكثير من قدرة حماس على "الجذب"، ما يعنى تغليب منطق المفاوضة على منطق المقاومة. ولا شكّ في أن التطورات الجارية تؤكد ذلك بجلاء؛ من المفاوضات السرية التي تجريها السلطة، إلى عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA)، مع تركيز الهدف الوطني في الوصول إلى وضع "دولة تحت الاحتلال"!

# الفصل الثامن

# التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني وإمكانات تحييده

# التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني وإمكانات تحييده

د. عبد الحميد الكيالي*

## مقدمة:

تكمن فرادة الحياة السياسية الفلسطينية في أنها تمحورت منذ قرن أو يزيد على مواجهة المشروع الصهيوني، ومساعيه المستمرة لاحتلال الأرض الفلسطينية، وهو الأمر الذي تمّ على مراحل متلاحقة ومتكاملة، وأخذ صيغاً مختلفة، توسلت أساليب متنوعة، وتوزعت على امتداد الزمن من القوة العسكرية العنيفة والمباشرة إلى الأساليب الناعمة والملتوية.

ولذلك، كان القرار السياسي الفلسطيني دائماً ملزماً بالاستجابة لتحدي المشروع الصهيوني القائم على إلغاء الآخر، من خلال قرارات سياسية فلسطينية معاكسة، هدفها منع هذا المشروع الاستئصالي من تحقيق أهدافه، أو استعادة كلية أو جزئية لما كان احتله من أرض الفلسطينيين وما سلبه من حقوقهم. وعلى هذا، فإن القرار السياسي، لكل من الطرفين المتصارعين، الفلسطيني والإسرائيلي، هو الوجه المعاكس لقرار الطرف الآخر، في صراع وجود يدور حول الهدف نفسه، وهو: ملكية وهوية الأرض الفلسطينية. ومن هنا، فإن التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني هو شأن واقع لا محالة. وقد مرّ ذلك بطوريْن مختلفيْن نوعياً: الطور الأول بقي سائداً حتى اتفاقات أوسلو سنة 1993؛ حيث قامت العلاقة بين القرارين الفلسطيني والإسرائيلي على قاعدة المواجهة، والتكيف المتبادل، بغرض تعظيم القوى، من أجل كسر إرادة الخصم، وجعله يذعن لمطالب عدوه. أما الطور الثاني، والذي بدأ مع اتفاقات أوسلو، واعتمد خيار التسوية السياسية مع "إسرائيل"، وشهد تحولاً نحو المصالحة والتعايش والتعاون. وقد كانت أولى فصوله اتفاقات كامب ديفيد، وصولاً إلى أوسلو، التي مثلت استسلاماً

* باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.




لإرادة العدو، الذي صاغ اتفاقاً على مقاس ميزان القوى السائد بين الطرفين، وكان على نحو أو آخر تشريعاً للاحتلال الإسرائيلي، الذي سعى ليحقق من خلال أوسلو، أي بالوسائل الناعمة، ما كان يبتغيه بالقوة من خلال احتلاله المباشر.

إذا كان لنا إيجاز التبدل الذي حدث بين الطورَيْن المشار إليهما، فهو انتقال العلاقة بين القرارين الإسرائيلي والفلسطيني من طور المواجهة، حتى وإن لم تكن متكافئة، وتدخل كلّ طرف في قرار الآخر بغرض تغييره، إلى طور التزام القرار السياسي الفلسطيني موجبات اتفاقات أوسلو. وهو اتفاق صِيغ على نحوٍ يكرس الاحتلال عملياً، مما جعل القرار السياسي الفلسطيني، وفي كلّ مرة، يُصاغ ليس على مقاس مصالح الشعب الفلسطيني، بل على مقاس مصالح الاحتلال التي اكتسبت قوة قانونية لها طابع رسمي وموثق دولياً. على هذه الخلفية سنتناول "التأثير الإسرائيلي على صياغة القرار الفلسطيني وإمكانات تحييده" خلال فترة أوسلو؛ 1993-2012.

## أولاً: السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الوضع الداخلي الفلسطيني:

عمدت "إسرائيل" للتأثير سلباً على القرار السياسي الفلسطيني إلى انتهاج استراتيجية حيال الوضع الفلسطيني الداخلي انضبطت في إطار جملة من المحددات أبرزها:

**أولاً:** الإبقاء على الاحتلال من أجل تحقيق مزيد من استيطان الأرض ومصادرتها، كما هو الحال في الضفة الغربية بما فيها القدس، أو من خلال التحكم المباشر أو السيطرة على المعابر والمنافذ البرية والبحرية والجوية، كما هو الحال مع قطاع غزة.

**ثانياً:** تضافر جهود قوى عديدة، محلية وخارجية، على محاولة إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، بما يخدم بقاء الأخير، أو عدم إزعاجه جدياً.

**ثالثاً:** إجهاض التنمية الاقتصادية في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

واصلت "إسرائيل" في تعاملها مع السلطة الفلسطينية في رام الله، احتلالها أراضي الضفة الغربية، خدمة لمواصلة وتكثيف توسعها الاستيطاني ومصادرتها لأراضي

الضفة، مع تركيز خاص جداً على مدينة القدس ومحيطها، بوصفها "العاصمة الأبدية والموحدة" لـ"إسرائيل"، بلغة الموقف الرسمي الإسرائيلي. أما في مجال التنمية الاقتصادية فيلخص الوضع القائم حالياً في الضفة الغربية، خير تلخيص، التقرير الذي كانت أصدرته "منظمة هيومن رايتس ووتش" في نهاية سنة 2010، وهو بعنوان: "تحت حُكم السياسات التمييزية... المستوطنون يزدهرون والفلسطينيون يعانون".

أوضح التقرير أن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية تتميز بقسوة ممنهجة ضدّ السكان الفلسطينيين، وتحرمهم من الاحتياجات الحياتية الأساسية بذرائع أمنية واهية دون سند مشروع لها أو مبررات مقبولة، بينما تُنعِم بمختلف الخدمات على المستعمرات اليهودية في الضفة وتصادر الأراضي لصالحها[1]. أدى ما تقدم إلى أن يعيش فلسطينيو الضفة الغربية في "كانتونات" منفصلة أو "معازل جغرافية واقتصادية" مقطعة الأوصال تعمل "إسرائيل" على إعادة تفتيتها وإعاقة تنميتها وإفقارها بحيث لا تعود صالحة للسكن فيهاجر سكانها للخارج، كما هو قائم حالياً.

أبقت "إسرائيل" على حصارها الأمني والاقتصادي لقطاع غزة، على الرغم من انسحابها منه منذ سنة 2005. وقد قامت سياسة الحصار الإسرائيلية هذه على أساس: "لا ازدهار ولا تنمية، على أن لا يتطور الوضع إلى أزمة إنسانية"، وذلك على الرغم من الدعاية الإسرائيلية والغربية، المكثفة والمضللة، بأن الدولة العبرية قد خففت من حصارها للقطاع وسمحت بإدخال كثير من المواد إليه، التي كانت منعت دخولها في السابق، خصوصاً في أعقاب جريمة الاعتداء على أسطول الحرية التركي في 2010/5/31. نشير في هذا السياق إلى أن إحدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، التي كان سرّبها موقع ويكيليكس المعروف، كشفت بأن "إسرائيل"، في حينه، أخبرت المسؤولين الأمريكيين المعنيين بأنها تهدف إلى إبقاء اقتصاد قطاع غزة على حافة الانهيار، دون أن ينهار بالفعل، وذلك لتجنب حدوث أزمة إنسانية في القطاع، وهو وضع من شأنه أن يضر بـ"إسرائيل"[2].

---

[1] انظر: هيومن رايتس ووتش، إسرائيل/ الضفة الغربية: فصل وانعدام للمساواة، 2010/12/19، في:
http://www.hrw.org/en/news/2010/12/18

[2] See WikiLeaks: Israel aimed to keep Gaza economy on brink of collapse, *Haaretz*, 5/1/2011, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/wikileaks-israel-aimed-to-keep-gaza-economy-on-brink-of-collapse-1.335354




## ثانياً: خلفية التأثير الإسرائيلي على القرار الفلسطيني: اتفاقيات أوسلو:

يعود بنا نقاش موضوع التأثير الإسرائيلي على القرار السياسي الرسمي الفلسطيني إلى اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس، الذي أبقى الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها وجني مكاسبها بيد "إسرائيل"، في حين ترك للسلطة الفلسطينية المشكلات والأعباء ومسؤولية حلها، كما ربط اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بـ"إسرائيل"؛ فضلاً عن أنه ألزم الفلسطينيين بالتنسيق الأمني مع الإسرائيليين، بما يحفظ "الهدوء" ويقضي على ما يُسمى بـ"الإرهاب"، وهو أمر حوّل السلطة الفلسطينية عملياً إلى "سور واقٍ" و"وكيل" أمني لـ"إسرائيل"، يحميها من غضب الجمهور الفلسطيني.

وبناء عليه، فإن دخول منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم السلطة الفلسطينية، في "عصر أوسلو"، وما نتج عن ذلك من ترتيبات على الأرض منذ توقيع الاتفاق سنة 1993، جعل الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في صناعة القرار السياسي لكل من قيادتي منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. نقول ما تقدم، لأن اتفاقية أوسلو أدت إلى انتقال معظم قيادات "المقاومة" للإقامة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وألزمت المنظمة بعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وبإقامة سلطة وطنية يتحكم الإسرائيليون في مدخلاتها ومخرجاتها، وارداتها وصادراتها، وتحويل أموالها وتنقل أفرادها وقياداتها[3].

أعطى ما تقدم الإسرائيليين فرصاً واسعة جداً لاستخدام أدوات ضغط هائلة على القيادة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، من خلال تعطيل مؤسساته واعتقال قياداته وخنقه سياسياً وأمنياً واقتصادياً وتدمير بناه التحتية. وقد أصبح السلوك الإسرائيلي المحتمل محدِّداً أساسياً في صياغة القرار السياسي الفلسطيني الرسمي، بما في ذلك أمر الوحدة الوطنية الفلسطينية، وما تستدعيه هذه من نقاشات ومفاوضات تقتضيها المصالحة الفلسطينية، وموجبات إعادة ترتيب البيت الفلسطيني[4].

[3] محسن محمد صالح، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، موقع الجزيرة.نت، 2012/9/24، انظر:
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/5b2e1d67-a219-4038-977a-31357660cabb

[4] المرجع نفسه.

مع الأسف، لقد جعل اتفاق أوسلو تدخُّل "إسرائيل" في القرار السياسي الفلسطيني المتعلق بالسلطة، يتم بموجب اتفاق رسمي جرت صياغته لصالح الاحتلال تماماً.

ترتب على اتفاقات أوسلو نشوء نخبة سياسية فلسطينية في الضفة الغربية، تكونت على هامش السلطة، وعاشت في اغتراب عن الشعب وقضاياه، وذلك في ضوء غياب النظام الديموقراطي والعلاقة السليمة بين المال والسلطة؛ إذ اعتقدت قيادة السلطة الفلسطينية منذ إنشائها بأنه يحق لها أن تحقق الثراء لنفسها ولحلقات حولها، وأن تنشىء "سُلالات من أصحاب المناصب الرفيعة"، بل نظاماً كاملاً قائماً على الزبائنية؛ وما قد يترتب عليها من الفساد والإفساد، وذلك على حساب معايير الكفاءة والمهنية والتنمية في الأراضي الفلسطينية، وهو أمر لم يسهم فقط في تدهور الأمن الاقتصادي والاجتماعي، بل في كامل المنظومة الأخلاقية والبنية الاجتماعية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، وربما تعداها إلى ما سواها.

وفي هذا الإطار لا يغفل المراقب عن دور الاحتلال الإسرائيلي في تعطيل التنمية المستدامة والحقيقية في الأراضي الفلسطينية، وسعيه إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً هامشياً بالاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث أفضى بروتوكول باريس، الملحق الاقتصادي لاتفاقات أوسلو[5]، إلى هيمنة "إسرائيل" بالكامل على الاقتصاد الفلسطيني وضمان تبعيته الكلية والبنيوية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن هنا، فإن "إسرائيل" تستغل قدر استطاعتها، وأحيانا فوق حاجتها، الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، من ماء ومقالع ومناجم وأراضٍ زراعية، وذلك على حساب مصالح واحتياجات المواطنين الفلسطينيين[6].

لقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف سنة 1991 نحو 216 ألف مستوطن. وقد تضاعفت المشاريع الاستيطانية وأعداد المستوطنين

[5] See Gaza-Jericho Agreement, Annex IV, Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the P.L.O., representing the Palestinian people, Paris, 29/4/1994, Israel Ministry of Foreign Affairs, http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Gaza-Jericho+Agreement+Annex+IV+-+Economic+Protoco.htm?DisplayMode=print

[6] Amira Hass, Someone tell the Palestinians: It's the occupation, stupid!, *Haaretz*, 10/9/2012, http://www.haaretz.com/news/features/someone-tell-the-palestinians-it-s-the-occupation-stupid-1.463777

اليهود خلال الفترة الممتدة 1994-2011، فوصل عدد المستوطنين مع نهاية سنة 2011 إلى نحو 540 ألف مستوطن بمن فيهم مستوطنو شرقي القدس[7].

كما تنافس منتجات "إسرائيل" المستوردة الإنتاج الفلسطيني المحلي منافسة غير متكافئة؛ فهي مثلاً تقدّم الماء للمزارعين الإسرائيليين بسخاء، وبالمقابل فإنها تعمل على إعاقة الزراعة الفلسطينية من خلال أساليب شتى، لعل أهمها تقنين استخدام المياه ورفع كلفته، وهو أمر يؤدي إلى خراب مزارع الخضراوات. وفي ضوء ذلك، يمكن لنا وضع السياسة الإسرائيلية في تزويد البيوت في الخليل وبيت لحم بماء الشرب مرة كلّ شهر فقط. كذلك فإنه بسبب رفض "إسرائيل" ربط مساكن المواطنين الفلسطينيين في المنطقة (ج) بشبكة الماء، يتوجب على عشرات الآلاف من بينهم شراء الماء بشكل دائم، كما أن ذلك يضطرهم في الصيف إلى شراء الماء بأسعار تبلغ أضعاف الأسعار التي يدفعها "جيرانهم" من المستوطنين الإسرائيليين[8]. أما وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية في رام الله محمد اشتيه، فأكد في شباط/ فبراير 2011 أن "إسرائيل" تسرق حوالي 600 مليون متر مكعب سنوياً من الموازنة المائية للضفة الغربية والتي تقدر بـ 800 مليون متر مكعب سنوياً"[9].

وفي السياق ذاته تفرض "إسرائيل" على الفلسطينيين أن يتنقلوا عبر طرق التفافية في كلّ مدن وقرى وبلدات الضفة الغربية، وهو ما يفرض تكاليف إضافية باهظة على الاقتصاد الفلسطيني، كان يمكن استثمارها في إنشاء مدارس وعيادات وطرق وغيرها. يضاف إلى ذلك أن الدولة العبرية تسيطر على المجال الإلكترومغناطيسي، وتقيّد بذلك جدوى وربحية شركات الهواتف المحمولة الفلسطينية وصناعة "الهاي تيك" الفلسطينية[10].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن "إسرائيل" تمنع الفلسطينيين في قطاع غزة من تصدير إنتاجهم الزراعي والصناعي، كما تمنع الصيادين هناك من الإبحار أكثر من ثلاثة أميال بحرية على خلاف ما نصّ عليه اتفاق أوسلو الذي كان يسمح لها بعشرين ميلاً. وعليه

---

[7] محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ص 74.

[8] Amira Hass, *op. cit*.

[9] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2011/2/9.

[10] Amira Hass, *op. cit.*

أصدرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية تقريراً أفاد بأن السيطرة الإسرائيلية تسببت بخسارة للاقتصاد في مناطق السلطة في سنة 2010 بلغت 6.8 مليارات دولار أمريكي سنوياً[11].

وعلى ما يبدو فإن الرقم المذكور للخسارة السنوية ليس إلا جزءاً يسيراً من الخسارة الحقيقية على ما أشار تقدير حديث للموقف نشره مركز الزيتونة بشأن تحديد الكلفة التي يدفعها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سنوياً جراء الاحتلال. يقول التقدير: ثمة رقم متداول يقول إن خسارة الاقتصاد الفلسطيني سنوياً بسبب الاحتلال، تبلغ 6.8 مليارات دولار، أي أكبر من الناتج المحلي سنة 2012، المقدَّر بحوالي ستة مليارات دولار، أي أنه مقابل كلّ دولار ينتجه الفلسطيني يخسر ما يساويه جراء الاحتلال. توفير الناتج المحلي المهدور، يعني توفير دخل وطني مساو تقريباً، ما يعني أيضاً توفر ضريبة دخل للسلطة تبلغ حوالي مليار دولار سنوياً، تعادل المساعدات الخارجية الموعودة تقريباً[12].

استناداً إلى قاعدة منهجية سليمة علمياً، يقول تقدير الموقف، إنه إن أمكن "استخراج الرقم الافتراضي الصحيح للناتج الفلسطيني، وبناء عليه يمكن استخراج الفرق بينه وبين الناتج الفعلي، فنكون أمام تقدير الخسارة السنوية". يبلغ الناتج المحلي الافتراضي، قياساً ببلدٍ كلبنان "حوالي 45 مليار دولار، أي سبعة أضعاف الناتج الفلسطيني، الذي يحقق خسارة سنوية تُقدَّر والحال هذه بحوالي 40 مليار دولار"[13]، أي حوالي سبعة أضعاف الناتج المحلي السنوي الفعلي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي لا يتجاوز، وفق أحسن التقديرات، سبعة مليارات دولار.

على الرغم مما تحقق لـ"إسرائيل" من مصالح وإنجازات جراء اتفاق أوسلو، فإنها في المقابل لم تسهم في تقديم أيّ إنجاز حقيقي للسلطة، يمكنها أن تستثمره أمام شعبها. على العكس من ذلك، فقد استمرت الدولة العبرية في بناء المستوطنات، وتقطيع أوصال

---

[11] *Ibid.*

[12] حسين أبو النمل، أزمة المالية العامة الفلسطينية: مداواة العرَض وإبقاء المرَض!، سلسلة تقدير استراتيجي (48)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2012، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/25381.html#.UIfG_WeibrQ

[13] المرجع نفسه.




الأراضي الفلسطينية، وسياستها في التهويد، كما أبدت في الوقت ذاته عدم جدية في الوصول إلى حلّ سياسي، وبات واضحاً أن ما يمكن أن تقدمه "إسرائيل" في إطار أيّ تسوية سياسية لا يمكن أن يرقى إلى الحد الأدنى الذي يطالب فيه أكثر الفلسطينيين "اعتدالاً".

يستهدف التأثير الإسرائيلي – الصهيوني الوعي الفلسطيني في المجمل، فهو يسعى إلى دفع الفلسطينيين للاعتقاد بأن "إسرائيل" لا يمكن هزيمتها ولا حتى مواجهتها أو مقاومتها، وهو ما يُعْرَف بكيّ الوعي، وقد استطاعت الأيديولوجية الصهيونية، التي ما زالت تحكم "إسرائيل"، التأثير على القرار الفلسطيني في مواضيع مهمة، لعل أبرزها: الهدف الأساسي الذي قامت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية، وهو تحرير فلسطين، حيث تنازلت عنه المنظمة، ومن ثم جرى تغيير الهدف إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تنازلت عنه أيضاً بعض قيادات المنظمة والسلطة. أما فيما يتعلق باستراتيجية الكفاح المسلح أو أيّ شكل آخر من أشكال المقاومة، فإن القيادة الفلسطينية ما زالت تصر على أسلوب وحيد هو التفاوض، وتعدّ ضبط الأمن، بمعنى حماية "إسرائيل" من هجمات الفلسطينيين، بين أهم إنجازاتها، جاهدةً منع حدوث أية انتفاضة جديدة.

تسعى "إسرائيل" في قطاع غزة إلى تحقيق هدف مختلف وأقل اتساعاً، هو إرغام حركة حماس على الاعتراف بها. تجدر الإشارة هنا، إلى أن "إسرائيل" منذ ولاية رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، الذي وضع في عهده إتفاق أوسلو، لم تكن تنوي السماح للفلسطينيين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة في إطار أيّ تسوية سياسية؛ حيث قال رابين أمام الكنيست قبل اغتياله بشهر تقريباً بأنه يرى الحل الدائم في إطار "دولة إسرائيل" التي تتضمن معظم الأرض التي كانت تحت الحكم البريطاني، وإلى جانبها "Palestinian entity" أي كيان فلسطيني تابع وليس دولة فلسطينية مستقلة.

عمدت "إسرائيل" إلى استخدام جملة أدوات للتأثير على القرار الفلسطيني، ومن أبرزها: الاستخدام المباشر للقوة العسكرية. فعندما فشلت مفاوضات كامب ديفيد

على اتفاقات الحل النهائي في سنة 2000 بسبب التعنُّت الإسرائيلي، واندلعت انتفاضة الأقصى، قامت "إسرائيل" باجتياح الضفة الغربية، واحتلت من جديد ما كانت انسحبت منه سابقاً بالإضافة إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة. فقد سقط خلال انتفاضة الأقصى (2000-2005) حوالي 4,242 شهيداً[14]، وبلغ عدد المنازل التي دمرت بشكل كلي وجزئي 71,470 منزلاً، وعدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 316 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، كما تمّ تحويل 43 مدرسة إلى ثكنات عسكرية. وقام الإسرائيليون باقتلاع وتدمير 1.355 مليون شجرة. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسر منذ اندلاع الانتفاضة وحتى 2005/9/29 نحو 15.6 مليار دولار[15].

أما حين رفضت حماس شروط اللجنة الرباعية، فقد صعَّد الجيش الإسرائيلي من عدوانه على غزة أيضاً بشكل غير مسبوق، فشنَّ هجوماً واسعاً عليها في الفترة 2008/12/27-2009/1/18، تحت اسم "الرصاص المصبوب" Cast Lead، ولمدة 22 يوماً، وأسفر عن سقوط 1,334 شهيداً، وبلغ عدد الجرحى 5,450، نصفهم من الأطفال[16]. وقد تكبد قطاع غزة خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة هذا العدوان[17]، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار[18]. وأظهر تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تدمير العدوان 4,100 مسكن

---

[14] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html

[15] انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، في:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059




بشكل كامل، وكذلك دمرت مقرات للحكومة والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى 17 ألف مسكن آخر دمرت بشكل جزئي[19].

وبالإضافة إلى استخدام القوة، جرى استغلال بؤس الوضع الاقتصادي المزري، الذي سبقت الإشارة إليه، حيث جعلت "إسرائيل" الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها، وعاجزاً عن إعالة نفسه، وهو يعتمد على الدول المانحة التي تربط المساعدات باستمرار المفاوضات العبثية وإبقاء المسار السياسي حياً شكلياً، وفي الوقت ذاته، دفع الفلسطينيين لتقديم مزيد من التنازلات لـ"إسرائيل" بدعوى "دفع عملية السلام قُدماً"[20].

واستمر استخدام "إسرائيل" للقوة العسكرية على قطاع غزة، وكان من أبرزه العدوان الذي شنته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 تحت اسم "عامود السحاب" حيث سقط 191 شهيد، و1,492 جريح بحسب تقرير وزارة الصحة[21]. وبحسب وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة فقد تمّ تدمير 200 وحدة سكنية بشكل كامل، بالإضافة إلى ثمانية آلاف وحدة تعرضت لأضرار جزئية. وقدرت الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة الأضرار المباشرة وغير المباشرة بأكثر من 1.2 مليار دولار[22].

وإذا ما أحصينا عدد الشهداء الفلسطينيين خلال الفترة 1994-2011 فسنجد أن القوة العسكرية الإسرائيلية قد حصدت ثمانية آلاف شهيد، كما يوضح الجدول التالي:

---

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059

[20] حول الفكرة نفسها، انظر مداخلة أحمد خليفة في هذا الكتاب، ص 133.

[21] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، 2012/12/3، انظر: http://www.moh.gov.ps/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=7243:191---1492---------------&catid=34:2011-06-02-06-27-00&Itemid=92

[22] **السفير**، 2012/12/3، انظر: http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2322&ChannelId=557:84&ArticleId=226&Author=%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AD%D9%84%D9%88%D8%AA

**جدول رقم 4: عدد الشهداء الفلسطينيين خلال الفترة 1994-2011**[23]

| السنة | 1994-2000/9/28 | انتفاضة الأقصى 2000/9/29-2005/12/31* | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الشهداء | 347 | 4,242 | 692 | 412 | 910 | 1,181 | 98 | 118 | 8,000 |

* وحسب إحصائية أعدّتها جريدة هآرتس، فقد استشهد في السنوات الخمس للانتفاضة 3,333 فلسطينياً، بينهم 425 فلسطينياً استشهدوا في السنة الخامسة للانتفاضة. وتشير الإحصاءات الفلسطينية الرسمية إلى استشهاد 286 فلسطينياً خلال سنة 2005.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باعتقال عشرات الآلاف من الفلسطينيين على مدى السنوات الماضية. ويوضح الجدول التالي عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية في نهاية كلّ سنة في الفترة 2005-2011.

**جدول رقم 5: عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 2005-2011**[24]

| | 2005/12/31 | 2006/12/31 | 2007/12/31 | 2008/12/31 | 2009/12/31 | 2010/12/31 | 2011/12/31 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعتقلون | 9,200 | 11,000 | 11,500 | 9,000 | 7,500 | 7,000 | 4,315 |

## ثالثاً: إمكانية تحييد التأثير الإسرائيلي في القرار الفلسطيني:

يبدو واضحاً أن تقديم مقترحات بشأن إمكانية تحييد التأثير الإسرائيلي على القرار الفلسطيني تقترن بفهم طبيعة هذا التأثير من جهة، ومجالاته وحجمه من جهة أخرى. فالحديث عن المشهد الإسرائيلي – الفلسطيني لا يتلخص في طرف أول محتلٍّ وطرف ثانٍ واقع تحت الاحتلال فحسب، بل أيضاً في أن الطرف الأول المحتل يسعى لإلغاء وجود الطرف الثاني، بالمعنى الحرفي والشامل للكلمة. ولعل الأخطر أن ذلك يتم تحت دعاوى وادعاءات دينية توراتية. ومن هنا، فإن هذا المشهد لا يشبه في تفاصيله النفوذ الأمريكي

[23] يوضح الجدول عدد الشهداء خلال الفترة 1994-2000/9/28 بحسب إحصائية مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم والتي تعطي عادة أرقام أقل من تلك التي تعطيها الأرقام الفلسطينية. انظر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة – بتسيلم، عدد القتلى في الانتفاضة الأولى، معطيات وإحصائيات، 2010/5/9، في:
http://www.btselem.org/arabic/statistics/first_intifada_tables
أما بالنسبة لعدد الشهداء خلال انتفاضة الأقصى، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، في:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html
أما خلال السنوات 2006-2011، انظر سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت لتلك السنوات.

[24] هذا الجدول مستخلص من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2005-2011، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

وتأثيره في صناعة القرار في بعض دول العالم، ومنها الدول العربية على سبيل المثال، أو حتى النفوذ الروسي وتأثيره في صناعة القرار في بعض الجمهوريات التي كانت منضوية تحت مظلة الاتحاد السوفييتي سابقاً. ففي الحالة الفلسطينية، يدور الحديث عن شعب يتعرض لعملية نفي وإلغاء، من قِبل المحتل الإسرائيلي الذي يستخدم لتحقيق ذلك كافة أشكال أدوات القهر والإكراه، ومختلف أدوات الضغط على القرار السياسي الفلسطيني؛ القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وتأسيساً عليه، فإن الحديث عن تحييد التأثير الإسرائيلي في القرار الفلسطيني يعني بوضوح الحديث عن إنهاء الاحتلال، أي النضال الفعَّال وبكافة الوسائل من أجل نيل الحقوق الفلسطينية والاستجابة الكفوءة لتحديات الخارج والداخل على حدٍّ سواء. لكن الذي يبدو أن قولنا هذا من قبيل الأماني، فقد كشفت التظاهرات التي اجتاحت الضفة الغربية في أوائل أيلول/ سبتمبر 2012، عن أن السلطة الفلسطينية تتمسك بدبلوماسية عاجزة عن إنهاء الاحتلال ولا تجهد نفسها حتى لإقرار سياسة اقتصادية داخلية تقدر عليها، من نوع تقليل الفروق الاقتصادية بين فئات الموظفين والمجتمع، كذلك وقف "مظاهر الفساد والهدر" في أجهزة السلطة، واستنهاض طاقات الأمة لمواجهة التحديات الخارجية وتغيير الواقع الفلسطيني الراهن.

نختم بالقول: لعل حالة الانتفاضات والتغيير التي يشهدها العالم العربي تعطي أملاً بإمكان حدوث تغيير إيجابي حقيقي في الوسط الفلسطيني. غير أن المدخل الحقيقي لمشروع وطني جاد، هو إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، تحت مظلة فلسطينية واحدة تسع الجميع، وتستفيد من طاقات الجميع، وبناء على ميثاق وطني جامع، وعلى برنامج سياسي متوافقٍ مع الثوابت، تنفذه قيادة وطنية منتخبة، تلتزم بأولويات العمل الوطني، بعيداً عن الضغوط والحسابات الخارجية[25]. إن من الضروري أن يستعيد الداخل والخارج الفلسطيني دوره في مشروع وطني واحد فاعل، وتستعيد منظمة التحرير دورها الذي تضاءل مع الزمن ليصبح وكأنه دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية وأداة من أدواتها؛ وبحيث تعود السلطة إلى حجمها كأحد أدوات العمل الوطني الذي توجهه المنظمة بعد إعادة بنائها وإصلاح مؤسساتها. وبغير ذلك سيبقى المأزق الفلسطيني على حاله، وإن قُدِّمت بعض الإجراءات والمسكنات من هنا وهناك، فإنها حلول مؤقتة تعمل على ترحيل الانفجار؛ إذ يبدو من خلال قراءة الواقع بأن "الربيع الفلسطيني" لم يعد بعيداً.

[25] محسن محمد صالح، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، موقع الجزيرة.نت، 2012/9/24.

# مداخلة حول التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني

**أ. أحمد خليفة***

إن التأثير الإسرائيلي على الوضع الفلسطيني واضح وعناصره واضحة في كلّ ما يتصل بحياة الفلسطينيين، وسياساتهم، وقراراتهم، ومصيرهم ومستقبلهم، والوسائل الإسرائيلية المتبعة في ذلك واضحة أيضاً.

لكن هناك مشكلة في القرار الفلسطيني. فما هو هذا القرار؟ وما معنى التأثير الإسرائيلي على القرار؟ وأيّ نوع من القرارات هو؟ هناك قرارات سياسية، واستراتجية، وقرارات متعلقة بالهدف...، ولكن هل هناك قرار فلسطيني موحد؟ وإن كان هناك قرار موحد، فمن يأخذ هذا القرار؟ هل "إسرائيل" تريد أن تؤثر على القرار الفلسطيني الموحد؟ أم على أكثر من شكل من أشكال القرارت؟

في الحقيقة، عند التفكير في هذه الأسئلة، نجد أنه لا يوجد قرار فلسطيني موحد، ولا يوجد جهة تُمثل كلّ الشعب الفلسطيني تتخذ هذا القرار. أصبح هناك أكثر من جهة تتخذ قرارات سياسية ومهمة. هناك جهتان في قلب صناعة القرار: حماس والسلطة (لا يجب التماهي بين فتح والسلطة، هناك فرق بينهما).

كما قال عالم الاجتماع الفلسطيني المرموق جميل هلال: "في الحقل الفلسطيني الآن يوجد قوتان هناك حماس وفتح، ولا يوجد هناك مؤسسات يمكن اعتبارها شرعية أو مرجعية أو محط ثقة، التي هي تتخذ القرار".

السلطة تتخذ القرار عبر زمرة موجودة في قيادتها (محمود عباس وعبد ربه...). وما يسمى المؤسسة الفلسطينية الرسمية التي تقول إنها صاحبة القرار؛ تكون أحياناً اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير أو القيادة الفلسطينية أو المجلس الثوري في فتح، أو المجلس المركزي للمنظمة، أو لجنة متابعة المبادرة العربية التابعة للجامعة العربية من أجل أن تصادق على القرار.

* باحث وخبير في الشؤون العبرية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ومستشار تحرير **مجلة الدراسات الفلسطينية** التي تصدر عن المؤسسة بالعربية.





من جهة أخرى، عند النظر في الحركة الصهيونية، نجد أسئلة موازية أيضاً. هل هناك قرار إسرائيلي؟ هل هناك إجماع أم قرار إسرائيلي موحد؟ من يأخذه وكيف تكون الآلية؟

الإجابة على الأسئلة السابقة لها صلة بالموضوع المطلوب مني التعامل معه (التأثير الإسرائيلي على ما يسمى القرار الفلسطيني)؛ وهنا أضيف: تأثير على ماذا؟ ومن؟ ولأية غاية أو هدف؟ الوسائل التي بيد الصهيونية والمتاحة لها لتؤثر على القرار الفلسطيني أين استخدمتها؟ ومتى؟ وما مدى نجاحها أو فشلها في التأثير الفعلي؟ وهنا أنا لا أتحدث فقط عن السنوات الأخيرة (منذ اتفاقية أوسلو) ووجود القيادة والسلطة الفلسطينية تحت الاحتلال في قبضة "إسرائيل".

هناك عدة نقاط أود توضيحها:

**أولاً:** الحركة الصهيونية لديها قرار؛ وهو إقامة دولة يهودية على كامل أرض فلسطين التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. كان الصهاينة قد قدموا من قبل مشاريع تغطي مساحات أوسع من فلسطين الانتدابية (فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky مثلاً، وحتى الحركة العمالية، كانوا يعدون شرق الأردن جزءاً من أرض "إسرائيل").

إذاً كان القرار إقامة دولة يهودية في "أرض إسرائيل"، وكان جزء منها في لبنان وسورية والأردن. وبرأيي أن هذا القرار تمّ اتخاذه، وما زال العمل عليه مستمراً. فالمشروع الصهيوني لم يكتمل من وجهة نظر الحركة الصهيونية و"إسرائيل".

في الوضع الراهن حيث يسيطر اليمين على الحكم في "إسرائيل" هناك نوع من التسارع والشراسة في محاولة استكمال المشروع الصهيوني. لكن من الناحية العملية، فالحكومات التي سبقت حكومة اليمين (وهي حكومات حزب العمل وحكومات الوحدة الوطنية)، كانت أيضاً مستمرة في محاولة استكمال المشروع الصهيوني.

**ثانياً:** يمنعون قيام دولة فلسطين؛ هناك وهم ساد في فترة من الفترات أن "إسرائيل" وافقت على إقامة دولة فلسطينية، بمن في ذلك إسحق رابين، وأنه لولا اغتياله لكُنَّا رأينا دولة فلسطينية. رابين في خطاب له بالكنيست في 1995/10/5، قبل شهر من اغتياله، طلب من الكنيست الموافقة والتصديق على اتفاقية أوسلو. فيقول: "نريد الوصول إلى حلّ دائم مع الفلسطينيين، لننهي الصراع الدموي بيننا. ونحن نرى الحل الدائم في دولة إسرائيل التي تتضمن معظم مساحة أرض إسرائيل، التي كانت تحت الحكم البريطاني

وإلى جانبها كيان فلسطيني، والذي سيكون بيتاً لمعظم الفلسطينيين. ونحن نريدها أن تكون كياناً أقل من دولة''. إذاً هو لم يوافق على دولة فلسطينية كاملة السيادة، ومع ذلك يرونه بطلاً للسلام في أدبيات معينة.

**الخطوات التكتيكية التي تلجأ إليها ''إسرائيل'' لتغطي سعيها لانجاز مشروعها:**

هناك رسالة غير منشورة من ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion لابن عمه سنة 1937، عندما أوصت لجنة بيل Peel بتقسيم فلسطين. القيادة الصهيونية وعلى رأسها بن جوريون وافقت على مشروع اللجنة، ولكن حصل نقاش كبير جداً. وكان ابنه ضدّ التقسيم فكتب بن جوريون رسالة يقول فيها لابنه: ''نحن في النهاية يجب أن نوافق، لأن حصولنا على دولة يمكّننا من إحضار مهاجرين، وأن يكون لدينا اقتصاد وجيش، ويمكن أن يهيئ لنا القوة لنستوطن في كلّ أنحاء فلسطين''. وهناك جملة محذوفة في الترجمة الإنجليزية لرسائل بن جوريون يقول فيها: ''يجب أن نطرد عرباً ونأخذ [يهوداً] مكانهم''. وكنتُ قد قمت بترجمة هذه الرسائل مؤخراً للأستاذ وليد الخالدي. وقد كتب بن جوريون في وقت لاحق في يومياته: ''هجرة العرب أهم انجاز تحقق في كلّ تاريخنا، حتى في فترة الهيكل الأول والثاني لم نحقق مثل هذا الانجاز؛ أن نحصل على مساحة مليون وربع دونم متتابعة، سهلية وخالية من السكان عرب''. ويضيف بن جوريون رداً على الاعتراضات على تهجير الفلسطينيين، فيقول: ''علينا قبل كلّ شيء أن نتحرر من وهم التفكير والإرادة والاعتقاد المسبق أن هذا التهجير غير ممكن. أرى صعوبة أن تقتلع انجلترا [التي تحتل فلسطين] مئة ألف عربي، لكن نحن يجب أن نبقى متقنعين بذلك، ونصر عليه، ونزيل افتراض أنه غير ممكن''.

أنا أذكر هذه الجمل لأرى ماذا تفعل السلطة الفلسطينية عندما تتحدث عن موازين القوى. ما أريد أن أقوله أن ''إسرائيل'' ماضية في مشروعها الصهيوني وأدواتها معروفة (استيطان، مصادرة أراضي، سيطرة على المياه، هدم منازل، السيطرة الاقتصادية).

إن العنوان الجامع للسياسة الإسرائيلية هو استمرار السيطرة على الضفة الغربية، ريثما تتوفر الظروف من أجل إحداث تهجير للفلسطينيين منها. إن هناك أناساً يقولون إن تهجير الفلسطينيين أمر مستحيل حالياً، ولكن لا يجب أن نستبعد ذلك من تفكيرنا.

هناك هجرة بقوة ناعمة تحدث منذ احتلال ''إسرائيل'' للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، حيث ظهرت مؤخراً أرقام موثقة؛ تشير إلى أن هناك 250 ألف فلسطيني





هُجّروا، منهم مئة ألف سحبت الإقامة الدائمة منهم بحيث لا يستطيعون العودة إلى الضفة الغربية في فلسطين. وبمعنى آخر من يَغِب ثلاث سنوات (يمكن تمديدها ثلاث سنوات أخرى) ولا يأتي خلالها، يسحب الإسرائيليون منه الإقامة، ليس فقط في القدس، ولكن في الضفة الغربية أيضاً. وبشكل عام، فالإقامة الدائمة في الضفة لا تحصل عليها إلا بإذن إسرائيلي، والسلطة لا تستطيع أن تعطيها.

أما من يقول من مكاسب أوسلو إدخال 200 ألف أو 500 ألف فلسطيني، فإن الرقم بحاجة إلى إثبات.

إن "إسرائيل" تعمل على تهجير الفلسطينيين. ومن يقل إن التهجير مستحيل فهو مخطئ. إن نتنياهو في جامعة بار إيلان في ندوة للطلاب نشرتها صحيفة جيروساليم بوست، انتقد الحكومة الإسرائيلية (عندما كان وزيراً للخارجية وليس رئيساً للحكومة) لأن الفرصة لم تكتمل لطرد العرب على نطاق واسع.

المشروع الصهيوني يتجه لتحقيق ماذا؟ ولأي هدف؟ إنه باختصار يريد أن "يكوي الوعي الفلسطيني". هذا تعبير من رئيس الأركان موشيه يعلون، بمعنى أن الفلسطينيين يجب أن يدركوا أنه من المستحيل أن يهزموا "إسرائيل"، ولا يمكن أن يقاوموا احتلالها، ولا يمكنهم مقاومة مشاريعها.

إن الحركة الصهيونية ما زالت تحكم "إسرائيل"، وما قيل عما يُسمى "بوست زيونيزم" أو ما بعد الصهيونية، أو أن هناك صهيونيين جدداً أو أنّ هناك جهات إسرائيلية فاعلة مستعدة للتخلي عن جوهر الفكرة الصهيونية أو أيّ من أسسها هو وهم، ودعاة هذا الطرح هم أقلية ضئيلة غير مؤثرة.

إن من أبرز مجالات التأثير الإسرائيلي على القرار الفلسطيني هو تمكُّنها من نزع تنازلات هائلة وخفض مطالب وأهداف الطرف الرسمي الفلسطيني، فقد أعلنت منظمة التحرير أولاً، أن هدفها هو تحرير كلّ فلسطين ثم تنازلت عنه. ثم أعلنت أن الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على قطاع غزة والضفة وتبادل أراضي وعودة اللاجئين.

"إسرائيل" نجحت من خلال اتفاق أوسلو في تغيير القرار الفلسطيني المستند إلى الميثاق الوطني الفلسطيني. فقامت قيادة المنظمة بإلغاء جوهر الميثاق الوطني. وضاعت المرجعية لحساب قرارات الأمم المتحدة، على الرغم أن القيادة فلسطينية تزعم لنفسها أن لها حقّ أخذ القرار والتفاوض!

واستطاع الإسرائيليون دفع قيادة منظمة التحرير لوقف المقاومة المسلحة والكفاح المسلح.

هناك تصريحات لأبي مازن بعد سنوات من فشل المفاوضات يؤكد فيها على أن الخيار الوحيد هو "المفاوضات ثم المفاوضات"! وفي رسالة له يقول "الخيارات كلها مطروحة إلا حلّ السلطة أو سحب الاعتراف بإسرائيل". وأضاف "ما دمت رئيساً للسلطة الفلسطينية فلن اسمح باندلاع انتفاضة جديدة مهما كان شكلها؛ أما الذين يتحدثون عن المقاومة والانتفاضات المسلحة، فليفعلوا ذلك بعيداً عن الشعب الفلسطيني". أما عن انجازه الأساسي فقال: "إنجازي الأساسي: لدي شيء واحد وهو الأمن". وأضاف: "بعد إخفاق انتفاضتين سابقتين، أصبح ما من أحد يرغب في رؤية المزيد من المواجهات الدائمة مع إسرائيل".

وقد وصف عباس وقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل" "بأنه كلام فارغ"؛ وقال: "لدينا أمن وهذا لمصلحتنا والتنسيق الأمني ليس لطرف واحد، ولكن أيضاً للأرض الفلسطينية، ونحن حريصون على التنسيق الأمني، لأننا نريد أمن المواطن، وبالتالي فإن ما يقال في هذا الشأن هو مزايدات رخيصة". ما هو هذا التنسيق الأمني؛ إنه باختصار اعتقال المقاومين، مصادرتهم الأسلحة، زجهم في السجون ومنع إصدار أيّ منشورات!

نجح التأثير الإسرائيلي في تغيير الهدف وفي تغيير الاستراتجية الفلسطينية. ولكن لا أقول أنه أضعف أو يأّس الشعب الفلسطيني في الضفة، لأن الجميع في الضفة ليس راضٍ عن الوضع السياسي هناك.

أما فيما يتعلق بغزة فالهدف مختلف وأقل اتساعاً. لكن يحاولون إرغام حماس على القبول بالشروط الرباعية: الاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف، توقف الكفاح المسلح، والاعتراف بأوسلو.

ومن جهة أخرى، فإن أبرز الأدوات والوسائل الإسرائيلية المستخدمة من أجل التأثير على القرار الفلسطيني تتلخص في:

**أولاً:** استخدام القوة العارية: فـ"إسرائيل" دولة احتلال؛ فمثلاً عندما لم يعجبهم قرار أبو عمار، عندما رفض أن يوقع اتفاقية كامب ديفيد، اجتاحت الضفة الغربية

واحتلتها. وعندما لم تقبل حماس أن تعترف بـ"إسرائيل" ولا أن تستجيب لشروط الرباعية، حاصرت قطاع غزة وحاولت اجتياحه وتدميره.

**ثانياً:** الاقتصاد: الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع مرعب نتيجة الضغط الإسرائيلي. إن اتفاقيات أوسلو وخاصةً الاتفاقيات الاقتصادية المعروفة باسم برتوكول باريس سنة 1994 جعلت الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. لم يعد الاقتصاد الفلسطيني إنتاجياً؛ ولا يوجد صناعة ولا زراعة، والعمالة تشتغل في "إسرائيل" لتحصل على قوتها اليومي، و"إسرائيل" تتحكم في جباية الضرائب. لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني عاجزاً عن معالجة نفسه؛ والضرائب لا توفر إلا جزءاً قليلاً من ميزانيته، ويعتمد على الدول المانحة والضرائب التي تجبيها "إسرائيل" كجمارك وتحولها لها. وبالتالي، فإن السلطة الفلسطينية واقعة بشكل واسع تحت الهيمنة الإسرائيلية، وإن تحرير القرار الوطني الفلسطيني يستدعي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ومشاركة كافة القوى الوطنية في الداخل والخارج.

# الفصل التاسع

# الولايات المتحدة وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

# الولايات المتحدة وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. إبراهيم شرقية – فريحات *

## مقدمة:

البعد الدولي في فهم أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ضروري؛ فـ"إسرائيل" أقيمت بقرار دولي (وعد بلفور Balfour Declaration)، وكذلك تمّ تقسيم فلسطين بقرار دولي (قرار التقسيم 181، وقرار 242)، والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية بدأت برعاية دولية (اتفاق أوسلو). حديثاً، مثّل الدور الدولي عنصراً حاسماً في الثورات العربية، سواء كان في مصر بتخلي أمريكا عن حليفها مبارك، أو في ليبيا من خلال التدخل العسكري المباشر للناتو، أو في اليمن من خلال التوصل إلى تسوية بموجب المبادرة الخليجية لانتقال السلطة هناك.

ولعل العامل الحاسم في زيادة الاعتماد في فضّ النزاعات على الجانب الدولي يعود بالأساس لتآكل حدود الدولة القومية، والذي جاء نتيجة لاستفحال ظاهرة العولمة، وانتشار وسائل الاتصال، والتقدم التكنولوجي، وزيادة الاعتمادية ما بين الدول في النظام الدولي الجديد.

لهذه الأسباب جميعها وجب التعاطي مع الجانب الدولي بدرجة عالية من الأهمية عندما نريد فهم الأزمة التي يعانيها المشروع الوطني الفلسطيني في الوقت الحالي، ومما لا شكّ فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ نصيب الأسد عندما يدور الحديث عن الجانب الدولي.

وعليه تحاول هذه الورقة البحث في الدور الأمريكي، وعلاقته بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني؛ وبالتحديد التأثير الأمريكي على صناعة القرار الوطني الفلسطيني بهذه المرحلة. وحتى نتمكن من فهم هذا الدور ستحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على مدخلات ومخرجات صناعة القرار السياسي الأمريكي وهامش التأثير الفلسطيني فيها

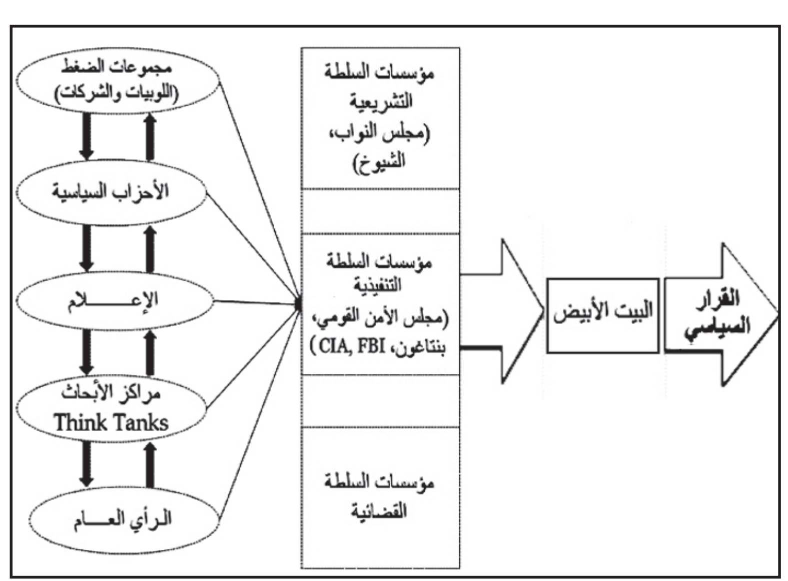
* زميل السياسة الخارجية بمعهد بروكنجز، وأستاذ النزاعات الدولية في جامعة جورجتاون، قطر.

وتأثير التدخل الأمريكي على المشروع الوطني الفلسطيني بشقيه الدولي والداخلي، ثمّ التطرق إلى إفرازات المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها، وأخيراً الحديث عن حلول كامنة؛ للتعاطي بشكل فاعل مع الدور الدولي والأمريكي لا سيّما بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

## أولاً: مدخلات ومخرجات صناعة القرار السياسي الأمريكي:

يبين الشكل رقم (1) أن القرار السياسي الأمريكي لا يصنعه فرد محدد سواء كان الرئيس أو غيره، وإنما تصنعه المؤسسة السياسية الرسمية المتمثلة بمؤسسات السلطات الثلاث: التشريعية (مجلس النواب House of Representatives ومجلس الشيوخ U.S. Senate)، والتنفيذية (مثل مجلس الأمن القومي National Security Council، البنتاجون Pentagon، مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI، جهاز المخابرات المركزية الأمريكية سي آي أي CIA، وغيرها)، ومؤسسات السلطة القضائية.

**شكل رقم 1: مدخلات ومخرجات صنع القرار السياسي الأمريكي**




ولعلّ المثال الأبرز والأحدث على تحكم المؤسسة السياسية، وليس الفرد، بالقرار السياسي الأمريكي هو المواجهة التي قادها الرئيس باراك أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعنوانها وقف الاستيطان في مناطق 1967.





إنَّ تصاعد حدّة المواجهة أظهر بوضوح كيف انتقلت المواجهة بين الطرفين، أوباما ونتنياهو، إلى الكونجرس الذي حسم المواجهة بالوقوف والتصفيق 29 مرة لنتنياهو خلال خطابه هناك في أيار/ مايو 2011؛ وهو عدد لم يستطع الرئيس الأمريكي نفسه الحصول عليه من برلمانه (الكونجرس). ثم رأينا كيف تراجع أوباما أخيراً بالكامل عن موقفه بضرورة وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المتعثرة.

إن الحال في مؤسسات السلطة التنفيذية ومواقفها من القضايا العربية لا يختلف كثيراً عنه في المؤسسات التشريعية، فالفرق بين النفوذ الإسرائيلي داخل مؤسسات السلطة التنفيذية والنفوذ الفلسطيني أو العربي شاسع هنا. فبينما يدفع اللوبي اليهودي بكلّ قواه لإيصال مناصريه إلى مواقع حساسة داخل هذه المؤسسات[1]، ما يزال الجانب العربي يناقش فيما إذا كان يجوز للمواطنين الأمريكيين المنحدرين من أصول عربية دخول هذه المؤسسات من عدمه، وذلك لأسباب ربما تكون ثقافية، أيديولوجية، سياسية، ...إلخ، وما يزال هذا الجدل غير محسوم.

والمؤسسة السياسية غير الرسمية هي الأخرى تسهم بشكل حيوي وفعال في مدخلات محتوى القرار السياسي الأمريكي أيضاً، مثل: الإعلام، مراكز الأبحاث، مجموعات الضغط (اللوبيات)، الشركات، الأحزاب السياسية، الرأي العام، وغيرها. وبدون الخوض في ميكانيكيات عمل هذه المجموعات جميعها، يلاحظ سيطرة الرواية الإسرائيلية للصراع مع الفلسطينيين على الغالبية الساحقة لهذه المؤسسات، أما التأثير الفلسطيني والعربي عليها فيعدّ محدوداً جداً. فعلى سبيل المثال يعاني الإعلام الأمريكي ما يمكن تسميته بالإجماع الإعلامي Media Consensus على الرواية الإسرائيلية، وعدم إفساح المجال الكافي للرواية الفلسطينية بالوجود في هذا المجال الإعلامي الشاسع.

الحال نفسه ينطبق إلى درجة كبيرة على الكثير من مراكز الأبحاث، التي تستفحل الرواية الإسرائيلية في عدد كبير منها، والتي تقدم لصانع القرار الأمريكي تفسيرها الخاص لمجريات الصراع، وتجعله حبيس أفكار قامت هذه المراكز بتزويدها.

[1] لاحظ وصول رام إيمانويل Rahm Emanuel إلى منصب كبير موظفي البيت الأبيض ما بين 2008-2009 والذي يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والأمريكية.

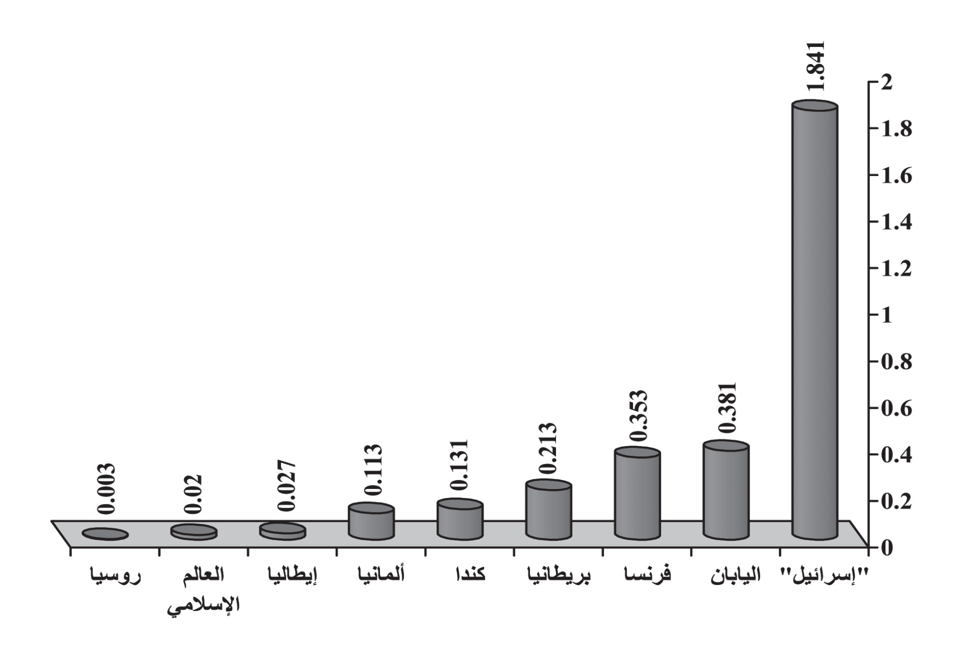



تحيز مرشحي الأحزاب السياسية للجانب الإسرائيلي ليس بغريب على أحد؛ حيث يصاحب الانتخابات عادة ما يمكن تسميته بموسم المزايدات على من سيخدم "إسرائيل" أكثر. وهذا يظهر بمقولة المرشح الجمهوري للانتخابات الرئيسية نيوت جنجريتش Newt Gingrich بأن "الفلسطينيين شعب مبتكر"[2]، وبزيارة المرشح الجمهوري ميت رومني Mitt Romney لـ"إسرائيل" والتي عدّ فيها القدس عاصمة "إسرائيل" على الرغم من أن الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية لا يعترف بذلك.

أما في ما يتعلق بنشاط اللوبيات فيظهر الشكل رقم (2) نصيب الفرد من إنفاق العالم الإسلامي والدول الصناعية الكبرى و"إسرائيل" على أنشطة اللوبي والعلاقات العامة خلال الفترة كانون الثاني/ يناير 1997 – كانون الأول/ ديسمبر 2002، حيث وصل نصيب الفرد من إنفاق "إسرائيل" إلى 1.841 دولار أمريكي لكل فرد، مقابل 0.02 فقط في العالم الإسلامي[3].



**شكل رقم 2: نصيب الفرد خلال الفترة 1997-2002 (بالدولار)**




---

[2] Gingrich Calls Palestinians an "Invented" People, Reuters News Agency, 9/12/2011, http://alturl.com/csvii (Last accessed 1/8/2012).

[3] مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، الولايات المتحدة الأمريكية، كانون الأول/ ديسمبر 2003.

جاءت سيطرة الرواية الإسرائيلية على الرأي العام أخيراً كمحصلة لهذه التفاعلات الإعلامية والحزبية، وربما أيضاً من خلال التعليم المدرسي. وبدون شكّ يستغل مرشحو الأحزاب السياسية هذا الرأي العام لاتخاذ قرارات تكون ذات تحيز إسرائيلي.

هذه العوامل جميعها تظهر أن التغير في البيت الأبيض، ووصول رئيس جديد هناك لن يأتي بالتغيير الكبير فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؛ كون القرار السياسي ليس مرهوناً بشخصٍ معين (الرئيس) أو المكتب البيضاوي (كما هو الحال لدى العديد من الأنظمة العربية)، وإنما بالمؤسسة السياسية الرسمية بالدرجة الأولى، والمؤسسة السياسية غير الرسمية بالدرجة الثانية.

ربما كان الرئيس باراك أوباما هو أحرص وأصدق رئيس أمريكي يأتي خلال العقود المنصرمة، ويحاول وبجدية منقطعة النظير إحراز اختراق على هذا الصعيد وبالتحديد بعد خطابه الشهير في جامعة القاهرة الموجّه للعالم الإسلامي. فبالرغم من مواجهاته المتعددة مع نتنياهو حول وقف الاستيطان، إلا أنه فشل فشلاً ذريعاً في إجبار نتنياهو على التراجع عن موقفه بالاستمرار في النشاطات الاستيطانية. بل إن المواجهة بين الاثنين انتقلت إلى ساحة الكونجرس الأمريكي الذي أظهر أن ولاءه لرئيس وزراء دولة أجنبية (نتنياهو) أكثر من ولاءه لرئيسه المنتخب، عندما يتعلق الأمر بـ"إسرائيل"؛ مما اضطر أوباما لتراجع مهين عن موقفه بخصوص تجميد الاستيطان كشريطة لاستمرار المفاوضات.

## ثانياً: التأثير الأمريكي في تفاقم الأزمة وصناعة القرار الفلسطيني:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ مؤتمر مدريد سنة 1991، ثمّ اتفاق أوسلو سنة 1993 على رعاية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وإمدادها بالدعم اللازم لاستمراريتها، حيث برز دور التأثير الأمريكي على الصعيدين الدولي والداخلي.





1. **الصعيد الدولي:** تجلى هذا التأثير في المواطن التالية:

أ. احتكار المرجعيات التفاوضية وحصرها في الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ سنة 1993 ما زالت أمريكا تشكل الوسيط والمرجع للمفاوضات، فهي بذلك ليست فقط فشلت بمهمتها كوسيط نزيه وذي قدرة على مساعدة المتفاوضين بالتوصل لاتفاق؛ بل إنها منعت نتيجة لاحتكارها هذه المرجعية تدخلَ أطراف دولية أخرى، ربما كانت أكثر قدرة على القيام بهذا الدور بنجاح.
وحتى اتفاق أوسلو الذي تمّ التوصل إليه بمعزل عن أمريكا، فكان لا بدّ من توقيعه رسمياً في البيت الأبيض، لتجسيد دور المرجعية الأمريكية المطلقة للمفاوضات. يشار إلى أن نظام الاحتكار هذا سمح فقط بوجود وكلاء أو متعاقدين من الباطن لهذه المرجعيات، يقومون بأدوار معيّنة، لإنجاز مهمات محددة، تساعد في احتكار المرجعيات، وتكريس سيطرة نظام الوكلاء. وكان نظام الرئيس السابق حسني مبارك أكثر من ممارس لهذا الدور، الذي كان يُطلب منه التدخل لتذليل عقبة معينة، قد تعكر صفو نظام الاحتكار. القرار الفلسطيني الرسمي بهذه المرحلة تمت قولبته، ليتفاعل ضمن هذا الإطار؛ إذ بإمكانه الاحتجاج والتظلم ولكن ضمن سقف أمريكي.

ب. تهميش دور المنظمات الدولية ذات الصلة كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ) والمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) وغيرها، وتسخير الجزء الآخر لتكريس الاحتكار والهيمنة الأمريكية، كمجلس الأمن الذي يحكم بسقف الفيتو الأمريكي. يُشار إلى أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو منذ تأسيس مجلس الأمن 84 مرة[4]؛ كان منها 42 فيتو[5] لإحباط مشاريع تدين "إسرائيل". والقرار الفلسطيني لم يستفد على هذا الصعيد من المحافل الدولية هذه لخدمة القضية الفلسطينية أو التوصل لحلّ عبر التفاوض، وكان أكثر ما حققه فقط إنجازات على المستوى الرمزي والمعنوي في المشاريع التي تمّ تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

[4] Inocencio Arias, "Humanitarian Intervention: Could the Security Council Kill the United Nations?," *Fordham International Law Journal*, Fordham Law School, New york, vol. 23, issue 4, 1999.

[5] Scrapping UN Veto Would Help U.S. Take on Russia, China, Bloomberg, 17/4/2012, http://tinyurl.com/bqqsog6 (Last accessed on 8/8/2012).

ج. تسويق منظومة قيم تفاوضية فريدة من نوعها، ربما تكون خاصة بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية؛ لم يكن لها أن تنجح لولا الشرعية الأمريكية لها. وقد عملت هذه المنظومة على إيجاد خلل بنيوي يحتم فشل المفاوضات.

هناك مجموعة من المبادئ التي تحكم أي مفاوضات دولية وهي التي تحدد بالنهاية فرص نجاحها؛ مثل توازن القوى بين الأطراف المتفاوضة، ووسيط نزيه ومحايد، وتمثيل المفاوضين لشعوبهم، وغيرها.

صحيح أن الوضع المثالي الذي تتوفر فيه المبادئ جميعها ربما لا يكون موجوداً دائماً، ولكن خصوصية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية هي أنها ربما تكون المفاوضات الوحيدة التي اختلت بها جميع المبادئ التفاوضية وليس جزءاً منها. فاختلال موازين القوة فاضح جداً، والوسيط الأمريكي منحاز جداً، والتمثيل الفلسطيني محدود جداً؛ ومع ذلك استطاعت الولايات المتحدة تسويق هذه المنظومة التفاوضية ولمدة 18 عاماً حتى الآن (سنة 2012). وعليه فليس من المستغرب أبداً في عالم التفاوض الدولي أن تؤدي هذه المفاوضات إلى الفشل الحتمي، وليس من المستغرب أيضاً أن يستقيل المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل من مهمته، وهو نفس الوسيط الذي نجح في التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة Good Friday Agreement[6] في إيرلندا الشمالية، حيث عملت الولايات المتحدة هناك على الضغط على الطرف الأقوى في الصراع، من أجل تعديل موازين القوة، حتى تحقق النجاح في النهاية في التوصل إلى الاتفاقية المذكورة[7].

وعلى العكس من ذلك عملت الولايات المتحدة في الحالة الفلسطينية على الضغط دوماً على الطرف الأضعف في المفاوضات (الفلسطيني) لزيادة الاختلال في موازين القوة المتباينة أصلاً، وهو ما جعل التوصل لاتفاق سلام مجرد سراب، وحوّل المفاوضات إلى عملية استسلام عوضاً عن ذلك.

[6] تعرف أيضاً باتفاقية بلفاست Belfast Agreement، جاءت حصيلة لعملية السلام في إيرلندا، حيث تمّ التوصل إلى الاتفاقية بين الحكومتين البريطانية والإيرلندية لتسوية النزاع في إيرلندا الشمالية، وتمّت المصادقة عليها باستفتاء شعبي في 1998/5/22، ووضعت حدّاً للنزاع بعد عقود من الصراع هناك. وقد لعب السيناتور الأمريكي جورج ميتشل دوراً محورياً في التوصل للاتفاقية، وهو نفس الوسيط الذي استقال من الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

[7] Naseer Aruri, "United States Policy and Palestine: Oslo, the Intifada and Erasure," *Race & Class*, Institute of Race Relations (IRR), vol. 52 (3), January 2011, pp. 3-20, Sage.




د. تأسيس معايير دولية، تعمل على قياس مطالب الشعوب، وإضفاء صفة الشرعية عليها من غيرها؛ مثل التصنيف السنوي الذي تجريه وزارة الخارجية الأمريكية للدول والمنظمات الداعمة "للإرهاب". وقد تمّ تطبيق هذه المعايير على المشروع الوطني الفلسطيني حيث تمت "شرعنة" القرار الفلسطيني، المنسجم مع المشروع التفاوضي فقط، وإلباس صفة "الإرهاب" على القرار الفلسطيني الخارج عن هذا الإطار؛ وبالتحديد محاصرة حركة حماس دولياً، حيث بقي تعامل المجتمع الدولي معها كمنظمة إرهابية طوال هذا الوقت.

2. **الصعيد الداخلي:** يظهر تأثير الدور الأمريكي في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني على الصعيد الفلسطيني الداخلي في المواطن الآتية:

أ. تأثير بنيوي يقوم على إيجاد مؤسسات سلطة فلسطينية قابلة للحياة فقط من خلال الدعم المالي الدولي. نظرياً، فإن المشروع الذي يقوده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزراءه سلام فياض، لبناء مؤسسات دولة، تقوم على الشفافية والمحاسبة والمهنية؛ حتى يقتنع العالم بأن الفلسطينيين مؤهلون لإقامة الدولة، وأن الدولة قائمة على الأرض بمؤسساتها، هو طرح فيه وجهة نظر. ولكن هناك مشكلتين أساسيتين في هذا المشروع تتمثل الأولى في الحاجة إلى السيادة، وهو ما لا يملكه عباس حتى تتم حماية هذه المؤسسات؛ والأخرى تتمثل في الاستقلالية المالية التي ستؤهل هذه المؤسسات للصمود والاستمرارية، إذا توقفت قناة الدعم المالي الدولي بين عشية وضحاها. ومثال الانتفاضة الثانية هو خير دليل على انهيار مؤسسات السلطة، التي بناها المجتمع الدولي أمام التدمير الإسرائيلي الممنهج لهذه المؤسسات.

كذلك سيبقى الدعم المالي الدولي لهذه المؤسسات محدوداً، بحيث لا يستطيع تحقيق الاستقلالية المالية[8]، التي يمكن لها أن تستقل بالقرار الفلسطيني عندئذٍ. ولذلك تبقى مؤسسات الدولة تفتقر إلى عامل الاستدامة Sustainability، والذي يعدّ شرطاً أساسياً في أيّ عملية تنمية حقيقية أو استقلال سياسي. وبهذا ينتقل مشروع بناء السلطة من حالة "الاعتمادية الضرورية"؛ على المجتمع الدولي

[8] ليس مصادفة أن تبقى السلطة الفلسطينية تكافح ومنذ تأسيسها لتأمين رواتب الموظفين ويبقى الحديث يدور دوماً عن "دفع نصف رواتب الشهر القادم أو جميعها أو لا شيء"، فبعد نحو عشرين عاماً يبقى مشروع السلطة غير قادر على تجاوز الأساسيات، رواتب الموظفين بهذه الحالة.

إلى حالة "الاعتمادية العضوية"؛ وهذا بدوره يلحق القرار الوطني الفلسطيني بالكامل بالمساعدات الدولية، لكون مؤسسات السلطة أصبحت تشكل عبئاً مالياً على القيادة الفلسطينية، ولأن وقف الدعم المالي الدولي يعني الزجّ بحوالي 180 ألف موظف قطاع عام إلى غياهب المجهول.

ب. صقل ثقافة محلية تتساوق والرؤية الدولية للتسوية؛ إذ الأمر لم يتوقف على بناء مؤسسات سلطة هشّة تفتقر للاستدامة والاستقلالية، بل إلى تأطير هذا النهج ضمن تيار فكري ومدرسة في العمل. فقد ظهر ما أصبح يعرف بظاهرة "الفيّاضية" Fayyadism[9]، وهذا بدوره أثّر على الأُطر والبنى الفكرية للقرار الفلسطيني، بحيث أصبح صانع القرار الفلسطيني يفكر ويقرر ضمن هذه المعطيات، كيف يحافظ على المؤسسات من الانهيار وكيف تدفع رواتب الموظفين للشهر القادم...إلخ.

ج. تشويه للقطاع الاقتصادي، وهو أحد روافع المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال إحداث ازدهار اقتصادي مُقَنَّع، ناتج عن الدعم المالي الدولي والأمريكي للقطاع العام؛ على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى الضرورية لبناء اقتصاد وطني مستدام. وهو الأمر الذي يحوّل المشروع الوطني إلى مؤسسات خدماتية، فقد أشار تقرير للبنك الدولي بأن نسبة النمو التي حققها الاقتصاد الفلسطيني، والتي بلغت 7.7% بين سنتي 2007-2011، قد حدثت بقطاعات الخدمات الحكومية والعقارات، بينما حصل تقلّص في القطاعين الزراعي والصناعي[10].

## ثالثاً: إفرازات تفاوضية:

قبل نقاش الحلول المتوفرة للتعاطي مع البعد الأمريكي في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، لا بدّ من الوقوف ملياً على معطيات أفرزتها المفاوضات

---

[9] نسبة إلى رئيس الوزراء سلام فياض الذي يقود هذا النهج من العمل الذي يقوم على بناء مؤسسات سلطة تؤهل، على الأقل نظرياً، لقيام دولة فلسطينية ولكنها مؤسسات تفتقد إلى السيادة والاستقلالية المالية، الأمر الذي يمكن أن يحولها إلى عبء على المشروع الوطني الفلسطيني.

[10] Palestinian Economic Growth Unsustainable - World Bank, BBC, 25/7/2012, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18979724 (Last accessed on 13/8/2012).




الفلسطينية – الإسرائيلية، وهو المشروع الذي تبنته الولايات المتحدة سبيلاً وحيداً لحلّ الصراع، وقادته ورعته منذ سنة 1993، رافضة بذلك حلول أخرى كالتوجه إلى مجلس الأمن أو غيره.

يجب الاعتراف أولاً بأن الاستراتيجية التفاوضية الحالية قد وصلت إلى طريق مسدود، فسواء كانت المفاوضات برعاية أمريكية مباشرة أم تحت رعاية اللجنة الرباعية التي تلعب الولايات المتحدة فيها الدور الرئيس، فالنتيجة واحدة. وإن 18 عاماً من التفاوض هي أكثر من كافية لإثبات فشل النموذج التفاوضي نفسه ضمن معطياته الحالية.

فالوسيط بهذه الحالة (الولايات المتحدة) إما فاشل في القيام بدوره كوسيط ماهر، يُقرِّب الأطراف إلى نتيجة، وإما متحيز لأحد الأطراف؛ وفي كلتا الحالتين يجب الاستغناء عن خدماته في هذا المجال. هذا الاعتراف مهم، لكونه يسهم في عملية يمكن تسميتها بـ"نضوج الاستراتيجية الفلسطينية"؛ بحيث يصبح من الضروري البحث عن استراتيجيات جديدة يمكن لها أن تحدث التغيير المنشود، بدلاً من الدوران في حلقة تفاوضية فارغة.

من ناحية أخرى، يجب التمييز بين الثابت والمتغير في العملية التفاوضية والرعاية الأمريكية لها. فالمفاوضات نفسها هي المتغير، والسياسيات المنفذة على الأرض هي الثابت. في الحالة التفاوضية الفلسطينية – الإسرائيلية فالمتغير هو المحادثات التقاربية[11] Proximity Talks، والمحادثات الموازية Parallel Talks، وتفاهمات ميتشل وتطمينات زيني، والرعاية الأمريكية والرعاية الرباعية، وغيرها الكثير من المتغيرات التي واكبت العملية التفاوضية. وللأسف تعاطى الفلسطينيون مع المتغير طوال الـ18 عاماً الماضية، يتنقلون من محادثات إلى مفاوضات، ومن تطمينات إلى تفاهمات، ومن رعاية أمريكية إلى رعاية أوروبية؛ بينما استمر الثابت المتمثل بالاستيطان وتهويد القدس يسير على وتيرة واحدة طوال فترة المفاوضات. وعليه فربما كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبته القيادة الفلسطينية هو الجلوس على طاولة المفاوضات، وإذا ما كان هناك عملية بناء ولو لبيت واحد في مستوطنة.

---

[11] يعرف هذا النوع من المباحثات على أنه عملية دبلوماسية، يقوم خلالها ممثل حيادي بإجراء مباحثات منفصلة بين أطراف نزاع معين، لا يكون لديهم الرغبة أو الاستعداد للقاء وجهاً لوجه.

من الإفرازات الأخرى التي أظهرتها التجربة التفاوضية هو أن استراتيجية "السلوك المهذب" الذي يتم مكافأته من قبل الأطراف المعنية، والذي يتبناه الرئيس عباس، قد يعمل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تمّ على أساسه منحها مشروع مارشال Marshall Plan لإعادة إعمار أوروبا؛ أو قد يعمل في اليابان والتي تمّ التوقيع معها على اتفاقية سان فرانسيسكو San Francisco Treaty سنة 1951[12]، التي منحت اليابان الاستقلالية وأنهت الاحتلال الأجنبي فيها. ولكن هذا النموذج لا ينطبق في حالة الصراع مع "إسرائيل" ببساطة؛ بسبب اختلاف طبيعة الصراع التي تستهدف الأرض نفسها في فلسطين؛ لذا وجب الحذر من اقتراض نظريات وخبرات الشعوب الأخرى وتطبيقها بجمود.

نظرية السلوك المهذب، وترجمتها إلى بناء المؤسسات وفرض الأمن لن يؤديا بالضرورة إلى إنهاء الاحتلال، ومنح الدولة للشعب الفلسطيني، ولكنهما سيؤديان إلى تحويل الشكل المعدل للاحتلال إلى وضع دائم. وفي هذا الصدد يرى الكاتب ناثان ثرال Nathan Thrall في صحيفة نيويورك تايمز The New York Times أن نجاح عباس في فرض الأمن والذي كان يفترض أن يؤدي إلى دولة فلسطينية، قد أدى عوضاً عن ذلك إلى نسيان أن هناك احتلالاً[13].

لقد أظهرت التجربة التفاوضية فرقاً كبيراً بين مفهومي التنازل التكتيكي مقابل التنازل الاستراتيجي. التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني غلب عليها الطابع الاستراتيجي كالموافقة على استمرارية المفاوضات منذ سنة 1993 في ظلّ استمرار استيطان وتهويد القدس وبوتيرة عالية، والذي أحدث تغيرات استراتيجية على وجه الصراع كالعامل الديموغرافي مثلاً.

بينما لجأ المفاوض الإسرائيلي لتقديم تنازلات تكتيكية لا تغير في جوهر الصراع، مثل خفض عدد نقاط التفتيش داخل الضفة ثمّ العودة لزيادتها بعد أشهر، والإفراج عن

[12] انتهت الحرب العالمية سنة 1945، واحتلت اليابان من قبل قوات الحلفاء، وكانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها احتلال اليابان من قبل قوى أجنبية. وبعد أن استسلمت اليابان ونفذت ما عليها مما استوجبه الاستسلام قامت الولايات المتحدة بالتوقيع مع اليابان على معاهدة سلام سان فرانسيسكو في 1951/9/8، والتي منحت اليابان استقلالها وأنهت الاحتلال الأجنبي في 1952/4/28.

[13] Nathan Thrall, The Third Intifada is Inevitable, *The New York Times* newspaper, 22/6/2012, http://www.nytimes.com/2012/06/24/opinion/sunday/the-third-intifada-is-inevitable.html (Last accessed on 14/8/2012).

عدد من المعتقلين ثمّ العودة لاعتقال عدد أكبر فيما بعد، والإفراج عن أموال الضريبة الفلسطينية ثمّ حجز عدد أكبر مع أول أزمة تفاوضية. وهكذا استمر الاستيطان وتهويد القدس رويداً رويداً، حتى وصل عدد المستوطنين إلى ما يقارب 540 ألفاً في الضفة الغربية، بينهم أكثر من 200 ألف في القدس[14]، وهو عدد مقارب للعدد الذي وعد به رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير Yitzhak Shamir عند بداية مؤتمر مدريد حين قال بأنه سيفاوض الفلسطينيين لعشرين عاماً، وخلالها سيتمكن من زرع نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية.

أخيراً، فقد بات واضحاً بأنه لا بديل عن المصالحة الوطنية الفلسطينية لفرض حالة تفاوضية؛ إذ إن المفاوض المجزأ والمشتت، والذي يعاني صراعات وانقسامات داخلية لا يمكن له أن يحقق إنجازات عبر طاولة المفاوضات، التي تُعدّ انعكاساً لموازين القوى في المقام الأول.

## حلول كامنة:

يجب الإدراك أولاً بأنه لا يوجد حلّ سحري أو ما يسمى بـ"الرصاصة السحرية" لإحداث تغيير جوهري في الموقف الأمريكي من أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. ولكن وبالرغم من قتامة الموقف، فإن التأثير في الموقف الأمريكي ممكن جداً، وذلك إذا تمّ التعاطي معه بطريقة ممنهجة بعيدة عن العشوائية وبمجموعة من الاستراتيجيات الموجهة وليس بالتصريحات الإعلامية التي تُعقِّب على المواقف بين الفينة والأخرى. ولهذا نحاول هنا تحديد مجموعة من المرتكزات التي تساعد في صياغة استراتيجيات عملية للتعاطي مع الموقف الأمريكي وتأثيره على المشروع الوطني الفلسطيني.

**أولاً:** ضرورة الاستفادة من حالة الانفراج النسبي في موازين القوى العالمية والتغير الذي أصاب بُنية النظام الدولي بتحوله خلال العقد المنصرم، ولو بشكل بطيء، من نظام أحادي القطبية باتجاه تعددية الأقطاب. فقد سيطرت الولايات المتحدة خلال فترة التسعينيات تحديداً، على صنع القرار الدولي فيما يخص المسألة الفلسطينية، حتى إن اتفاق أوسلو سنة 1993 كان لا بدّ من توقيعه في حديقة البيت الأبيض، حتى

[14] وكالة فلسطين اليوم، نقلاً عن معطيات نشرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية، 2012/7/26، انظر: http://tinyurl.com/c7r6ylv (تمّ دخول الموقع في 2012/8/24).

يكتسب الشرعية الدولية التي يحتاجها، ليصبح قابلاً للتنفيذ. كذلك، فقد كان بإمكان إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton، مثلاً، الضغط على إحدى أقوى الحكومات الإسرائيلية المتمثلة بتحالف شارون – نتنياهو لتوقيع اتفاقيتي واي ريفر والخليل، والذي أدى في نهاية المطاف إلى سقوط هذه الحكومة ووصول إيهود باراك Ehud Barak إلى الحكم. غير أن الموقف الأمريكي اليوم عاجز عن الضغط، حتى ضمن حدوده الدنيا، على الحكومة الإسرائيلية والفشل الذريع الذي مُني به أوباما في مواجهته مع نتنياهو حول الاستيطان هو خير دليل على ذلك. وبالتالي فقد تراجع الدور الأمريكي من دور "الهيمنة الأمريكية" على صناعة القرار الدولي في فترة التسعينيات إلى دور "القيادة الأمريكية" في الوقت الحالي؛ بمعنى أن الولايات المتحدة ما زالت قوة دولية ولها حضورها السياسي الدولي، ولكنها خسرت الدور الحصري لصناعة القرار الدولي الخاص بالمسألة الفلسطينية.

هذا يعطي القرار الفلسطيني هامشاً جديداً للمناورة لم تمتلكه خلال فترة التسعينيات. فالخروج على الإرادة الأمريكية ليس نهاية المطاف، حيث يؤكد آرون ديفيد ميلر Aaron David Miller، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، في مجلة فورين بوليسي Foreign Policy على تراجع النفوذ الأمريكي وقدرة سياسته الخارجية على التأثير: "يقول الجميع، هذه الأيام، بدءاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووصولاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كلا لأمريكا دون حساب الكلفة أو النتيجة لذلك. والفشل في الشرق الأوسط أو في أي منطقة أخرى يُجرّأ الآخرين أيضاً، مثل الروس والصينيين، على أخذ الولايات المتحدة على منحى أقل جديّةً"[15].

فعلى القيادة الفلسطينية الإدراك أن التأثير الهائل للدور الأمريكي على القرار الفلسطيني، الذي ساد في فترة التسعينيات لم يعد موجوداً بالدرجة نفسها، وقد أصبح هناك هامش لا بأس به للعمل خارج إطار الهيمنة والإرادة الأمريكية.

**ثانياً:** بناءً على ذلك، على القيادة الفلسطينية التوقف عن العمل بنظرية "المفاوض المتوسل"، التي تقود لاستسلام وليس لاتفاقيات سلام عادلة قابلة للحياة. إن فرضية

[15] Aaron David Miller, Why does America Keep Making the Same Mistakes?, *Foreign Policy* magazine, 2/3/2012,
http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/01/why_does_america_keep_making_the_same_mistakes?page= 0,1 (Last accessed on 13/8/2012).

القيادة الفلسطينية التي تقوم على محاولة بناء مؤسسات وفرض الأمن الأمر الذي يشجع الأطراف الدولية، وبالتحديد الولايات المتحدة، على مكافأة "السلوك المهذب" للقيادة الفلسطينية بمنحها امتيازات وصلاحيات، ومن ثمّ دولة. هذه الفرضية خاطئة بل ممكن أن تكون مدمرة للمشروع الوطني الفلسطيني، لعدة أسباب أهمها: أنها تكرس حالة اختلال بنيوي لموازين القوى التي يُعدّ توازنها شرطاً أساسياً لنجاح أي مفاوضات فلسطينية كانت أم غيرها. وفي هذا المضمار يوضح جيمس زغبي James Zogby مدير المعهد العربي الأمريكي (Arab American Institute (AAI في صحيفة ذا ناشيونال The National قائلاً "يأتي الفلسطينيون إلى طاولة الحوار كمتضرعين أكثر من كونهم مفاوضين وذلك لعدم امتلاكهم لبطاقات الضغط وافتقارهم للنفوذ. والإسرائيليون، في المقابل، يحملون جميع هذه البطاقات، ويعلنون بشكل مسبق أيَّ البطاقات لن تطرح على الطاولة؛ هم يُملون أكثر من أنهم يفاوضون"[16].

ودروس التجربة التفاوضية في إيرلندا الشمالية تشير وبوضوح إلى الدور الحيوي الذي لعبته الجالية الإيرلندية في الولايات المتحدة، بتشجيع الإدارة الأمريكية، للضغط على الطرف القوي في المفاوضات (بريطانيا)، حتى يتم تعديل موازين القوى بعض الشيء. وهو الأمر الذي مكّن السيناتور جورج ميتشل من النجاح في الوصول إلى اتفاق الجمعة العظيمة ووضع حدّ للنزاع هناك[17].

أما في الحالة الفلسطينية فقد عملت الإدارة الأمريكية، وبدعم من اللوبي اليهودي بالضغط على الطرف الضعيف (الفلسطيني)، لزيادة الاختلال في موازين القوى والتي تؤدي في النهاية إلى استسلام الطرف المنهزم. إذاً على القيادة الفلسطينية السعي إلى التعديل في موازين القوى أولاً، قبل التسليم بالكامل للطرف الدولي، والاعتماد على حسن النوايا في منح الامتيازات وإعادة الحقوق.

إن تعديل موازين القوى ممكن جداً، وذلك من خلال بناء تحالفات دولية رسمية وشعبية، والدخول في المؤسسات الدولية التي استبعد الجانب الفلسطيني منها لعقود طويلة. وإن تجربة جنوب إفريقيا غنية في هذا المجال؛ حيث عمل التحالف الدولي على

---

[16] James Zogby, Move aside Washington, and Let the UN Vote on Palestine, *The National* newspaper, 24/4/2011, http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/move-aside-washington-and-let-the-un-vote-on-palestine#full (Last accessed on 14/8/2012).

[17] إذاً ليس غريباً على الوسيط الدولي المحنك (سيناتور ميتشل) أن يعلن استقالته من مهمته في الوساطة وفقدانه الأمل بإحراز أي تقدم، وذلك لقناعته بعدم وجود المبادئ الأساسية للتفاوض.




تأهيل الطرف الأضعف في الصراع من تحقيق غاياته وإنهاء نظام الفصل العنصري. وكما أشرنا في النقطة الأولى، هنا فقد أَفسح التغيُّر النسبي في بنية النظام الدولي إلى هذه الإمكانية من بناء التحالفات الدولية.

**ثالثاً:** بناء التحالفات الدولية لا يتم بمنهجية العمل المتبعة في مخاطبة العالم حيث يغلب على الخطاب الفلسطيني دوماً الجانب القِيَمي ومفاهيم الضحية والحقّ والباطل. وهذا طبعاً مهم، ولكن اقتصار الخطاب على الجانب القِيَمي يصبح عقبة أمام بناء تحالفات دولية؛ فالخطاب الفلسطيني يجب أن يوازن ما بين الجانب القِيَمي وجانب المصلحة.

تولي الولايات المتحدة بشكل خاص اهتماماً كبيراً في موضوع المصلحة، كمرتكز أساسي في سياستها الخارجية؛ وهو العامل الذي حكم سياسة أمريكا الخارجية في الشرق الأوسط، حسب اعتراف وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في خطابها في الجامعة الأمريكية في القاهرة قائلة "لمدة 60 عاماً، سعت بلادي، الولايات المتحدة، في هذه المنطقة، هنا في الشرق الأوسط، نحو الاستقرار على حساب الديموقراطية، ولم نحقق أيّاً منهما"[18].

نلاحظ مثلاً أن السياسي الفلسطيني يجهد في محاولة إثبات وجود ازدواجية في معايير السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ربما المثال الأكثر شيوعاً في العالم الإسلامي. ولكن الذي لا يدركه الكثير من القائلين بهذا المنطق أنه ربما لا يضير موظفي وزارة الخارجية الأمريكية كثيراً أن يقال بأن سياستهم تقوم على ازدواجية المعايير في الشأن الفلسطيني، ولكن ما يلفت انتباههم بكل تأكيد هو كيف لهذا القرار أو ذاك أن يؤثر على المصلحة الأمريكية[19]. فلا بدّ إذاً للخطاب السياسي الفلسطيني الدولي الموازنة ما بين لغة الضحية ولغة المصلحة، لا اقتصاره على جانب واحد فقط.

---

[18] Rice calls for Mid-East Democracy, BBC, 20/6/2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/4109902.stm (Last accessed on 5/8/2012).

[19] الصراع بين المبادئ والقيم من جهة، والمصالح من جهة أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية قديم، حيث تمثل المبادئ الولسونية (نسبة إلى وودرو ويلسون Woodrow Wilson الرئيس الـ 28 للولايات المتحدة 1913-1921) الـ 14 الداعية إلى دعم الشعوب وتشجيع مطالبها في الديموقراطية وحقّ تقرير المصير الجانب القيمي. وفي المقابل يبرز اتجاه المحافظين الجدد، الذي يركز على نزعة التفوق العسكري والضربات الاستباقية الجانب الأخر بهذا الصراع، الأمر الذي دعا فرانسيس فوكوياما Francis-Fukuyama في كتابه "أمريكا على مفترق طرق" للمناداة بما سمّاه "الولسونية الواقعية"، في محاولة منه للتوفيق بين هذين الاتجاهين. إذ يرفض فوكوياما النزعة العسكرية للسياسة الخارجية، ويركز بدلاً عن ذلك على نشر التنمية السياسية والاقتصادية في العالم، كما يشدد على بناء القوة العسكرية الأمريكية ولكن دون استخدامها.





**رابعاً:** الهامش الفلسطيني للحديث بلغة المصالح يكون أكبر وأوسع عندما يأخذ ذلك بعداً عربياً إسلامياً حيث تقاطع المصالح والتقاء الأجندات ما بين المعسكرين واسع جداً. والعمل ضمن برنامج مصلحي يمكن له أن يأخذ عدة أشكال مثل بناء التحالفات الدولية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، وفي مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وتعليمية وقانونية.

ولعل أحد أهم أشكال هذا البرنامج هو التركيز على التأثير في مدخلات القرار السياسي الأمريكي، سواء كان ذلك من خلال الإعلام أم معاهد الأبحاث أو غيرها[20]. ففي مجال الإعلام مثلاً لا بدّ من كسر ما يسمى "الإجماع الإعلامي" Media Consensus، الذي يبرز دائماً الرواية الإسرائيلية للصراع، وبالتالي فإن هذا الإجماع يزود صانع القرار الأمريكي، ليس فقط بالمعلومة حسب الرواية الإسرائيلية، ولكن أيضاً بتحليلها وأبعادها.

**خامساً:** ضرورة العمل خارج الأُطر التفاوضية التقليدية طالما لم تتحقق إنجازات استراتيجية، وبالتحديد وقف الاستيطان وإجراءات تهويد القدس. ربما يكون من الأخطاء الكبيرة لاتفاق أوسلو التوقيع دون اشتراط وقف الاستيطان، وإذا كان هناك مبرراً بأي شكل لهذا الخطأ، فربما يكون الخطأ الأكبر من ذلك هو استمرار المفاوضات دون اتخاذ موقف حازم من الاستيطان.

كان فشل أوباما في وقف الاستيطان من أجل استئناف المفاوضات مخيباً للآمال لدى البعض، ولكنه بالتأكيد جاء ببعض النتائج الإيجابية من وجهة نظر أخرى، وبالتحديد في إنهاء الوهم بإمكانية وقف الاستيطان، أو تحقيق مكاسب استراتيجية من خلال الأطر التفاوضية التقليدية التي حكمت عملية السلام منذ سنة 1993. من هنا كان لا بدّ للقيادة الفلسطينية العمل، وضمن استراتيجية ومنهجية، بعيدة عن العشوائية وردود الأفعال، بحيث تستهدف المجالات خارج هذه الأطر التفاوضية التقليدية. والمجالات التي يمكن العمل من خلالها كثيرة جداً، من أهمّها تفعيل الجوانب القانونية في الصراع، وبالتحديد فيما يخص القدس حيث الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية متعددة. فمثلاً "هناك روايات تفيد بقيام السلطات الإسرائيلية في القدس

[20] راجع القسم الأول في هذه الورقة، الذي يشرح مدخلات ومخرجات القرار السياسي الأمريكي.

بعمليات زرع قبور[21] في مناطق مختلفة من القدس لإثبات ارتباطات يهودية في المدينة المقدسة، الجوانب القانونية في الصراع لها درجة عالية من الفعالية خصوصاً في مثل هذه الأحوال وغيرها"[22].

أضف إلى ذلك العمل من خلال المنظمات الدولية، ودراسة خيارات المقاومة الشعبية السلمية، والحملات الدولية التي قطعت شوطاً طويلاً في موضوع المقاطعة الاقتصادية والتعليمية، وسحب الاستثمارات، وحتى العصيان المدني. ويمكن للقيادة الفلسطينية أن تضع نصب عينيها نموذج جنوب إفريقيا، التي عملت من خلال التحالفات الدولية على تغيير موازين القوى على الأرض والتي أدت في النهاية إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري[23].

**سادساً:** مواجهة "سلطة الفيتو" في مجلس الأمن وليس تجنبها. إن القيادة الفلسطينية بإمكانها التقدم بمشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في كلّ دورة لمجلس الأمن، وبما يسمح به نظامه الداخلي، ولتأخذ الولايات المتحدة "الفيتو" في كل مرة.

الفيتو له ثمن وهذا ما دعا الرئيس أوباما إلى الاتصال شخصياً بمجلس الرئاسة البوسني، لمنعه من تأييد مشروع الدولة الفلسطينية، حيث كان صوت البوسنة هو الذي يوفي العدد المطلوب للسماح بتقديم المشروع. وبالتالي، سيكون من الصعوبة بمكان استخدام الفيتو بإفراط لما يمكن لذلك أن يؤدي إلى زيادة تراجع مصداقية المؤسسة الدولية (مجلس الأمن)، التي تسمح بتكريس هيمنة القوى الكبرى على النظام الدولي، ومفاقمة

[21] راجع في هذا الخصوص قيام السلطات الإسرائيلية ببناء عشرين من أحجار القبور في سلوان، من أجل السيطرة على محيطها كأرض مقدسة. انظر:
Israel Constructs 20 Fake Grave Stones in Silwan, Palestine News Network, 18/4/2012, http://english.pnn.ps/index.php/politics/1422-israel-constructs-20-fake-grave-stones-in-silwan (Last accessed on 25/8/2012).

[22] مقابلة المؤلف مع الدكتور شاهر عواودة، الباحث في شؤون القدس في منظمة التعاون الإسلامي، حزيران/ يونيو 2012، جدة، المملكة العربية السعودية.

[23] راجع في هذا المجال تصريحات السفير البريطاني في تل أبيب في 2012/8/3، والتي حذر فيها من تآكل وانهيار وضع "إسرائيل" في العالم، مشدداً على أن "الحديث لا يدور عن أشخاص عاديين بل نواب برلمانيين وشخصيات مهمة حول العالم." صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2012/8/3، انظر: http://tinyurl.com/bub48x9 (تمّ دخول الموقع في 2012/8/9).

الصراع القيمي – المصلحي الذي تعاني منه السياسة الخارجية الأمريكية لعقود. إذ سيُظهر ذلك تأييد الولايات المتحدة لتقرير المصير لشعوب العالم، وبالوقت نفسه منعه عن الشعب الفلسطيني. وكذلك دعوة الولايات المتحدة لمراجعة علاقتها بـ"إسرائيل"، إذ سيصبح السؤال الأكثر إلحاحاً: إلى متى ستبقى أمريكا تدفع ثمن حمايتها للممارسات الإسرائيلية اللا أخلاقية ضدّ الفلسطينيين؟ وهذا بالتحديد ما دعا وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس Robert Gates إلى التصريح بأن "إسرائيل صديق جاحد"[24].

**سابعاً:** من أجل صياغة استراتيجية عمل فلسطيني فاعلة للتعاطي مع البعد الأمريكي، فإن القيادة الفلسطينية مدعوة لإحداث تغييرات داخلية كثيرة، أهمها: تفعيل العمل السياسي المؤسساتي، ونفي سيطرة الفردية والمركزية على العملية التفاوضية. وكما يوضح القسم الأول في هذه الورقة البحثية، فالمؤسسة السياسية، لا الفرد، تسيطر على القرار السياسي الأمريكي.

كذلك استخدم نتنياهو التحالف مع اليمين المتطرف والتوازنات في الكنيست الإسرائيلي للإفلات من الكثير من الضغوط الدولية، بحجة احتمال انهيار التحالفات الداخلية وسقوط الحكومة إن استجاب للضغوط الخارجية. والملفت للانتباه أن الجانب الدولي أظهر تفهماً كبيراً لهذه الحساسية الداخلية، في حين يتم التعاطي مع الجانب الفلسطيني على أن القرار السياسي الفلسطيني يبدأ وينتهي بالقيادة العليا، وربما بأشخاص معينين.

والجدير ذكره أن هذا النمط من الفردية ساد الحقبتين الأخيرتين في العمل السياسي الفلسطيني؛ ولهذا لوحظ قيام الجانب الدولي بممارسة ضغوط هائلة على الرئيسين الراحل ياسر عرفات ومحمود عباس. ولهذا الأمر، وحتى لا يمارس الجانب الدولي هذا النوع من الابتزاز السياسي، فإن على القيادة الفلسطينية مأسسة القرار السياسي، حتى تُجنِّب نفسها هذا التعامل مع هذه الضغوط أولاً، وحتى تتحمل المؤسسة مسؤولية هكذا قرارات مصيرية.

---

[24] Robert Gates Says Israel Is an Ungrateful Ally: Jeffrey Goldberg, Bloomberg, 6/9/2011, http://tinyurl.com/3d7k98n (Accessed on 1/9/2012).

وإذا كانت القيادة الفلسطينية غير قادرة على تفعيل دور المجلس التشريعي نتيجة الاحتلال، فإن هناك المجلس الوطني والمجلس المركزي. وحتى بالإمكان تفعيل المؤسسات الداخلية لحركة فتح التي تقود مشروع السلطة الفلسطينية، مثل المؤتمر العام والمجلس الثوري لتتحمل مسؤولياتها وتشارك بالقرار السياسي.

**ثامناً:** ليست استراتيجيات المعارضة الفلسطينية أحسن من تلك التي تديرها القيادة الرسمية الفلسطينية عندما يدور الحديث عن البعد الدولي. فقد فشلت حركة حماس في إحداث اختراق دولي جوهري لتصنيف الإدارة الأمريكية لها كـ"منظمة إرهابية"، وبقيت حبيسة لهذا التعريف على الساحة الدولية، ومحاصرة في الداخل الفلسطيني سياسياً وفيزيائياً. إن الاختراق الوحيد الذي أحدثته حركة حماس لهذا التعريف تمثل باللقاء اليتيم بين رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل والرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر Jimmy Carter؛ كذلك يدور الحديث بين الفينة والأخرى عن لقاءات "سرية" بين قادة من حماس وأوروبيين، ولربما كانت السرية التي تتسم بها هذه اللقاءات هي اعترافٌ ضمني بالتعريف الأمريكي للحركة. وعليه، فإن حركة حماس بحاجة إلى مراجعة خطابها الدولي، إذ لا يمكن لها الاستمرارية بهذا الحال من العزلة عن الساحة الدولية.

**تاسعاً:** وأخيراً، لا بدّ من التطرق سريعاً إلى دول الربيع العربي، ومدى قدرتها على التأثير في الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. إذ ليس من الواضح الآن ما يمكن لهذه الدول أن تقدمه للقضية الفلسطينية غير الدعم الدبلوماسي والمالي في المدى المنظور. ربما يكون الأمر مختلفاً على المدى البعيد والاستراتيجي، أما الآن فإن اهتمام الثورات العربية يتركز على الأجندة الداخلية. فالثورات قامت في هذه الدول بسبب أجندات داخلية محضة (بطالة، قمع سياسي، فساد...إلخ)، الأمر الذي يدعو القيادات الجديدة في هذه الدول للتركيز على مثل هذه الأجندات. فالتحديات جمّة حيث ستكون هذه الدول مثقلة لفترات طويلة في إحداث تغيير داخلي، يختلف عما كان عليه الحال لدى الأنظمة السابقة.

## خاتمة:

ربما لم يكن البعد الدولي أكثر أهمية في تاريخ القضية الفلسطينية مما هو عليه الآن، وهذا يعود للتغيرات التي أصابت بنية النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وصعود النظام أحادي القطبية. ثمّ التحولات التي تشير إلى نظام أكثر تعددية قطبية، ثمّ تآكل حدود الدولة القومية واستفحال ظاهرة العولمة، ثمّ أخيراً وصول الربيع العربي وما أحدثه من تغيرات إقليمية استراتيجية.

الدور الأمريكي ومدى تأثيره على القضية الفلسطينية اختلف بانتقاله من حالة الهيمنة على صنع القرار خلال حقبة التسعينيات إلى دور القيادة، والابتعاد عن التفرد في القرار. وهذا يشير أيضاً إلى عدم التقليل من أهمية الدور الأمريكي إذ تبقى الولايات المتحدة تحتل موقعاً قيادياً، ولكن ليس مهيمناً، في الوقت الراهن.

الولايات المتحدة مسؤولة بدرجة كبيرة عن النتائج الكارثية التي توصلت إليها المفاوضات. فسياسة إرضاء "إسرائيل" التي انتهجها الوسيط الأمريكي، أدت إلى انعدام الحافز للطرف الإسرائيلي لتقديم أي تنازلات تذكر، بما فيها التجميد المؤقت للاستيطان، وبالنهاية الفشل الحتمي للتجربة التفاوضية. وكان المستفيد الوحيد هو الطرف الإسرائيلي، الذي أبقى على سياساته الاستراتيجية المتمثلة بالاستيطان وتهويد القدس.

لم يخسر الجانب الفلسطيني فقط، بل إن الولايات المتحدة كانت خاسرة أيضاً من هذه التجربة؛ التي عمل فشلها على إطالة وربما جعل الصراع بلا نهاية؛ بالرغم من أن الولايات المتحدة تصبو دائماً إلى فرض حالة من الاستقرار في مناطق نفوذها، وتجنب الصراع القيمي – المصلحي الأمريكي الذي ذكرناه سابقاً.

إن فشل الرئيس أوباما في وقف الاستيطان، يجب أن يشكل نقطة تحول في العمل السياسي الفلسطيني الدولي، حيث اتضح جلياً سقف الدعم الذي يمكن للقيادة الرسمية الأمريكية أن تقدمه للجانب الفلسطيني، وللأسف فإن هذا السقف مرتبط بالموافقة الإسرائيلية أولاً وأخيراً.

في السابق لم يكن واضحاً فيما إذا كان الانحياز الأمريكي لـ"إسرائيل" ناتج فقط عن رغبة أمريكية وتشابك مصالح. ولكن البعد الذي أضافته تجربة أوباما وخصوصاً




تجاه وقف الاستيطان، هو إثبات عدم قدرة البيت الأبيض على فرض مواقف معينة على "إسرائيل"، كما فعل كلينتون في التسعينيات أو جيمس بيكر James Baker في مؤتمر مدريد. وبالتالي فإن المراهنة على مواقف محايدة للإدارة الأمريكية في هذا الصراع، يصبح نوعاً من العبث وهذا يسقط أيضاً فرضية التفاوض والمرجعيات، التي حكمت العملية التفاوضية خلال العقدين الماضيين.

إن عدم المراهنة على الدور الرسمي الأمريكي يتبعه أيضاً مراجعة دقيقة للمشاريع التي تأتي ضمن هذا الإطار، وبالتحديد مشروع بناء مؤسسات بيروقراطية تفتقد للسيادة وتعتمد على المعونات المالية الدولية، والأمريكية بالتحديد. إن هذا لن يقود إلى مرحلة استقلال وطني، بل على العكس من ذلك تصبح هذه المؤسسات ورواتب الموظفين عبئاً على السلطة الفلسطينية وإحباطاً للعاملين في هذه المؤسسات نتيجة للمساومة الشهرية على رواتبهم وقوت عيالهم. وليس من المبالغة الافتراض أن الانتفاضة القادمة ربما تكون قادمة من جيش الموظفين الذين سيضيقون ذرعاً بهذه المعادلة، التي تستخدم فيها مدخولاتهم الشهرية كورقة لمساومة القيادة الفلسطينية على قرارها السياسي.

ضمن هذه المعطيات، فقد أصبح من الضروري على القيادة الفلسطينية البحث عن طرق جديدة للتعاطي مع البعد الدولي وتحديداً الأمريكي. هذا طبعاً لا يعني هجرة الحوار مع الجانب الحكومي، ولكنّ الدّرس الذي يجب تعلمه هو أنه لن يكون هناك جدوى لمحادثات مستقبلية، طالما بقيت موازين القوى على حالها.

إن الساحة الدولية مليئة بالجوانب التي يشرعها القانون الدولي للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال، حيث يمكن للقيادة الفلسطينية العمل لتغيير علاقة التبعية التي سادت التجربة التفاوضية، والسعي لبناء التحالفات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، والاستنارة بنموذج جنوب إفريقيا مما قد يفيد في إحداث تعديل بموازين القوى.

وعليه فالتحول في العمل السياسي الفلسطيني، يمكن له أن يشمل العمل مع قوى فاعلة غير حكومية على الساحة الأمريكية، والتي لها مقدرة على التأثير في السياسات الأمريكية. ولا تجدر الاستهانة بهذه القوى هنا، بل إن هناك أرضية خصبة للعمل في هذا

المجال، فالجامعات الأمريكية مثلاً، بما فيها جامعات النخبة، يغلب عليها الفهم الدقيق للصراع، وبالتالي التعاطف مع الحقوق الفلسطينية العادلة[25].

التأثير بمدخلات القرار السياسي الأمريكي هو أحد أهم الاستراتيجيات التي يمكن للقيادة الفلسطينية أن تنتهجها؛ والتي يمكن لها فعلاً أن تحدث تغييراً في الموقف السياسي الأمريكي. وهذا لا يُعدّ أمراً معقداً بل يمكن للحضور الفلسطيني أن يساعد صانع القرار الأمريكي على صياغة سياسات أكثر توازناً من تلك التي سيطرت على الموقف الأمريكي خلال العقدين المنصرمين.

والحضور الفلسطيني في مدخلات القرار السياسي الأمريكي يتطلب الموازنة بين لغة القيم من جهة، والمصلحة من جهة أخرى. إذ إن الحديث بلغة الضحية فقط ليس من المؤكد أن يُحدث التغيير المطلوب، وإن التنسيق العربي، مع ما يسمح به وضعه الآن، يمكن أن يكون مفيداً بالتحديد في هذه المسألة. كذلك فإن التأثير في مدخلات القرار السياسي الأمريكي يتطلب حضوراً إعلامياً وكُتَّاباً مميزين، يَكُون لهم حضورٌ إعلامي وفي مراكز الأبحاث، ويجدر التأكيد هنا على أن الساحة الأمريكية مليئةٌ بالكتّاب والمفكرين المميزين، ولكن ما ينقصهم هو مسائل التنسيق، والعمل ضمن فريق، وصياغة الاستراتيجية المناسبة، واختيار الوسيلة الملائمة لطرح قضية معينة.

أخيراً، فإن وصول القيادة الفلسطينية وغيرها إلى حالة الوعي بالدروس المستخلصة من التجربة التفاوضية، وضرورة تبني استراتيجيات جديدة للعمل على الساحة الدولية يُشكل البداية لهذا التغيير المطلوب. أما الإصرار على العمل ضمن الأدوات القديمة، فإن ذلك سيعمل فقط على تعقيد المرحلة القادمة وزيادة نسبة الإحباط لدى الجماهير الفلسطينية، التي لن تتقبَّل حالة الضياع إلى الأبد.

---

[25] التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية في الجامعات الأمريكية أزعج القوى الفاعلة في دعم "إسرائيل" في الولايات المتحدة، حيث قام عدد منهم بتأسيس ما أصبح يعرف بـ"كامبس ووتش" Campus Watch؛ وهي مؤسسة تقوم على مراقبة أساتذة الجامعات الأمريكية الذين ينتقدون الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ومنتقدي السياسة الأمريكية الداعمة لـ"إسرائيل"، وتقديم الردود عليهم، وقد أثار ذلك حفيظة العديد من المؤسسات التعليمية الأمريكية، حيث قد يؤدي هذا النوع من الرقابة إلى الحدّ من حرية الكلمة والتعبير، الذي يعدّ من المبادئ المقدسة في الصرح الأكاديمي الأمريكي.

# إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

## أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
13. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
14. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
15. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
16. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
17. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007**، 2007.
18. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

19. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
20. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
21. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**، 2008.
22. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
23. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
24. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.
25. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
26. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
27. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
28. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
29. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
30. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
31. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
32. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
33. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م**، 2009.
34. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
35. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
36. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
37. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.

38. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010.
39. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
40. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
41. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006-2010**، 2011.
42. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
43. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
44. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
45. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
46. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.
47. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012.
48. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
49. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
50. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
51. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2012. (نسخة إلكترونية)
52. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.
53. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية**، 2012.
54. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.
55. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.





56. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
57. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
58. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
59. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
60. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
61. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
62. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
63. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
64. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.

72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
73. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
76. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
77. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
78. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
79. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
80. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
81. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
82. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
83. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
84. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
85. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
86. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"** ، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
87. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.




# ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

88. Mohsen Moh'd Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
89. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
90. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
91. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
92. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
93. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
94. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
95. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
96. Mohsen Moh'd Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
97. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh'd Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
98. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
99. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
100. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
101. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
102. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
103. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
104. Mohsen Moh'd Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.
105. Hasan Ibhais and Kahled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
106. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.




# The Crisis of the Palestinian National Project and its Prospects

Edited by:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

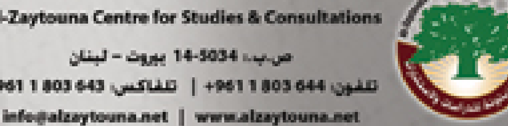
## هذا الكتاب

يعاني المشروع الوطني الفلسطيني حالة من الانسداد وفقدان الاتجاه، انعكست بشكل سلبي واسع على قدرته على العمل، وعلى قدرته على الاستفادة من الفرص المتاحة، وعلى قدرته على الاستفادة من الإمكانات الهائلة المذخورة في الشعب الفلسطيني وفي الأمة العربية والإسلامية.

فهناك انسداد في مسار التسوية السلمية، وهناك تعطّل في مسار المقاومة المسلحة، وهناك تعثّر في مسار المصالحة الفلسطينية. وتعاني منظمة التحرير من غياب مؤسساتها وتراجع دورها؛ كما تعاني السلطة الفلسطينية من انقسامها إلى سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الهيمنة الإسرائيلية في الضفة والحصار الإسرائيلي في غزة، ومن أزماتها المالية؛ بالإضافة إلى وجود حالة إحباط واسعة في الشارع الفلسطيني من أداء القيادات السياسية الفلسطينية.

يحاول هذا الكتاب، الذي أسهم في إعداده عشرة خبراء ومتخصصين، أن يسلط الضوء على أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وأن يبحث عن مكامن الخلل، وعن جوانب التأثير العربي والإسلامي والإسرائيلي والدولي (خصوصاً الأمريكي) في هذه الأزمة، وعن سُبُل الخروج منها.






مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت